معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (108)

تطوير التعليم العالى فى مصر
من أجل التنمية ومواجهة مشكلة البطالة

أ.د. محمد عبد العزيز عيد

مارس 1997

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٠٨)

تطوير التعليم العالى فى مصر
من أجل التنمية ومواجهة مشكلة البطالة

مارس ١٩٩٧

تطوير التعليم العالى فى مصر

من أجل التنمية ومواجهة مشكلة البطالة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يسعدنى أن أقدم اليم للمكتبة العربية هذه الدراسة والتى تحمل عنوان "**تطوير التعليم العالى فى مصر من أجل التنمية ومواجهة مشكلة البطالة**" وذلك الأهمية القصوى التى تأخذها الجامعات اليوم، ونحن على مشارف القرن الواح والعشرين.

وتقع هذه الدراسة فى خمسة فصول، الأول يحمل عنوان "**إتجاهات تطوير التعليم العالى**" وهو يتناول فى مقدمته أهمية الجامعة فى إعداد القوى البشرية ، وفشل الجامعة فى هذا الإعداد ، ومظاهر هذا الفشل مما يستدعى سرعة إعادة النظر فى أوضاعها ومحاولة تشخيص مشاكلها والتخطيط لإستعادتها لمكانتها فى قيادة المجتمع، ثم يتناول بعد ذلك مشكلات الجامعة والتعليم العالى ويجمعها فى اربعة محاور، وهى مشكلة التمويل ، ومشكلة المكتبات، وضعف العلاقة فيما بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج ، وأخيراً إستراتيجيات التدريس غير المناسبة ، ونقص الإمكانيات، وسوء الإدارة، ويضع بعد ذلك إستراتيجيات للإصلاح تتلخص فى العمل على المواجهة السليمة لتلك المشاكل حيث ناقشها تحت أربعة عنوانين وهى التمايز والتمويل والحكومة ، حيث يجب أن يتغير دورها، واخيرا جاءت السياسات.

أما الفصل الثانى فيحمل عنوان "**واقع التعليم العالى**"، وهو يناقش واقع الجامعات اليوم والسبيل لمواجهة هذا الواقع للعمل على تخطى ما فيه من عقبات، وللقيام بذلك كان من الضرورى التركيز على إحصائيات التعليم العالى لمعرفةهذا الواقع ، ولذلك إستعرض هذا الفصل تطور أعداد الطلاب فى الجامعات المصرية ، مؤكداً على إتجاه التطور فى كل من الكليات النظرية والكليات العملية ، ونظراً لظهور تفاوت كبير فيما بين النوعين ، أجرت الدراسة مقارنة فيما بين الكليات النظرية والكليات العملية من حيث عدد الطلاب ، وناقشت بعد ذلك تطور أعداد خريجى الجامعات ، وأعضاء هيئة التدريس.

وجاء الفصل الثالث وهو يحمل عنوان "**تقويم لتطور القوة الشرائية للتمويل الحكومى لمنظومة الجامعات المصرية**"ليجرى تقويما دقيقاً ومفصلاً للقوة الشرائية للتمويل الحكومى ، حيث يضع فى البداية صورة لتطور ميزانية الجامعات ، ويلى ذلك عرض مسهب للتمايز والتماثل فى نصيب كل جامعة من إجمالى ميزانية الجامعات ، وذلك تمهيداً لإجراء تقويم مقارن لمدى حصانة الباب الأول والثانى والثالث للميزانية على مستوى الجامعة ، ويتبع ذلك مناقشة للإزاحة والإحلال بمنظومة التعليم الجامعى، ومتوسط التكلفة السنوية للطالب ، فيناقش الإزاحة والإحلال فى منظومة التعليم الجامعى من حيث تطور أعداد الطلاب والخريجين وفعالية المنظومة الجامعية إزاحة وتحليلاً، وأخيراً وقبل تقديم الخلاصة والتوصيات يدرس متوسط

تكلفة الطالب الجامعى من إجمالى الميزانية وتطور نصيبه من تكلفة إثابة عنصر التعليم الجامعى ، ومن تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية، وفى النهاية تطور نصيب المخصص للطالب من ميزانية الإنفاق الجارى.

أما الفصل الرابع وهو بعنوان " **تطور التعليم الجامعى والعالى ـ دراسة عن المعاهد الخاصة**" فيناقش المعاهد الخاصة ، ووضعها فى التعليم الجامعى والعالى حيث ركز على ظهور بوادر التطوير ، ووضع المعاهد الخاصة على خريطة التعليم الجامعى ، وإستلزم ذلك ضرورة عرض لمحة عن المعاهد الخاصة والطلاب المستجدين والمقبولين والمعيدين بها ، والعوامل التى أدت للتوسع فى إنشاء المعاهد الخاصة ، أخيراً بعض الإنتقادات للمعاهد الخاصة.

وحتى تأتى الدراسة متكاملة ، جاء الفصل الخامس والأخير بعنوان " **مستقبل التعليم العالى وسوق العمل**" حيث إستعرض أهداف وسياسة التعليم العالى فى مصر ، ودلالات تطور أعداد الخريجين خلال السنوات الأولى من الخطة الأخيرة ، وأكد فى الختام على الأوضاع المتغيرة لسوق العمل فى مصر.

والله أسال أن تكون هذه الدراسة لبنة فى المساعدة على تطوير وتحديث التعليم العالى فى مصر

والله من وراء القصد يهدى السبيل ،،،،

رئيس فريق البحث

ا. د. محمد عبد العزيز عيد

هيئة البحث

الأستاذ الدكتور / محمد عبد العزيز عيد	رئيساً
الأستاذ الدكتور / وفيق أشرف حسونة	عضواً
الأستاذ الدكتور / لطف الله إمام صالح	عضواً
الدكتور / شنودة سمعان شنودة	عضوا
الدكتورة / زينات محمد محمد طبالة	عضواً
الدكتور / محمد نصر فريد	عضواً

أعضاء من الخارج

الأستاذ الدكتور / حسن شحاته	مستشاراً
الأستاذ /شحاته سليمان محمد	مساعد

المحتويات

رقم الصفحة

تقديم ٣
هيئة البحث ٥
المحتويات ٦
فهرس الجداول ٨

الفصل الأول : إتجاهات تطوير التعليم العالى (إعداد : ا. د. محمد عبد العزيز عيد)

مقدمة ١٥
مشكلات الجامعة والتعليم العالى ١٦
لتمويل ١٦
المكتبات ١٩
ضعف العلاقة فيما بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج ٢١
إستراتيجيات التدريس والإمكانيات والإدارة..... ٢٢
إستراتيجيات للإصلاح الجامعى ٢٢
أولاً : التمايز..... ٢٣
ثانياً : التمويل ٢٥
ثالثاً : الحكومة ٢٦
رابعاً: السياسات ٢٧
المراجع ٣٠

الفصل الثانى :واقع التعليم الجامعى (إعداد : د. زينات طبالة) ٣٢

تمهيد ٣٣
تطور إعداد طلاب الجامعات ٧٠
الكليات النظرية ٧٢
الكليات العملية ٧٣
مقارنة فيما بين الكليات النظرية والكليات العملية من حيث عدد الطلاب ٧٣
تطور أعداد خريجى الجامعات ٨٤
أعداد أعضاء هيئة التدريس ٩٠

الفصل الثالث : تقويم لتطور القوة الشرائية للتمويل الحكومى لمنظومة الجامعات

المصرية (إعداد : ا. د. لطف الله إمام صالح) ٩٥
مقدمة عامة ٩٧
القسم الأول: رؤية إجمالية لتطرميزانية الجامعات ١٠١
اولاً: إجمالى الميزانية الحكومية للجامعات والإنفاق العام للدولة..... ١٠١
ثانياً: تطور التركيب الهيكلى لميزانية الجامعات على مستوى إجماليات أبوابها ١٠٨
القسم الثانى: التمايز والتماثل فى نصيب كل جامعة من إجمالى ميزانية الجامعات ١١٣
أولاً: التباين بين إجمالى ميزانيات الجامعات ١١٣
ثانياً : التمايز والتماثل الزمنى فى ميزانية كل جامعة على حدة ١١٤
ثالثاً: التمايز والتماثل بين تطور ميزانية كل جامعة فى مجاراة عوامل التضخم ١١٥
القسم الثالث : تقويم مقارن لمدى حصانة كل باب من أبواب الميزانية وعلى مستوى كل جامعة ١١٨
اولاً: الباب الأول للميزانية ١١٨
ثانياً: الباب الثانى للميزانية ١٢٥
ثالثا: الباب الثالث للميزانية ١٣٤
القسم الرابع : الإزاحة والإحلال بمنظومة التعليم الجامعى ومتوسط التكلفة السنوية للطالب ١٥١
أولاً: الإزاحة والإحلال بمنظومة التعليم الجامعى ١٥١
١ . تطور الطلاب ١٥١
٢. تطور الخريجين ١٥٢
٣. فعالية المنظومة الجامعية إزاحة وإحلالاً ١٥٦
ثانياً : متوسط تكلفة الطالب من التمويل الحكومى لمنظومة التعليم الجامعى ١٦١
١. متوسط تكلفة الطالب الجامعى من إجمالى الميزانية... ١٦١
٢. تطور نصيب الطالب الجامعى من تكلفة إثابة عنصر العمل الجامعى ١٦٣
٣. تطور نصيب الطالب الجامعى من تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية ١٦٦
٤. تطور نصيب المخصص للطالب الجامعى من ميزانية الإنفاق الجارى (باب اول + باب ثانى) ١٧١

الخلاصة والتوصيات ١٧٥
المراجع ١٧٩

الفصل الرابع : تطور التعليم الجامعى والعالى - دراسة عن المعاهد الخاصة (إعداد:
د. شنود سمعان شنودة) ١٨٢
١ .البداية: حقائق وبعض بوادر التطوير ١٨٣
ا. التعليم الجامعى ١٨٤
ب. فى مجال التعليم العالى ١٨٥
ج. البعثات والإشراف المشترك والإتفاقيات الثقافية ١٨٥
٢. المعاهد الخاصة فى خريطة التعليم الجامعى والعالى ١٨٥
١. الكليات الجامعية ١٨٥
٢. المعاهد العالية والحكومية ١٨٥
٣. المعاهد المتوسطة الحكومية ..... ١٨٥.
٣. لمحة عن المعاهد الخاصة والطلاب المستجدين المقبولين والمقيدين ١٩٠
١. المعاهد الخاصة العالية ١٩٠
٢. المعاهد الخاصة المتوسطة ١٩٣
٤. عوامل وأسباب التوسع غير المعهود فى إنشاء المعاهد الخاصة ١٩٨
٥. بعض الإنتقادات الموجهة للمعاهد الخاصة ٢٠١
٦. خاتمة وتوصيات ٢٠٤

الفصل الخامس : مستقبل التعليم العالى وسوق العمل (إعداد : د. محمد نصر فريد) .. ٢٠٦
مقدمة..... ٢٠٧
أهداف سياسة التعليم العالى فى مصر..... ٢٠٧
دلالات تطور أعداد الخريجين خلال السنوات الأولى من الخطة الخمسية(٩١ /٩٢
-٩٦ /١٩٩٧) ٢٠٨
الأوضاع المتغيرة لسوق العمل فى مصر ٢١٣
المراجع ٢١٦

فهرس الجداول

الفصل الأول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	المقتنيات بمكتبة جامعة القاهرة (ماعدا الفروع) ٩٤ /١٩٦٥	٢٠

الفصل الثاني

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	توزيع أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات المختلفة فى ج. ع. م. ٩٤ /٩٥	٣٩
٢	توزيع أعداد الطلاب المقيدين بالتعليم العالى والمعاهد التابعة لوزارة التربية	٤١
٣	كليات ومعاهد جامعة القاهرة	٤٣
٤	كليات ومعاهد جامعة عين ش...	٤٥
٥	كليات ومعاهد جامعة الإسكندرية	٤٦
٦	كليات ومعاهد جامعة أسيوط	٤٨
٧	كليات ومعاهد جامعة طنطا	٤٩
٨	كليات ومعاهد جامعة الزقازيق	٥١
٩	كليات ومعاهد جامعة المنصورة	٥٢
١٠	كليات ومعاهد جامعة المنيا	٥٤
١١	كليات ومعاهد جامعة المنوفية	٥٥
١٢	كليات ومعاهد جامعة قناة السويس	٥٦
١٣	كليات ومعاهد جامعة حلوان	٥٧
١٤	كليات ومعاهد جامعةجنوب الوادى	٥٩
١٥	كليات تابعة لوزارة التعليم العالى	٦٠
١٦	المعاهد العالية التكنولوجية (لشعبة العلوم فقط) مدة الدراسة بها خمس سنوات	٦٢
١٧	المعاهد العالية الخاصة (مدة الدراسة بها أربع سنوات فأكثر)	٦٣
١٨	المعاهد الفنية الصناعية والتجارية (مدة الدراسة بها سنتان)	٦٦
١٩	المعاهد الخاصة المتوسطة (مدة الدراسة بها سنتان)	٦٨
٢٠	الجامعة العمالية (مدة الدراسة بها سنتان)	٦٩
٢١	المعاهد المتوسطة للخدمة الإجتماعية_ – الفنية للآثار– الفنية للفنادق (مدة الدراسة بها سنتان)	٦٩

٢٢	بيان باعداد الطلاب بجامعات جمهورية مصر العربية	٦٩
٢٣	عدد الطلبة بالكليات النظرية فى ج. ع. م.	٧١
٢٤	عدد الطلبة بالكليات العملية فى ج. ع. م.	٧٥
٢٥	عدد الكليات التى تقبل طلاب القسم العلمى فقط على مستوى الجامعات المختلفة	٧٦
٢٦	عدد الكليات التى تقبل طلاب القسمالأدبى و العلمى على مستوى الجامعات المختلفة	٧٨
٢٧	توزيع نسب المتعطلين على التخصصات المختلفةفى عام ١٩٩٣	٧٩
٢٨	نسبة بطالة خريجى الجامعات إلى إجمالى حجم البطالة بالمحافظات المختلفة	٨٠
٢٩	توزيع البطالة من الخريجين فى المحافظات التى تم بها الحصر (٢١ محافظة طبقاً للمؤهل الدراسى (ديسمبر ١٩٩٣)	٨٢
٣٠	تطور خريجى الجامعات	٨٣
٣١	تطور خريجى الجامعات من الكليات والنظرية	٨٥
٣٢	تطور خريجى الجامعات (الكليات النظرية)	٨٦
٣٣	تطور خريجى الجامعات (الكليات العملية)	٨٨
٣٤	بيان بأعضاء هيئة التدريس والمعاونون لهم بالكليات والمعاهد المختلفة ٩٣/ ٩٤	٨٩
٣٥	بيان بأعضاء هيئة التدريس والمعاونون لهم بالكليات والمعاهد المختلفة ٩٤ /٩٥	٩١

الفصل الثالث٩٣

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	تطور إجمالى ميزانية كل جامعة من الجامعات المصرية وكذلك تطور إجمالى الإنفاق العام للدولة خلال الفترة من ٨٠ /١٩٨١ إلى ١٩٩٥/٩٤(القيمة بالألف جنيه)	١٠٢
٢	تطور التوزيع النسبى لإجمالى ميزانية كل جامعة إلى إجمالى ميزانية الجامعات المصرية وتطور التوزيع النسبى لإجمالى ميزانية الجامعات إلى إجمالى الإنفاق العام للدولة خلال الفترة من ٨٠ /١٩٨١ إلى ١٩٩٥/٩٤	١٠٣
٣	الرقم القياسى لإجمالى ميزانية كل جامعة من الجامعات المصرية وكذلك الرقم القياسى لإجمالى الإنفاق العام للدولة خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى ١٩٩٥/٩٤ (بإعتبار ١٩٨١/٨٠ سنة الأساس = ١٠٠)	١٠٧
٤	تطور الرقم القياسى لتكلفة المعيشة (١٩٨٧/٨٦ =١٠٠)	١٠٩
٥	تطور توزيع أبواب ميزانية الجامعات المصرية خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤ (القيمة بالألف جنيه)	١١٠

٦	تطور التوزيع النسبى لكل باب من ابواب ميزانية الجامعات مقارناً بإجمالى ميزانية الجامعات خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى ١٩٩٥/٩٤	١١١
٧	بيان بتطور ميزانية الباب الأول لكل جامعة من الجامعات المصرية خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤ (القيمة بالألف جنيه)	١١٧
٨	تطور التوزيع النسبى للباب الأول من ميزانية كل جامعة منسوباً إلى إجمالى الباب الأول من ميزانية الجامعات خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤	١١٩
٩	تطور الرقم القياسى للباب الأول من ميزانية كل جامعة خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى١٩٩٥/٩٤ (بإعتبار عام ١٩٨١/٨٠ سنة الأساس =١٠٠)	١٢٢
١٠	بيان بتطور ميزانية الباب الثانى لكل جامعة من الجامعات المصرية خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤ (القيمة بالألف جنيه)	١٢٦
١١	تطور التوزيع النسبى للباب الثانى من ميزانية كل جامعة منسوباً إلى إجمالى الباب الأول من ميزانية الجامعات خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤	١٢٧
١٢	تطور الرقم القياسى للباب الثانى من ميزانية كل جامعة خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى١٩٩٥/٩٤ (بإعتبار عام ١٩٨١/٨٠ سنة الأساس =١٠٠)	١٣٠
١٣	بيان بتطور ميزانية الباب الثالث لكل جامعة من الجامعات المصرية خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤ (القيمة بالألف جنيه)	١٣٥
١٤	تطور التوزيع النسبى للباب الثالث من ميزانية كل جامعة منسوباً إلى إجمالى الباب الأول من ميزانية الجامعات خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤	١٣٦
١٥	تطور الرقم القياسى للباب الثالث من ميزانية كل جامعة خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى١٩٩٥/٩٤ (بإعتبار عام ١٩٨١/٨٠ سنة الأساس =١٠٠)	١٣٩
١٦	بيان بتطور ميزانية الباب الرابع لكل جامعة من الجامعات المصرية خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤ (القيمة بالألف جنيه)	١٤٢
١٧	تطور التوزيع النسبى للباب الرابع من ميزانية كل جامعة منسوباً إلى إجمالى الباب الأول من ميزانية الجامعات خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤	١٤٣
١٨	تطور الرقم القياسى للباب الرابع من ميزانية كل جامعة خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى١٩٩٥/٩٤ (بإعتبار عام ١٩٨١/٨٠ سنة الأساس =١٠٠)	١٤٦
١٩	تطور ميزانية الإنفاق الجارى للجامعات (باب أول + باب ثانى) خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى ١٩٩٥/٩٤ (القيمة بالألف جنيه)	١٤٨
٢٠	تطور التوزيع النسبى لميزانية الإنفاق الجارى للجامعات (باب أول + باب ثانى) منسوباً إلى إجمالى الإنفاق الجارى خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى ١٩٩٦/٩٥	١٤٩
٢١	تطور الرقم القياسى لميزانية الإنفاق الجارى للجامعات (باب أول + باب ثان) خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى١٩٩٥/٩٤ (بإعتبار عام ١٩٨١/٨٠ سنة الأساس =١٠٠)	١٥٠

٢٢	تطور أعداد الطلاب بالجامعات المصرية خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣	١٥٣
٢٣	تطور التوزيع النسبى للطلاب الجامعات المصرية خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣	١٥٤
٢٤	تطور الرقم القياسى لأعداد الطلاب بالجامعات المصرية خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣ (١٩٨٦/٨٥ =١٠٠)	١٥٥
٢٥	تطور أعداد خريجى الجامعات المصرية خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣	١٥٧
٢٦	التطور النسبى فى اعداد خريجى الجامعات المصرية خلال الفترة من ٨٥ /١٩٨٦ إلى ٩٣/ ١٩٩٤	١٥٨
٢٧	تطور الرقم القياسى لأعداد خريجى الجامعات المصرية خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣ (١٩٨٦/٨٥ =١٠٠)	١٥٩
٢٨	تطور النسبة المئوية لخريجى كل جامعة إلى عدد الطلبة بها خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ٩٣ /١٩٩٤	١٦٠
٢٩	تطور متوسط النصيب السنوى للطالب الجامعى من ميزانية كل جامعة خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣ (القيمة بالجنيه)	١٦٢
٣٠	تطور الرقم القياسى لمتوسط النصيب السنوى للطالب الجامعى من ميزانية كل جامعة خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣ (١٩٨٦/٨٥ =١٠٠)	١٦٤
٣١	تطور متوسط النصيب السنوى للطالب الجامعى من ميزانيةالباب الأول لكل جامعة خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣ (القيمة بالجنيه)	١٦٥
٣٢	تطور الرقم القياسى لمتوسط النصيب السنوى للطالب الجامعى من ميزانية الباب الأول لكل جامعة خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣ (١٩٨٦/٨٥ =١٠٠)	١٦٧
٣٣	تطور متوسط النصيب السنوى للطالب الجامعى من ميزانيةالبابالثانى لكل جامعة خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣ (القيمة بالجنيه)	١٦٨
٣٤	تطور الرقم القياسى لمتوسط النصيب السنوى للطالب الجامعى من ميزانية الباب الثانى لكل جامعة خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣ (١٩٨٦/٨٥ =١٠٠)	١٧٠
٣٥	تطور متوسط النصيب السنوى للطالب الجامعى من ميزانيةالإنفاق الجارى (باب اول + باب ثانى) لكل جامعة خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣ (القيمة بالجنيه)	١٧٢
٣٦	تطور الرقم القياسى لمتوسط النصيب السنوى للطالب الجامعى من ميزانية الإنفاق الجارى (باب أول + باب ثانى) لكل جامعة خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٤/٩٣ (١٩٨٦/٨٥ =١٠٠)	١٧٤
٣٧	مصفوفة التطور فى القيم النقدية لبنود أبواب ميزانية المنظومة الجامعية بالتطور فى الرقم القياسى لتكلفة المعيشة فى عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنا به فى عام ١٩٨٦/٨٥ = ٣,٣	١٧٧

	بالحضر،٣,١ بالريف	

الفصل الرابع

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	عدد كل من الطلبة المقبولين وكذا المقيدين فى كل من التعليم الجامعى والمعاهد العليا	١٧٨
٢	عدد المقبولين بالجامعات (لأقرب الف) وتوزيعاتهم على الكليات العملية والنظرية بالعام الدراسى ١٩٩٤/١٩٩٥	١٨٨
٣	عدد المقبولين بالكليات العملية(لأقرب ألف) ونسبتهم إلى جملة المقيدين لجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة (الرسمية والخاصة) لأقرب ألف عام ١٩٩٤/١٩٩٥	١٨٩
٤	عدد المقبولين بالمعاهد الفنية الخاصة (العالية والمتوسطة) لأقرب ألف ونسبتهم إلى كل من المقبولين بالمعاهد العالية (الرسمية والخاصة) وكذا إلى جملة المقبولين بالجامعات والتعليم العالى (الرسمى والفنى)	١٩١
٥	الطلاب المستجدون والمقيدون بالكليات والمعاهد التابعة والخاضعة لإشراف وزارة التعليم عام ١٩٩٤/١٩٩٥	١٩٢
٦	الطلاب المستجدون والمقيدون بالكليات التابعة والخاضعة لإشراف وزارة التعليم عام ١٩٩٤/١٩٩٥	١٩٤
٧	نسبة الطلاب المستجدون والمقيدون بالكليات والمعاهد التابعة والخاضعة عام ١٩٩٤ /١٩٩٥	١٩٥
٨	أعداد المقبولين بالجامعات المصرية (بالآلاف- لأقرب ألف) فى عام ١٩٩٤/١٩٩٥	١٩٦
٩	أعداد ونسب الطلاب المقبولين عام ١٩٩٤/٩٥ لكل من الجامعات المصرية المعاهد الحكومية (عالية ومتوسطة) والمعاهد الحكومية (عالية ومتوسطة) والمعاهد الخاصة (عالية ومتوسطة)	١٩٧
١٠	عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم (مدرسون ومعيدون) بجامعات مصر (لأقرب ألف) عام ١٩٩٤/١٩٩٥	٢٠٣

الفصل الخامس

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	تطور أعداد الخريجين من كليات الجامعات من عام ١٩٩١/٩٠ إلى عام ١٩٩٤/٩٣	٢١١
٢	تطور الأهمية النسبية للكليات العملية فيما بين عامى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٤/٩٣	٢١٢

الفصل الأول

إتجاهات تطوير التعليم العالى

إعداد

ا. د. محمد عبد العزيز عيد

مقدمة

مشكلات الجامعة والتعليم العالى

التمويل

المكتبات

ضعف العلاقة فيما بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج

إستراتيجيات التدريس والإمكانيات والإدارة

أستراتيجيات للإصلاح الجامعى

أولا: التمايز

ثانيا: التمويل

ثالثا : الحكومة

رابعا : السياسات

إتجاهات تطوير العالى

بقلم

أ. د. محمد عبد العزيز عيد

مقدمة

يعتبر إعداد القوى البشرية من الوظائف الأساسية للجامعة والمعاهد العليا.حيث أن التقدم التقنى قد أصبح هو القوة الرئيسية الدافعة التى تكمن خلف التقدم فى الإنتاجية ، وحيث أن مؤسسات التعليم العالى تقع عليها المسؤولية الرئيسية فى تدريب العاملين المهنين فى الدولة ، ويتضمن ذلك المديرون والعلماء والمهندسون والأطباء والمدرسون والفنيون الذين يشاركون فى التنمية ونشر التجديدات فى الإقتصاد،وبالتالى فرسالة الجامعة تهدف إلى تثقيف العقل وتنمية ملكة البحث العلمى ، وتنمية المعرفة بشتى ألوانها، وتربية الأجيال وتقويم شخصياتهم التىتهيىء للبلادالقيادة الفكرية، وخدمة المجتمع فى شتى المجالات "(فرج ص ١٥).

ولقد بدأ التعليم الجامعى فى مصر منذ زمن بعيد ، فلقد وضعت نواة جامعة القاهرة فى عام ١٩٠٨ ، ونشأت بعد ذلك جامعةالإسكندرية فى عام ١٩٤٢ وتوالى بعد ذلك إنشاء الجامعات بسرعة كبيرة ، ومن الممكن القول أن التعليم الجامعى فى مصر قد ساعد فى رفع المستوى الإجتماعى والإقتصادى والثقافى والحضارى للبلاد بصفة خاصة ، وللدول العربية بشكل عام ، ومع ذلك فإن الجامعة قد فشلت فى الإرتفاع بالمجتمع المصرى للمستوى المنشود من التطور ، والتحديث ، والوصول به لعصر الإنفجار المعرفى ، والمساهمة فى الثورة التكنولوجية التى وصل لها العالم الغربى المتقدم ، إذ ما زالت مصر تعتبر من دول العالم النامى ، الذى يستورد التكنولوجيا التى يسمح له بها .

ومما يؤكد فشل الجامعة فى تحقيق العديد من أهدافها ظهور مشكلة البطالة بشكل حاد فيما بين خريجيها ، إن الجدل والمناقشات لم تتوقف " منذ أن أعلنت بيانات تعداد السكان لعام

١٩٨٦ حول مشكلة البطالة فى مصر حيث أظهرت بيانات التعداد وجود بطالة تقرب ١٢٪ من إجمالى قوة العمل فى البلاد وهو ما يوازى ٢,٣ مليون شخص من القادرين على العمل والراغبين فيه وأظهر التحليل الهيكلى للبطالة فى البلاد أن٢٨,٨ ٪ من حملة المؤهلات المتوسطة من المتعطلين فى ليلة التعداد ، وكذلك ٢٧,٢٪ من حملة المؤهلات فوق المتوسطة والجامعية، ويذكر تقرير البنك الدولى أن نسبة البطالة فى مصر فيما بين خريجى الجامعات قد إرتفع من ٩,٦ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٦٪ عام ١٩٨٦ بالرغم من الممارسات الحكومية فى إمتصاص جميع الخريجين فى القطاع الحكومى.والواقع " أن عدم المزاوجة الكفئة فيما بين المقررات التعليمية المقدمة للطلاب الملتحقين ومتطلبات سوق العمل ، يعكس النوعية الرديئة للخريجين المتوفرين" (نبيلة غنيم ص١٥،١٦ محسن ص ١٠-١١). ويزيد من الأمر سوءاً أن التحول لإقتصاديات السوق سيؤدى إلى تخفيضات كبيرة لعدد الوظائف فى المشاريع المملوكة للدولة وزيادة سريعة فى البطالة. (البنك الدولى ، ص١٦)، كما أن حصص توزيع الطلاب على المجالات الدراسية المختلفة كما تحددها الحكومة غالباً ما تكون علاقتها ضعيفة بمتطلبات السوق أو الإستعدادات الفردية، كما أن تاثير البحوث الجامعية على الإقتصاد ضئيل للغاية ، ويرجع ذلك إلى أنه يندر أن تجرى الجامعات بحوثها من أجل التطبيقات العملية، مما يعكس إنخفاض المستوى التقليدى للتفاعل فيما بين الصناعة والجامعة.

ويزيد من حدة المشكلة دعم الحكومة للدراسات الجامعية ، مما ساعد على جعل التعليم العالى جذاباً من الناحية الإقتصادية ، حتى عندما لاتكون الوظائف متوفرة فى الإقتصاد الأوسع عقب التخرج ، ويصاحب ذلك ظاهرة إزياد الطلب على التعليم الجامعى والتىترجع لعدة أسباب من أهمها:

١. الزيادة المستمرة والمتزايدة فى عدد السكان.

٢. زيادة إقبال المرأة على التعليم وعلى ممارسة الأعمال المهنية الرفيعة.

٣. إرتفاع مستوى المعيشة بشكل ملحوظ فى كثير من بلدان العالم ، وسعى الحكومات والسلطات للنهوض بشعوبها وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم.

٤. تطلع الشباب والأجيال الصاعدة إلى التعليم العالى بإعتباره الطريق الطبيعى والمضمون لتحقيق مستويات أفضل إقتصادياً وإجتماعياً.

هذه الأسباب وغيرها قد أدت إلى زيادة الطلب على التعليم الجامعى على المستوى العالمى ، ولقد إضطرت كثير من الجامعات تحت هذا الضغط المتزايد إلى إستيعاب أعداد كبيرة من الطلاب تفوق الإمكانات المتاحة لها حتى اطلق على جامعة اليوم جامعة الأعداد الكبيرة.

وبالتالى فإن هذه الجامعات قد أسهمت فى تحقيق ديمقراطية التعليم ،من حيث إتاحة الفرصة لأكبر عدد من الراغبين فى التعليم الجامعى ، ولكن ذلك كان على حساب العملية التعليمية من الناحية الكيفية ،وجاءت النتائج فى الجانب الكمى فى الكثير من الحالات تفوق كل التوقعات وهذامعناه أن الكم أتى على حساب الكيف فى التعليم.

يتضح مما سبق أن جامعاتنا اليوم تحتاج لإعادة النظر فى أوضاعها ، ومحاولة تشخيص مشاكلها ، والتخطيط لإستعادة مكانتها لقيادة المجتمع ، والنهوض به ، وهذا ماسنحاول القيام به فى هذا الفصل ، ولنبدأ بمحاولة التعرف على أهم مشاكل الجامعة والتعليم العالى.

مشكلات الجامعة والتعليم العالى

تعانى الجامعات فى مصر وفى معظم الدول النامية من العديد من المشكلات التى تقف حجر عثرة فى تمكينها من تحقيق اهدافها ومن اهم هذه المشكلات ما يلى:

- **التمويل**

يعتبر ضعف التمويل المخصص للبحوث ، والإعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومى من الأسباب الرئيسية فى فشل جامعاتنا فى تحقيق أهدافها ، ويؤكد ذلك " أن ما تنفقه اليابان على البحث العلمى يصل إلى ٢,٨ ٪ من الدخل القومى ، وأمريكا ٢,٤٧ ٪ ، وكوريا ٢,٢ ٪، وإسرائيل ٣٪ .... ،يقول رئيس أكاديمية البحث العلمى أن المنفق على البحث العلمى فى مصر عام ٩٤/٩٣ وصل إلى ٦٣٨ مليون جنيه أى بنسبة ٠,٤٥ ٪ من الناتج (١٤٠ مليار) وفى العام التالى زادت النسبة إلى ٠,٤٨٪ وفى عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إرتفعت إلى ٠,٧٥ اى بمتوسط ٠,٥٦٪ ، وأننا مطالبون حتى لا نتخلف عن ركب التحدى والعبور إلى القرن القادم بأن نضاعف على الأقل ما

ننفقه على البحث العلمى فى مصر ، فلا يكفى بأى حال أن ننفق ٠,٥٦ ٪ من جملة الناتج القومى على البحث العلمى أى أقل بكثير من ١٪.

والمطلوب كما يعبر عنه رئيس الأكاديمية رفع نسبة الإنفاق على البحث العلمى ليصل إلى ١٪ من إجمالى الدخل القومى على الأقل ، وألا تزيد نسبة الأجور والمرتبات عن ٢٠٪ بدلاً من ٧٦٪ الآن ، حيث لم تزد النسبة المخصصة للبحوث على ٦٠ مليون جنيه بنسبة ١٣٪ " . (رفاعى ص١٣٧)

كذلك أدى ضعف التمويل اللازم للجامعات إلى عدم قدرة الجامعة على دفع مرتبات مجزية لأعضاء هيئة التدريس مما أدى لتدهور نوعية التدريس بشدة فى مؤسسات هذه المرحلة ، إذ أن الكثيرين من أعضاء هيئة التدريس يكرسون معظم أوقاتهم للأعمال الخارجية من أجل الحصول على دخل إضافى، كما أن مديرو مؤسسات التعليم العالى يركزون بصورة متزايدة على مواجهة حاجات التشغيل المباشرة ويهملون متطلبات الصيانة للمبانى والتجهيزات، كما ضاعف من النقص فى الموارد الإستخدام غير الكفء للعديد من الخدمات ، فالكثير من مكتبات الجامعة عل سبيل المثال، تغلق ابوابها عند الظهيرة أو فى المساء والعطلات الأسبوعية ، كما أن إرتفاع معدلات التسرب والإعادة ، وإنخفاض معدلات التخرج ترفع من تكلفة الخريج،كما أن جزءاً كبيراً من ميزانية التعليم العالى مخصصة لإنفاق لا تعليمى مثال ذلك دعم المنح الطلابية ، والخدمات المدعومة للطلاب كالكتاب الجامعى ،وتقديم المعونات المالية ، وإمداد الطلبة بالأطعمة والملابس ، والتأمين عليهم، وتقديم الرعاية النفسية لهم ، وتوفير التسهيلات لوسائل المواصلات ، وتقديم خدمات خاصة للأكفياء والمعوقين ، وينص القانون رقم ٢٦٥ على إنشاء صندوق للرعاية الإجتماعية للطلبة فى كل جامعة، ويقضى أيضا بأن يكون هذا الصندوق فى كل كلية. ويعتبر ذلك إستثماراً غير كفء ، وإنفاق إجتماعى غير إرتدادى ، لأن معظم التلاميذ الملتحقين بالتعليم العالى يأتون بنسبة كبيرة من الطرف الأعلى لتوزيع الدخل"(حافظ فرج ص٣٤، نبيلة غنيم ص ٩).

كذلك أدى ضعف التمويل لعدم تفرغ الطلبة للدراسات العليا ، وغياب البرامج المقننة للإتصال بالجامعات ومراكز البحوث العالمية وعقد الإتفاقات وتبادل الأساتذة.

- **المكتبات**

يعتبر سوء حالة المكتبات وعدم تحديثها من الأسباب الهامة فى تدهور الأداء الجامعى ،فالجامعة تتكون من طالب وأستاذ ومنهج ومكتبة ومعمل ، ولذلك فإن عدم تحديث المكتبة بما يواكب التطورات الحديثة من ثورة المعلومات يعتبر عقبة خطيرة تعيق الجامعة من تأدية وظيفتها ، ويثبت سوء حالةمكتبات الجامعات المثال التالى:

"يبين الجدول رقم (١) مقتنيات مكتبة جامعة القاهرة من الكتب والرسائل والدوريات ومنه يتضح أن المقتنيات من الكتب تقترب من المليون إلا أن الفحص المبدئى لهذه المجموعات يكشف عن قدم معظمها ، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن تاريخ نشر أغلب المجموعات فى المكتبة المركزية يعود إلى ما قبل السبعينات من هذا القرن وبنسبة تصل إلى حولى ٩٢٪ ، ويبين التقرير السنوى للمكتبة المركزية للعام١٩٩٥/٩٤ أن إجمالى الكتب المسجلة خلال هذا العام هو ١٥٢٦ كتابا " ومنه يتضح أن نسبة النمو السنوى للمجموعات أقل من ١٪ بكثير ، وفيما يتعلق بالدوريات ، فإن المكتبة المركزية قد جددت الإشتراكات فى ١٥٤٢ من الدوريات العلمية الأجنبية لكليات الجامعة ومعاهدها ، كما جددت الإشتراكات فى ١٠٣ من الدوريات العلمية المحلية للمكتبة المركزية والمكتبات الفرعية ، ورغم قلة عدد الدوريات المشترك فيها بصفة عامة ، إلا أن المكتبات تعانى من التأخر فى وصول أعداد الدوريات بسبب التأخر فى دفع الإشتراكات للمورد المحلى الذى يتولى مهمة إحضار الدوريات للمكتبات ، ولاتتوفر بالمكتبات إمكانيات الحصول على الأشكال أو الوسائط الحديثة لمصادر المعلومات مثل المواد السمعية والبصرية والأقراص المدمجة وما إلى ذلك ، رغم أهمية مثل هذه الأشكال أو الوسائط فى الوقت الحاضر. وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد سياسة واضحة ومكتوبة لبناء وتنمية المجموعات وهى السياسة التى يتحدد من خلالها الأسس التى ينبغى إتباعها فى الإختيار وتحديد المصادر وتقييم المجموعات وتنقيتها، فإذا إنتقلنا للعمليات الفنية من فهرسة وتصنيف ، فإننا نلاحظ التنوع الكبير فيما يتعلق بقواعد الوصف ونظم التصنيف من مكتبة لأخرى بل وداخل المكتبة الواحدة فى بعض الأحيان، وقد أثر النقص فى القوى العاملة المتخصصة والمدربة على إعداد الفهارس التى تغطى المقتنيات ، والتى يرجع إليها الباحثون للتعرف على مصادر المعلومات اللازمة ، والغريب أن بعض المكتبات ما يزال يتبع أنظمة عتيقة فى العمليات الفنية اصبحت غير مقبولة منذ عشرات السنين" (عبد الهادى ،ص١٥٢)

جدول رقم (١) – المقتنيات بمكتبات جامعة القاهرة (ما عدا الفروع) ٩٤ / ١٩٩٥

المصدر : دليل مكتبات جامعة القاهرة ٩٤ / ١٩٩٥

المكتبة	كتب عربى	كتب إفرنجى	رسائل ماجستير	رسائل دكتوراه	دوريات عربى	دوريات إفرنجى
المكتبة المركزية	١٠٠٩١٩	١٨٣٤٣٨	٤٦٦١	٨٩٥١	٦٢	١٩٤
مكتبة كلية الآداب	٢٠٩٠٤	٢٢٥٤٣	٩١٧	٥٩٨	١٠٠	٤٩
مكتبة كلية الحقوق	٨٦٣٦٦	٦٠٨٥٩	٢٤	١٠٣٧	٤٩	١٥٠
مكتبة كلية الإقتصاد	٨٢٣٤	١٣٢١٨	٦٢٥	٤١٧	٣٥	٩٨
مكتبة كلية التجارة	٢٢٨٤	١٩٠٠٠	٧٦٦	٢٩١	١٥	٣١
مكتبة كلية العلوم	٥٤٤٨٣	٣٠٥٣٥	٣٢٠٩	١٧٤٤	٨	٢٤٠
مكتبة كلية الطب	–	٥٥٣٥١	١٢١٥٥	٤٠١٥	–	٢٥٠
مكتبة كلية طب الاسنان	١٠٧٣	٧٦٤٩	١٣٨٤	٥٤٢	–	٨٦
مكتبة كلية الصيدلة	١٣٩	٨٦٧٧	١٣٩٦	٤٠٨	٤	٦١٠
مكتبة كلية الهندسة	٢٣٣٠	٣١٥٤٧	٣٥٨٠	١٤٠٤	–	٢٠٠
مكتبة كلية الزراعة	١٢٥٢٩	٣٢٥٩٣	٢٨٠٦	١٤٩٦	٦٥	٢١٠
مكتبة كلية الطب البيطرى	٣١٦	١٨٥١٤	١٢٨٨	٧٩٧	–	١٨٩
مكتبة كلية دار العلوم	٣٦٠٠٠	٣٥٠٠	٦١٢	٣٦٧	١٥٢	١٧
مكتبة كلية الإعلام	٦٣٨٨	٣٦٨٢	٢٨٤	١٦٧	١٤	١١

مكتبة كلية الآثار	٣٣٧٤	٦٩٤٧	١٧٣	٧٨	٦٩	٣٢
مكتبة المعهد العالى للتمريض	٣١	٦٥٦٨	١٠٧	٦٥	–	٦٣
مكتبة كلية العلاج الطبيعى	٨١٣	٢٨٧٥	٢٢٠	٨٥	–	١٨
مكتبة معهد التخطيط العمرانى	١٤٠٩	٤٥٥٧	٤٠	٣٠	٨	١٠
مكتبة معهد الدراسات الإحصائية	١٨٦٢	١٣٧١٢	٣٤٤	٩٧	٦٠	١٤٤
مكتبة المعهد القومى للاورام	–	٢٦٤٠	٤١	١٣٨	٢	١٠٧
مكتبة معهد الدراسات الافريقية	٢٧٣٥	٤٩٥٥	٢٩٨	١١١	١٣٦	١٥٩
مكتبة معهد الدراسات التربوية	٨٣٨١	٢٥٥٨	٢١٧	١٤٠	٢٣	٤٨
المجموع	٣٥٠٥٧٠	٥٣٥٩١٨	٣٥١٢٠	٢٢٩٥١	٢٢٩٥١	٢٩١٦

ضعف العلاقة فيما بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج

لا يوجد إرتباط قوى فى مصر فيما بين الشركات الصناعية والجامعة ، وبالتالى فان البحث العلمى لا يوجه لخدمة الإقتصاد القومى، إذ لا تعمل الجامعات على التطور التكنولوجى الذى يرجع بفائدة مباشرة على الانشطة الإقتصادية التى تقوم بها هذه المؤسسات ، ومن بين الأسباب لذلك أن الصناعة قد تطورت فى مصر بدرجة سبقت بها ما تقوم به الجامعات بحيث أصبح من الصعب على رجال الأعمال المجازفة بأموالهم ومطالبة الجامعة بمحاولة حل ما يواجهونه من مشكلات.

- **إستراتيجيات التدريس و الإمكانيات والإدارة**

بالرغم من الزيادة الرهيبة فى اعداد الطلاب الذين إلتحقوا بالجامعة ،فإن الجامعة ظلت على إستراتيجيتها فى التدريس ، فاستخدمت الطرق المناسبة للتدريس للأعداد الصغيرة ، فى الوقت الذى تتطلب فيه العمل على التدريس للأعداد الكبيرة ، ولم تحاول ، لضعف إمكانياتها أن تستخدم التكنولوجيا المناسبة ، والأدوات والأجهزة الحديثة التى تمكنها من العمل على مجابهة المواقف الجديدة ، كما ظلت تستخدم نفس الأساليب الإدارية السابقة .

لقد ادت الأسباب السابقة وغيرها لتدهور مخرجات الجامعة والمعاهد العليا مما يهدد بعدم القدرة على مواجهة الدولة للقرن الحادى والعشرين بثروة بشرية قادرة على دعم إقتصادها، وتطوير منتجاتها، ومنافسة غيرها من الدول. فى ظل نظام عالمى البقاء فيه للأقوى ، والمسلح بالعلم والمعرفة ، والقادر على إثبات ذاته ، فهل تستطيع الجامعة أن تغير من نفسها ، وتصلح من عيوبها، لتستأنف المسيرة التى تمكنها من النجاح؟

إستراتيجيات للإصلاح الجامعى

من المؤكد أنه مالم يتم تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحسين أداء التعليم الجامعى، فأن هذا يعنى دخولنا للقرن الحادى والعشرين غير معدين بدرجة كافية للتنافس فى خضم الإقتصاد العالمى، ونقدم فيما يلى بعض الإستراتيجيات التى يمكن إستخدامها من اجل الإصلاح والتى يمكن الأخذ بها:

١.التمايز

- تشجيع تمايز اكثر لمؤسسات التعليم العالى .

٢.التمويل

تنويع مصادر التمويل.

٣.الحكومة

- تعريف جديد لدور الحكومة فى التعليم العالى

٤.السياسات

• تصميم السياسات من أجل إعطاء الأولوية للعدالة والاهداف النوعية.

ولنتناول كل من هذه الإستراتيجيات بشيىء من التفصيل

اولاً: التمايز

يجب العمل على دعم إنشاء العديد من المعاهد ذات البرامج المتباينة ، والبرامج القصيرة ، والتوسع فى إنشاء الجامعات المفتوحة ،وجامعات التلفاز للتعليم عن بعد، ومعاهد البولتكنيك ، ومقررات المراسلة ، والعمل على تشجيع التعليم الخاص لإستكمال الشبكة الحكومية للتعليم بإنشاء المعاهدالمهنية والمراكز التقنية والجامعات الخاصة ، بالإضافة لتقسيم الجامعات الكبيرة الى العديد من الجامعات الصغيرة. **فالجامعات المفتوحة تستطيع بطبيعتها المتميزة بالمرونة وبإستخدام وسائل الإتصال التكنولوجية ، أن تواجه بعض مشكلات التعليم الجامعى التقليدية، وتتخطى دائرة المكان الجغرافى الثابت وحواجز السن للراغبين فى مواصلة التعليم الجامعى فى شكله المستحدث الى كل راغب قادر وبتكاليف قد تصل الى ثلث تكاليف الجامعة التقليدية، وذلك إذا أخذنا فى الإعتبار عدد التلاميذ بالنسبة للمدرس ، ففى تايلاند على سبيل المثال نجد أن متوسط النسبة هو ٨:١ فى بعض الجامعات الحكومية المختارة ، وذلك بالمقارنة بنسبة ٧٤٥ : ١ فى الجامعات المفتوحة.** (رجاء واميرة ص ٦٧)

كذلك أثبتت العديد من الدراسات فائدة وجدوى المعاهد غير الجامعية ، فلقد ذكر تقرير البنك الدولى ما يلى:

" إن العديد من المعاهد غير الجا معية توفر فرصا تدريبية تستجيب بشكل مرن لمطالب سوق العمل أكثر من عوامل العرض ، ففى البرازيل ، على سبيل المثال نجد أن مراكز التكنولوجيا الخاصة بخدمات التدريب الصناعى تدير برامج متعددة الأنظمة فى العديد من المجالات التقنية ، وعندما تحولت بولندا نحو إقتصاديات السوق ، خصصت الحكومة خمس معاهد تكنولوجية للدورات القصيرة مفترضة أن هذه المعاهد يحتمل أن تكون أكثر قدرة من الجامعات التقليدية فى إنتاج وتنمية القوى العاملة الماهرة المطلوبة لإقتصاديات السوق، وفى سنغافورة ، نجد أن توقعات العمالة لخريجى البولتكنيك جيدة للغاية لدرجة أن العديد من

الطلبة الموهوبين يبحثون عن الإلتحاق بالبولتكنيك الموجه مهنياً اكثر من البرامج الأكاديمية المعتادة التى تقدمها الجامعات."

ويضيف تقرير البنك الدولى:

" ومع ذلك ، فهناك مخاطرتين يجب أخذهما فى الإعتبار عند إنشاء المعاهد غير الجامعية، الأولى ، عندما تدرك هذه المعاهد وأن تكون حقيقة من الدرجة الثانية حيث تكون هناك مخاطرة بتذمر التلاميذ كما حدث فى الدول التى تعانى معاهدها التكنولوجية الحكومية من نقص التمويل ومن كونها معاهد منتهية، أى أن الطريق لإستكمال الدراسة غير موجود، كما قد تعتبر أماكن لإيواء الطلبة الزائدين، ففى مصر ، والتى بها أكبر أنظمة للتعليم العالى فى العالم النامى، نجد أن الحكومة قد واجهت قضية الطلب الإجتماعى على التعليم بالحد من الوصول لجامعاتها الثلاثة عشر ، وإعداد شبكة من المعاهد الفنية ذات العامين لخريجى المدارس الثانوية غير المؤهلين للالتحاق بالجامعات، ولقد إتسعت هذه المعاهد الفنية سريعاً خلال الخمسة عشر عاماً الماضية ، وأصبح يلتحق بها الآن حوالى ٤٠٪ من خريجى المدارس الثانوية ، فى حين أن الموارد المالية والبشرية والمادية التى تتطلبها للمحافظة على جودة برامجها غير متوفرة ، وكنتيجة لذلك فإن نوعية التعليم بها منخفضة للغاية . كما أن خريجيها لا يتمكنون من الحصول على وظائف جيدة."

كما أن "هناك مخاطرة حدوث " الإنحراف الأكاديمى" المرتبط بنمو المعاهد غير الجامعية، وهناك العديد من الأمثلة على تلك المعاهد التى تحولت عن مهمتها الأكاديمية الأصلية وأصبحت تدريجياً جامعات كبيرة ، أى أنها الغت هدفها من توفير فرص تعليمية بديلة، ففى مصرعلى سبيل المثال : أفتتحت جامعة حلوان عام ١٩٧٥من تجميع عدة معاهد فنية إذ أنه فيما بين عامى ١٩٦٨، ١٩٧٥ كانت برامج المعهد العالى للتكنولوجيا بحلوان قائمة على اساس النموذج الألمانى ، وكان يحصل دعما من جمهورية المانيا الفيدرالية ، ولكن عدم حصوله على الإعتراف الأكاديمى والمهنى من المجلس الأعلى للجامعات ونقابة المهندسين المصريين شكل ضغطا عليه لكى يحول نفسه إلى مؤسسة جامعية مكتملة."

اما فيما يتعلق بمؤسسات التعليم العالى الخاص، فإنه يزيد من الفرص التعليمية بتكلفة ضئيلة أو بتكلفة حكومية غير مباشرة، ومع ذلك فإن التعليم الخاص يمكن أن يؤدى لمضاعفة

الظلم ، إذا تحول التلاميذ من الأغنياء من المدارس الثانوية الممتازة للإلتحاق بالجامعات الحكومية المجانية ذات المستوى الرفيع، واضطر التلاميذ الفقراء للإلتحاق بالمعاهد الخاصة ذات المصروفات والنوعية الرديئة ، ولذلك يجب أن نكون هناك مشاركة فى تكلفة الجامعات الحكومية من تلاميذهاحتى لايتضاعف الظلم الواقع على الفقراء.

ويجب أن نضع فى الإعتبار ضرورة توفر الإطار القانونى الذى يكفل تقديم التعليم الجيد فى تلك المؤسسات الخاصة عن طريق الإجازة والتقويم والإعتراف والشهادات وما إلى ذلك ، بالإضافة لضرورة تقديم العون المادى لهامن الحكومة والذى يأخذ صوراً مختلفة ، كالهبات المالية والمساعدات الفنية وتقديم أعضاء هيئات التدريس أو التبرع بالأرض والإعفاءات الجمركية وكفالة القروض وغير ذلك من طرق التشجيع وضمان الجودة لحدوث تعليم جيد بتكلفة حكومية أقل.

ثانياً :التمويل

يجب العمل على زيادة **الإنفاق** على التعليم الجامعى بإعتباره من أهم وأفضل أنواع الإستثمار حيث أنه يعمل على تنمية الثروة البشرية والتى تعتبر بحق أثمن وأندر عوامل الإنتاج فى العالم المعاصر ومن هنا يجب أن تدعم الدولة والحكومة الجامعات وتوفرلها الإمكانات اللازمة والضرورية لتحقيق أهدافها. كما يلزم زيادة الإنفاق على البحث العلمى وذلك من منطلق أهمية البحث العلمى ودوره الهام فى نهضة المجتمع.

كما يجب العمل على إشراك تلاميذ الجامعة فى نفقات تعليمهم وذلك عن طريق فرض المصروفات ، وخاصة وان معظم تلاميذ الجامعة يكونون من الفئات القادرة . ومن الممكن تقديم المنح للطلبة غير القادرين والمؤهلين ، سواء للدراسة الجامعية أو الدراسات العليا، كما يجب العمل على التقليل من الإنفاق فى غير الأوجه التعليميةكالتغذية والإسكان.

كذلك يمكن للجامعات قبول المنح والهبات من المؤسسات والصناعات المختلفة ،ومن الممكن للصناعات المختلفة تقديم القروض للطلبة نظير تعهدهم بالعمل لديها فيما بعد التخرج لسداد تلك القروض. ومن الممكن للحكومة المساعدة فى زيادة قيمة المنح والهبات وذلك بخصمها من الوعاء الضريبى او نسبة منها .

وعلى الجامعات والمعاهد العليا المختلفة العمل على المشاركة فى الأنشطة المولدة للإيرادات ، سواء أكانت عن طريق تقديم المقررات التدريبية القصيرة ، أو تقديم الإستشارات ، أو عمل دراسات الجدوى ، أو إجراء البحوث المطلوبة للصناعات والمؤسسات المختلفة. فمن الممكن على سبيل المثال إعتبار بعض الأقسام العلمية فى بعض الكليات وحدات إنتاجية ، فيمكن لكليات الزراعة على سبيل المثال أن تستغل طبيعة دراستها فى مزيد من الإنتاج من خلال مزارعها ومعاملها مما يمثل مصدراً لتوفير الموارد المالية.

وأياً كانت مصادر الدخل التى ستحصل عليها الجامعات والمعاهد العليا، فيجب أن يكون من حق الجامعة أو المؤسسة التى حصلت عليها ، أن تستخدمها فى الإرتفاع بمستوى تجهيزاتها ، وإشراك اساتذتها فى المؤتمرات العلمية المختلفة ، والتوسع فى إجازات التفرغ العلمى لهم ، وإعطائهم المكافآت المجزية ، وذلك من اجل حفزهم على بذل المزيد من الجهد والإرتفاع بمستواهم المهنى. وتمكينهم من الحياة المادية الكريمة ، وتمكينهم من التفرغ لوظيفتهم التعليمية والبحثية، وتوفير وسائل الإتصال وجمع المعلومات ، وتزويدهم بما يحقق اليسر والسهولة فى جمع المادة العلمية. أى أنه من اللازم إعطاء الجامعات حرية أكبر فى التصرف فى شئونها المالية ومسايرة الإتجهات العالمية الحديثة حتى تستطيع النهوض برسالتها بكفاءة وتحقيق هذا الأمر يلقى على الجامعات مسئولية اكبر فى الإلتزام بتنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها."

وعموماً فإن الدعم الحكومى لا غنى عنة ، ولكن يجب ان يوزع على الجامعات تبعاً لخطة معينة ، كان يكون مرتبطاًبمدخلاتها من عدد الملتحقين بها ونوعية الدراسات التى تقدمها حيث تعطى اوزان لكل نوعية تعكس الكلفة ، وقد يبنى الدعم على أساس المخرجات، اى على اساس قدرة المؤسسة فى إنتاج الخريجين.

ثالثاً : الحكومة

من الواجب أن يعاد تحديد دور الحكومة فى التعليم العالى بحيث يقتصر دورها على وضع السياسة العامة التى تساعد بها المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة ، ونظراً لمساهماتها

المالية ، فإنها تستطيع إستثارة التنافس فيما بينهما من أجل مواجهة الحاجات القومية للتدريب والبحوث

ولحدوث ذلك يجب أن تقوم الحكومة بالتخطيط الإستراتيجى للتعليم العالى فى الدولة بصرف النظر عن تبعية المؤسسات لوزارة التعليم العالى او القطاع الخاص أو وزارة المواصلات او الزراعة او القوى العاملة اوغير ذلك من الجهات ، إذ أن مسؤولية التخطيط للحاجات القومية من البحوث والتدريب ونقل التكنولوجيا وتطويرها يجب ان تخطط بشكل استراتيجى ، وان يشارك فى هذا التخطيط ممثلين للجهات التعليمية المختلفةمن المديرين والأساتذة والطلبة ومن خارج النظام التعليمى من رجال الصناعة والتجارةوالمفكرين وقد تكون هذه الهيئة شبه حكومية أو مستقلة تماماً ، وعليها تقع مسؤولية تقدير اولويات الإلتحاق والإستثمار فى المستقبل.

ويمكن للحكومة من خلال توزيع الإعانات والقروض التحكم فىاعداد الخريجين لسوق العمل ، وعموما فإن الخبرة تدل على عدم وجود حاجة لتدخل الحكومة إلا فى حالات محدودة للغاية ، كالحاجة للمدرسين وأخصائيات التمريض ، او فى حالة بعض العلوم التطبيقية مرتفعة الكلفة ، وفيما عدا ذلك يترك الأمر لآليات السوق.

كذلك تستطيع الحكومة الإرتفاع بالمستوى التعليمى فى مختلف مؤسسات التعليم العالى بتحديد مستويات الإلتحاق ، وإعداد الإختبارات المقننة، والإرتفاع بالمستوى التعليمى فى المدارس الثانوية، وتشجيع النقابات المهنية على تحديد مستويات جيدة لممارسة المهن ، بتحليلها للمهارات المطلوبة لمختلف المهن، وغير ذلك الكثير.

ولقد وجد أن من العوامل الهامة فى تحسين الأداء فى التعليم الجامعى أن تتمتع الجامعات والمعاهد العليا بالإستقلال الذاتى وخاصة فى النواحى المالية، وان يسمح لها بالتصرف بحرية فيما تجمعه من الاموال ، كما يجب ان يكون لديها القدرة على إعادة توزيع الموارد داخلياً .

وعموما فإن ما سبق لايعنى عدم خضوع المؤسسات للمساءلة ، بل العكس هو الصحيح ،وذلك من اجل متابعة نوعية ونواتج تدريب وبحوث هذه المؤسسات ومدى مناسبة البرامج التى تقدمها ، واوجه إستخدامها للدعم المالى الذى تحصل عليه.

رابعاً : السياسات

إذا ما تحققت الإصلاحات السالفة من حدوث التمايز المطلوب فيما بين المؤسسات التعليمية ، ونوعت من مصار تمويلها ، ونالت القدر المناسب من الإستقلال ، وقدمت لها الحكومة المساعدات اللازمة ، يجب أن تعطى الحرية التامة فى إختيار تلاميذها بحيث يكونون معدون إعداداً جيداً، مما يزيد الأمل فى تحقيقها لاهدافها، إذ أن نوعية التلاميذ تؤثر على نوعية التدريب وكفاءته الداخلية .

وتعتبر هيئة التدريس المؤهلة تأهيلا جيدا هى حجر الزاوية فى نجاح مؤسسات التعليم العالى ، كذلك تعتبر المرتبات من العوامل الهامة فى جذب النوعيات الممتازة للعمل الأكاديمى والبقاء فيه ، والإلتزام بالعمل فى تلك المؤسسات وعدم البحث عن مصادر اخرى للدخل ، كما يجب ايضا العمل على تقديم مغريات اخرى لاعضاء هيئة التدريس مثال ذلك ، المكآفآت المالية والمهنية.

والجامعة تحتاج فى إدارة شئونها إلى إدارة سليمة وبكفاءة حتى تنهض برسالتها وتحقق أهدافها ، والإدارة السليمة فى أى مؤسسة هى الإدارة العلمية التى يتوافر فيها جميع الوظائف والعمليات الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه وإشراف وتقييم ورقابة ، ومن هنا فإن الجامعة عليها أن تلتزم فى إدارة شئونها بتطبيق المبادىء العلمية السليمة لعلم الإدارة.

كما ينبغى حسن إختيار القيادات التى يتوافر فيها مقومات القدوة الصالحة وتكون نماذج رائدة للسلوك المثالى ، فتوافر القدوة هو الضمان الأول لتدعيم القيم والمفاهيم الخلقية وبناء مجتمع جامعى سليم تشب من خلاله الأجيال الصاعدة وقد تشربت القيم الخلقية المحمودة .

ويجب ايضا الإهتمام بتوفير الاجهزة والادوات والمواد المستهلكة للمعامل ، كما يجب توفير الصيانة للمبانى والمعدات، وتجهيز المكتبات بمصادر المعلومات المختلفة بتزويدها بالجديد من الدوريات والكتب واساليب ومعدات الميكنة والإتصال بالعالم الخارجى، وزيادة عدد ساعات العمل بالمكتبة لإتاحة فرصة أطول للإطلاع وربط المكتبات بشبكات المعلومات العالمية، واعداد كل ما يلزم لنجاح العملية التربوية .

كذلك يعتبر الإنفتاح على العالم الخارجى ، وتبادل الأساتذة ، والزيارات للمراكز العلمية ، والبعثات الخارجيةمن السياسات الهامة فى الإرتفاع بالمستوى العلمى للعاملين فى مؤسسات التعليم العالى.

المراجع

أحمد ،حافظ فرج. التعليم الجامعي : واقعه وقضاياه إتجاهات تطويره . القاهرة : الصدر لخدمات الطباعة (سيسكو) ، ١٩٨٧

البنك الدولي.التعليم العالي : قضايا وبدائل للإصلاح ، دراسة للبنك الدولي ، ترجمة نبيلة غنيم وآخرون ،ومراجعة محمد عبد العزيز عيد ، معهد التخطيط القومي (تحت الطبع)

عدنان مصطفى "مسألة الجامعات العربية : منظور القبور الحية " عالم الفكر، المجلد ٢٤- العدد ٢،١، سبتمبر-اكتوبر ،ديسمبر ١٩٩٥ ، ص ١٥-٣٤ .

محسن توفيق. تخطيط التعليم العالي (الجزء الأول) في دول التخطيط الإقتصادي المركزي . جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي ، مركز دراسات وأبحاث التعليم العالي ، ١٩٩٠.

محسن توفيق . تخطيط التعليم العالي (الجزء الثاني) تخطيط التعليم العالي في دول السوق الحر، ١٩٩٠ جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي ، مركز دراسات وأبحاث التعليم العالي ، ١٩٩٠.

محسن توفيق ، محمد نعمان نوفل . مستقبل التعليم العالي وسوق العمل ، دراسة مستقبلية لتغيرات الطلب على خريجي مؤسسات التعليم العالي من الملتحقين به عام ١٩٩١/١٩٩٢ . جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي، مركز دراسات وأبحاث التعليم العالي.١٩٩٢

سليم ،رجاء إبراهيم وأميرة محمد إبراهيم.التعليم العالي في الصحافة المصرية عام ١٩٩٠. جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي، مركز دراسات وأبحاث التعليم العالي.١٩٩١

العمرى ،نصر احمد ." تطوير الدراسات العليا وتحديات القرن الحادى العشرين"ص٢٥٩-٢٦٦،فى مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير الدراسات العليا، ٢٣ - ٢٤ ابريل ١٩٩٦ ، جامعة القاهرة ،١٩٩٦.

رفاعى ،محمد كمال محمد. " تمويل البحث العلمى " ص١٣٥-١٤١ فى كتاب مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير الدراسات العليا ، ٢٣-٢٤ أبريل١٩٩٦ - جامعة القاهرة ١٩٩٦

عبد الهادى ،محمد فتحى "نحو تطوير مكتبات جامعة القاهرة"ص١٤٢-١٥٨فى "مؤتمر جامعة القاهرة، لتطوير الدراسات العليا "من ٢٣-٢٤ ابريل ١٩٩٦. جامعة القاهرة ، ١٩٩٦.

الفصل الثانى

واقع التعليم الجامعى

إعداد

د. زينات طبالة

تمهيد

واقع الجامعات

تطور إعداد طلاب الجامعات

الكليات النظرية

الكليات العملية

مقارنة فيما بين الكليات النظرية الكليات العملية من حيث عدد الطلاب

تطور أعداد خريجى الجامعات

أعضاء هيئة التدريس بالجامعات

تمهيد :

إن الجامعات والمعاهد العليا هى المسئولة بالدرجة الأولى عن تكوين جيل من الخريجين يخدم النهضة الحضارية ، وكلما ارتفعت نسبة خريجى الجامعات الى إجمالى السكان دل ذلك على تقدم الأمة • هذا من ناحية الكم •

أما من ناحية الكيف فكلما استطاع التعليم الجامعى تخريج أفراد ذوى مهارة وخبرات يحتاجها سوق العمل كلما استطاع إشباع متطلبات التنمية الحقيقية •

ويسود اتجاه عالمى بأن نسبة خريجى الجامعات الى إجمالى السكان تتراوح بين ١٪ الى ١,٥٪ • أما فى جمهورية مصر العربية فلم تصل بعد الى الحد الأدنى من هذه النسب ، لذا لابد من تطوير التعليم الجامعى والتشجيع عليه حتى نقارب هذه النسب مع الأخذ فى الاعتبار أن جزء من خريجى جامعاتنا يتجه الى العمل بالأسواق الخارجية ، كما أن هناك جزء من خريجى جامعاتنا من بلاد عربية شقيقة

وعن الكيف فإن رسالة الجامعات فى العالم المعاصر تشمل *[١] :

- التربية والتعليم وتكوين جيل المواطنين الجامعيين •
- البحث العلمى لتقدم العلم والمعرفة •
- دور الجامعات القيادى فى مجال الفكر والقيادة الفكرية على المستويين الوطنى والعالمى •
- ربط الجامعات بمشاكل البيئة والسعى فى خدمة المجتمع والبيئة المحلية •

كل جامعة فى نطاق عملها •

وإذا كانت الجامعات تسعى الى تحقيق التربية والتعليم وتكوين جيل المواطنين الجامعيين ، وتهتم بالبحث العلمى وتشجعه لتقدم العلم والمعرفة ، الا أن دورها فى توجيه الفكر يعد دورا محدودا نظرا لعدم تفرغ الأساتذة بشكل صريح للعملية التعليمية بالاضافة الى ارتفاع أعداد الطلاب بالجامعات بمعدلات أسرع من ارتفاع عدد الأساتذة بها •

---

* المجالس القومية المتخصصة ، مشروع اصلاح جذرى للتعليم فى مصر ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ٢٤٣ ، نوفمبر ١٩٩٢

وبإنشاء الجامعات الاقليمية تزايد الاتجاه الى ربط الجامعة بالبيئة الى حد ما وإن كان في حاجة الى مزيد من هذا الربط والى مزيد من السعى الى تجميع كليات الجامعة الواحدة في نطاق جغرافي متقارب يمكن من أن يكون للجامعة هويتها الخاصة وينعكس أثر البيئة المحلية عليها ٠

وقد ظهر في الفترة الأخيرة ضعف نوعية خريجي الجامعات وعدم قدرتهم على مواكبة التغيرات العالمية المتطورة في المعرفة والتكنولوجيا مما أدى الى زيادة مطردة في عدد العاطلين عن العمل بسبب زيادة عدد الخريجين في تخصصات غير مطلوبة لسوق العمل أو لأن بعض التخصصات مطلوبة لسوق العمل ولكن لم يتلق الدارس منهم التدريب الجيد أثناء الدراسة ٠

وحيث أن التعليم كل متكامل يبدأ منذ مرحلة التعليم الأساسي حتى التعليم الجامعي (بل يبدأ من مرحلة ماقبل التعليم الأساسي) لذلك يفضل عند مناقشة واقع التعليم الجامعي التعرف على صورةالتعليم قبل الجامعي ومدى مايحققه من خصائص وصفات للفرد المتعلم ٠

وفيما يلي سنستعرض أهم أهداف التعليم كما يراها مجموعة من الخبراء العرب*[٢] الذين أجمعوا عليها ونحاول تحديد وضع التعليم في مصر قياسا بهذه الأهداف لنتعرف على خصائص مدخلات التعليم الجامعي ٠

١ - تنمية الجسم والوجدان ٠
٢ - غرس الاعتزاز بالعروبة والأمن والوطن ٠
٣ - غرس الايمان بالله ورسله والقيم الروحية والانسانية ٠
٤ - تدريب الفرد على واجبات المواطنة والمشاركة المجتمعية والسياسية ٠
٥ - غرس قيم وممارسات العمل والإنتاج والإتقان ٠
٦ - إعداد الإنسان للمستقبل وسرعة الإستجابة للتغير ٠
٧ - إعداد الإنسان القادر على صنع المستقبل : الابتكار والابداع والتخطيط والتنظيم ٠

---

* سعد الدين ابراهيم ، "تعليم الأمة العربية " في القرن الحادى والعشرين - الكارثة أو الأمل - معهد التخطيط القومى ، ابريل ١٩٩٢ ، ص ٥٣ ٠

٨ - الإسهام فى تحقيق التنمية الشاملة وسد الفجوة التكنولوجية وتجاوزها ٠

٩ - تنمية التفكير المنهجى العقلانى ٠

وعند مناقشة هذه الأهداف التسعة للتعرف على مدى ماتحقق منها ومستوى تحقيق كل منها يتضح لنا مايلى :-

يجعلنا النظام التعليمى مدفوعين الى إهمال تنمية الجسم والوجدان نظرا لكثرة المناهج وصعوبتها مما يجهد التلاميذ ويصرف أوقاتهم بالدرجة الأولى الى المذاكرة والحفظ والتلقين وإهمال النشاط الرياضى وتنمية المشاعر والأحاسيس من خلال تعلم الفنون والآداب وممارسة الأنشطة والهوايات بشكل عملى وليس على الورق ٠

أما عن غرس الإيمان بالله ورسله والقيم الإنسانية فيحتاج الى ممارسة حقيقية للسلوك الطيب الحميد وليس فقط بالدراسة النظرية لبعض نصوص وقواعد الدين ٠

أما غرس الإعتزاز بالعروبة والأمن والوطن والوحدة فكل هذه القيم هى ثمار لما يجنى الفرد فى مجتمعه بتوفر حاجاته الأساسية بالإضافة الى تنميته جسمانيا ووجدانيا ٠ فلاينتظر من شخص ليست لديه أى قيم دينية ولامشاعر وجدانية ويفتقر الى تحقيق حاجاته الأساسية أن تنمو لديه مشاعر حب الوطن والاعتزاز به ، فلابد أولا من تنمية هذا الانسان بطريقة صحية جسديا ونفسيا حتى نطلب منه أن يشارك فى مجتمعه مشاركة سياسية واجتماعية وأن يقبل على عمله يحبه ويتفانى فيه ، ويجيده فإذا كان التعليم مسئولا عن المستوى الذى يحققه الإنسان العامل فى عمله ، فتنمية القيم داخل هذا الإنسان مسئولة عن احترامه لعمله وتقديره وحبه له وتفانيه فى أداء هذا العمل ٠

ومع وجودنا فى مجتمع متغير سريع التغير يصبح على الإنسان مسئولية التكيف السريع مع المستقبل ويتم ذلك بتدريب الفرد على التفكير المنهجى وتدريبه على التعلم الذاتى واكتساب المعارف الجديدة بحيث يطور نفسه بنفسه وبسرعة ليواجه كل جديد ٠

وحتى يكون الإنسان قادرا على صنع المستقبل فيجب أن يتميز بالقدرة على الابداع والابتكار وهذا لن يتحقق بالتعليم التقليدى الذى يمثل التلقين به الجزء الأكبر

بل لابد أن يشارك المتعلم فى مناقشة مايلقى عليه بالنقد والفهم والاقناع والاقتناع فى ظل التفكير المنهجى العلمى ٠

وأن يهتم الفرد بتعلم العلوم والرياضيات واللغات لأنها مواد المستقبل كما يجب أن ينمى فى الفرد أهمية ربط تنمية المجتمع بتنميته الشخصية لأنه جزء من مجتمع موارده محدودة فما لم يسهم الفرد فى جهود التنمية فإنه يسهم فى استمرار تخلف مجتمعه ٠

وعلى عاتق النظام التعليمى يقع عبء توطين التكنولوجيا من خلال غرس الثقة فى النفس لمن يتعلمون وتحميلهم مسئولية رفع المستوى التكنولوجى فى المجتمع أولا بسد الفجوة بينه وبين العالم المتقدم ثم انطلاقه نحو الابداع والتطوير ٠

ولكن كيف تتحقق هذه الأهداف ٠٠٠؟

- هل تتحقق فى ظل الاقبال المتزايد على الدراسات الانسانية والانكماش المستمر فى الاقبال على الدراسات العملية ؟
- هل تتحقق فى ظل ارتفاع نصيب من يعلم بأعداد المتعلمين ؟
- هل تتحقق فى ظل وجود أعداد كبيرة وتكدس فى كل مؤسسة تعليمية ؟
- وهل يتحقق فى ظل توزيع الطلبة على الكليات بناء على مجموعهم ؟

وما موقف النظام الحديث للثانوية العامة فى هذا الاشتباك ؟

- هل يستطيع التعليم الخاص المساهمة الفعالة فى تحقيق نظام تعليمى جيد ؟ كيف السبيل الى ذلك ؟ وماهى الضوابط اللازمة لهذه العملية ؟

وهناك العديد من التساؤلات المطروحة والتى تمثل الإجابة عليها تشريح دقيق لواقع التعليم من ناحية والمستهدف له من ناحية أخرى ٠ وقبل أن نستعرض الواقع الفعلى للنظام التعليمى فى مرحلته التالية نود أن نشير الى أن الخبراء العرب* وعددهم مائة خبير ومفكر عربى أجمعوا على أن العقبة الرئيسية فى إعادة بناء النظام التعليمى العربى على أسس جيدة ليست هى المال المطلوب لهذه المهمة الحيوية فقط وإنما تتمثل العقبة أساسا فى التفكير التجزيئى المتردد عند أصحاب القرار ، فلحل المشاكل القائمة لابد من وجود مواجهة شاملة بسيطة لايتم معالجة مشكلة ما إلا

---

* سعد الدين ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٤

فى ضوء كل المشاكل وكل الأوضاع السائدة بحيث تؤتى المواجهة ثمارها ، وحيث أن الخبراء أجمعوا على خمسة محاور ترتكز عليها استراتيجيتهم المقترحة لتعليم الأمة العربية ، فنجدنا أحوج مانكون لهذه الاستراتيجية عند محاولة تطوير التعليم الجامعى الذى لاينفصل عن المجتمع ولاينفصل عن مراحل التعليم السابقة له وأيضا عن ظروف سوق العمل ٠

وتتمثل هذه المحاور فى :-

١ - الشجرة التعليمية ٠

٢ - تعليم كيفية التعلم ٠

٣ - الجسور التعليمية وتعددية نقاط العبور ٠

٤ - توزيع الأعباء بين المجتمع المدنى والدولة ٠

٥ - فك الإرتباط بين الشهادة "والوظيفة" ٠

وحيث ينظر للنظام التعليمى على أنه شجرة تعليمية لها أساس واحد ثابت وبها العديد من الفروع انما يستهدف ذلك التركيز على أهمية مرحلة التعليم الأساسى ثم الإنطلاق بعد ذلك فى فروع مختلفة يمكن الوصول "يها بأى طريق وفى أى مرحلة وهو مايعنيه المحور الثالث الخاص بالجسور التعليمية وتعددية نقاط العبور ، ومن ثم يستطيع الطالب الذى وصل الى مرحلة تعليمية ، وتوقف لسبب ، ان يعاود الالتحاق بالعملية التعليمية بمعنى أن تتعدد نقاط الدخول والصعود على أفرع الشجرة التعليمية، كما يعنى امكانية الانتقال عبر جسور تعليمية من تخصص الى آخر ، ومن مهنة الى أخرى ، ويكون معيار الدخول والعبور على هذه الجسور هو الاختبارات المقننة لقياس القدرة على متابعة نوع التعليم الذى يريد الفرد الإلتحاق به ٠

ومن المحاور الرئيسية التى نحن أحوج مانكون اليها ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين المحور الثانى الخاص بتعليم كيفية التعلم حتى يتاح للفرد امكانية تعليمه تعليما ذاتيا فيتطور ويطور نفسه باستمرار حتى يواكب مايحيط به من تغيرات سريعة ويلبى الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل ٠

بالإضافة الى ماتقدم ، فإن المحورين الرابع والخامس يوضحان أهمية دور المؤسسات الخاصة فى العملية التعليمية ودور التعليم غير النظامى مما يتفق مع فكر "الخصخصة" ومتطلباتها وهذا يعنى أن المجتمع لابد وأن يتحمل جزء كبير من تكاليف

التعليم وأيضا من مسئولياته ، وبصفة خاصة المؤسسات الإقتصادية الهادفة الى الربح والتى تحتاج الى مهارات معينة من الطاقات البشرية المعروضة عليها للعمل ، مما يحتم مساهمتها فى تنمية هذه الطاقات ومن ثم يكون من مصلحتها الإهتمام بشئون التعليم ومراقبة سيره حتى تضمن حسن إستثمار مواردها من ناحية ومن ناحية أخرى توفير الطاقات البشرية اللازمة لها بكل المواصفات المطلوبة من حيث التعليم والتدريب والمهارة .

واقع الجامعات

يوجد فى جمهورية مصر العربية ١٢ جامعة (الى جانب جامعة الأزهر) تخدم الطلاب فى المرحلة العمرية من ١٨ الى ٢٢ سنه . ويمثل جملة المقيدين بالتعليم العالى والجامعى حوالى ١٣٪ من إجمالى عدد السكان فى هذه الشريحة العمرية حيث يبلغ عدد السكان ٦٦٣٩٠٠٠ وعدد المقيدين بالتعليم العالى والجامعى ٨٦٤٣٥٥ طالب وطالبه عام ٩٥/٩٤ موزعين بين المعاهد والجامعات حيث الأخيرة موزعه طبقا للجدول رقم (١) الذى يوضح أن :-

جامعة القاهرة بها أكبر نسبة من أعداد الطلاب بالمقارنة بالجامعات الأخرى حيث تصل هذه النسبة الى حوالى ١٩٪ من طلاب الجامعات .

- وأن جامعة عين شمس بها حوالى ١٥٪ من إجمالى طلاب الجامعات .
- وتتساوى بعد ذلك جامعتى الزقازيق والاسكندرية حيث بكل منهما حوالى ١٢٪
- أما جامعتى المنيا وقناة السويس فيوجد بكل منهما اقل من ٣٪ ومن ثم تحتلان أدنى القائمة من حيث ترتيب الجامعات طبقا لعدد طلابها .

أما عن المعاهد التابعة لوزارة التربية والتعليم فيبلغ عدد الطلاب بها ٢٦٤٥٤٨ طالب وطالبة تمثل حوالى ٤٤٪ من إجمالى عدد الطلاب بالجامعات ، وينقسم هذا العدد بين :-

١- المعاهد العليا وكليات التربية النوعية ورياض الأطفال وبها نسبة ٦١٪ تقريبا من هذا العدد (١٦٠١٧٤) .

٢ - بينما يوجد فى المعاهد المتوسطة ٣٩٪ (١٠٤٣٧٤)

الجدول رقم (١)

توزيع أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات

المختلفة فى ج.م.ع

٩٥/٩٤

الجامعة	العدد	النسبة
جامعة القاهرة	١١٣٢٢٧	٪١٨,٩٤
جامعة عين شمس	٨٧٢٨٢	٪١٤,٦٠
جامعة الاسكندرية	٧٢٥٩٩	٪١٢,١٤
جامعة أسيوط	٢٩٨١٠	٪٤,٩٩
جامعة طنطا	٥١٧٤٨	٪٨,٦٦
جامعة المنصورة	٥٠٧٢١	٪٨,٤٨
جامعة الزقازيق	٧٣٦٩٤	٪١٢,٣٢
جامعة المنيا	١٦٦١٥	٪٢,٧٨
جامعة المنوفية	٢٧١٢٠	٪٤,٥٤
جامعة قناة السويس	١٦٧٠٤	٪٢,٧٩
جامعة حلوان	٣١٥٩٥	٪٥,٢٩
جامعة جنوب الوادى	٢٦٦٩٢	٪٤,٤٦
الإجمالى	٥٩٧٨٠٧	٪١٠٠

وفيما يلى الجدول رقم (٢) الذى يوضح توزيع هذه الأعداد بين النوعيات المختلفة من المعاهد حيث نجد أن :

- المعاهد الخاصة تحتل مرتبة كبيرة بين المعاهد حيث يمثل أعداد الطلاب بالمعاهد العليا الخاصة حوالى ٤٨٪ من اجمالى الطلاب بالمعاهد ٠
- وكذلك طلاب المعاهد الخاصة المتوسطة حوالى ٦٪ ٠

ومن هنا يظهر بداية دور المجتمع المدنى (متمثلا فى المعاهد الخاصة) فى تحمل أعباء التعليم ٠

وعلى ذلك يمكن توضيح توزيع الطلاب فى التعليم العالى والجامعى كما يلى :-

- يوجد بالجامعات (عدا جامعة الأزهر) ٥٩٧٨٠٧ طالب وطالبه
- وبالمعاهد العليا وكليات التربية النوعية ١٦٠١٧٤ طالب وطالبه ورياض الأطفال
- وبالمعاهد الفنية المتوسطة ١٠٤٣٧٤ طالب وطالبه

وهذا يعنى أن نسبة ٦٩,٣٢٪ من الطلاب المقيدين بالتعليم العالى والجامعى مقيدون بالجامعات (ماعدا جامعة الأزهر) ٠

وأن نسبة ١٨,٥٧٪ من الطلاب مقيدون بالمعاهد العليا وكليات التربية النوعية ورياض الأطفال ٠

وعلى ذلك تكون نسبة من هم مقيدون بالمعاهد الفنية المتوسطة ١٢,١٪ من إجمالى طلاب التعليم العالى والجامعى ٠

جدول رقم (٢)

توزيع أعداد الطلاب المقيدين بالتعليم العالى

والمعاهد التابعة لوزارة التربية والتعليم

الكلية / المعهد	العدد	النسبة
كليات التربية النوعية ورياض الأطفال	٣١٢٥٩	٪١١,٨٢
كليات ومعاهد عليا تابعة لوزارة التربية والتعليم (١)	٣٢٣٥	٪١,٢٢
المعاهد العليا الخاصة	١٢٥٦٨٠	٪٤٧,٥١
إجمالى المعاهد العليا وكليات التربية النوعية ورياض الأطفال	١٦٠١٧٤	٪٦٠,٥٥
المعاهد الفنية التجارية	٤٢١٩٨	٪١٥,٩٥
المعاهد الفنية الصناعية	٢٩٨٣٢	٪١١,٢٨
معاهد متوسطة تابعة لوزارة التعليم العالى (٢)	١٧٢٨٨	٪٦,٥٣
المعاهد الخاصة المتوسطة	١٥٠٥٦	٪٥,٦٩
إجمالى المعاهد المتوسطة	١٠٤٣٧٤	٣٩,٤٥
إجمالى الجمهورية	٢٦٤٥٤٨	٪١٠٠

---

(١) تشمل كليات التعليم الصناعى ومعهد التكنولوجيا ببنها ومعهد الطاقة بأسوان .

(٢) تتضمن معهد الخدمة الاجتماعية المتوسطة بقنا وكذلك مجموعة المعاهد الفنية الصحية .

وفيما يلى استعراض لكليات الجامعات المختلفة فى ج.م.ع مع توضيح مايقبل منها الحاصلين على الثانوية العامة علمى (*) ومايقبل منها الحاصلين على الثانوية العامة علمى أو أدبى (**) .

حيث نلاحظ أن :

جامعة القاهرة بها ٤٣ كلية وفرع	(جدول رقم ٣)
جامعة عين شمس بها ٢١ كلية وفرع	(جدول رقم ٤)
جامعة الاسكندرية بها ٢٢ كلية وفرع	(جدول رقم ٥)
جامعة أسيوط بها ٢١ كلية وفرع	(جدول رقم ٦)
جامعة طنطا بها ٢٥ كلية وفرع	(جدول رقم ٧)
جامعة الزقازيق بها ٣٢ كلية وفرع	(جدول رقم ٨)
جامعة المنصورة بها ٢٤ كلية وفرع	(جدول رقم ٩)
جامعة المنيا بها ١٦ كلية وفرع	(جدول رقم ١٠)
جامعة المنوفية بها ١٧ كلية وفرع	(جدول رقم ١١)
جامعة قناة السويس بها ٢٢ كلية وفرع	(جدول رقم ١٢)
جامعة حلوان بها ٢٢ كلية وفرع	(جدول رقم ١٣)
جامعة جنوب الوادى بها ٢٠ كلية وفرع	(جدول رقم ١٤)

كما توجد كليات تربية نوعية تابعة لوزارة

التعليم العالى (جدول رقم ١٥)

وعدد اثنين من المعاهد التكنولوجية

مدة الدراسة بها خمس سنوات (جدول رقم ١٦)

وعدد ٤٦ معهد عالى خاص مدة الدراسة

بها اربع سنوات فأكثر (جدول رقم ١٧)

وعدد ٤٥ معهد فنى مدة الدراسة بها سنتان (جدول رقم ١٨)

وعدد ١٢ معهد خاص متوسط (جدول رقم ١٩)

وعدد ٢ شعبة بالجامعة العمالية

مدة الدراسة بها سنتان (جدول رقم ٢٠)

وعدد ٦ معاهد متوسطة مدة الدراسة

بها سنتان (جدول رقم ٢١)

جدول رقم (٣)
كليات ومعاهد جامعة القاهرة

١	كلية الطب	*
٢	كلية طب الفم والأسنان	*
٣	كلية الصيدلة	*
٤	كلية العلاج الطبيعي	*
٥	كلية الهندسة	*
٦	كلية الهندسة بالفيوم	*
٧	كلية التخطيط العمراني	*
٨	كلية الطب البيطري	*
٩	كلية الطب البيطري ببني سويف	*
١٠	كلية العلوم	*
١١	كلية العلوم ببني سويف	*
١٢	كلية الزراعة	*
١٣	كلية الزراعة بالفيوم	*
١٤	المعهد العالي للتمريض	*
١٥	فرع كلية الصيدلة ببني سويف	*
١٦	كلية العلوم بالفيوم	*
١٧	كلية الطب ببني سويف	*
١٨	فرع كلية الطب بالفيوم	*
١٩	نظام التعليم المفتوح (تكنولوجيا استصلاح الأراضي كلية الزراعة)	*
٢٠	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	**

تابع جدول رقم (٣) كليات ومعاهد جامعة القاهرة

٢١	كلية التجارة	**
٢٢	كلية التجارة (انتساب موجه)	**
٢٣	كلية الآثار	**
٢٤	كلية الاعلام	**
٢٥	كلية الآداب	**
٢٦	كلية الآداب (إنتساب موجه)	**
٢٧	كلية دار العلوم	**
٢٨	كلية الدراسات العربية والاسلامية بالفيوم	**
٢٩	كلية التربية بالفيوم	**
٣٠	كلية التجارة ببنى سويف (انتساب موجه)	**
٣١	كلية الحقوق	**
٣٢	كلية الحقوق ببنى سويف	**
٣٣	كلية الحقوق ببنى سويف (انتساب موجه)	**
٣٤	كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم	**
٣٥	كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم (انتساب موجه)	**
٣٦	كلية الآداب ببنى سويف	**
٣٧	كلية الآداب ببنى سويف (انتساب موجه)	**
٣٨	كلية التربية بالفيوم (شعبة التعليم الابتدائى)	**
٣٩	كلية التربية ببنى سويف	**
٤٠	كلية التربية ببنى سويف (شعبة التعليم الابتدائى)	**
٤١	كلية السياحة والفنادق بالفيوم	**
٤٢	فرع كلية الآثار بالفيوم	**
٤٣	نظام التعليم المفتوح (تخصص المعاملات المالية والتجارية كلية التجارة)	**

جدول رقم (٤)

كليات ومعاهد جامعة عين شمس

١	كلية الطب	*
٢	كلية الصيدلة	*
٣	كلية الهندسة	*
٤	كلية طب الأسنان	*
٥	كلية العلوم	*
٦	كلية الزراعة	*
٧	المعهد العالى للتمريض	*
٨	كلية التجارة	**
٩	كلية التجارة (انتساب موجه)	**
١٠	كلية البنات للآداب والعلوم والتربية (عام)	**
١١	انتساب موجه (أدبى فقط)	*
١٢	كلية البنات للآداب والعلوم والتربية (تربوى)	**
١٣	كلية التربية	**
١٤	كلية الألسن	**
١٥	كلية الآداب	**
١٦	كلية الآداب (انتساب موجه)	**
١٧	كلية الحقوق	**
١٨	كلية الحقوق (انتساب موجه)	**
١٩	كلية التربية (شعبة تعليم أساسى)	**
٢٠	كلية البنات للآداب والعلوم والتربية شعبة طفولة (طالبات فقط)	**
٢١	كلية البنات للآداب والعلوم والتربية شعبة التعليم الابتدائى	**

جدول رقم (٥)

كليات ومعاهد جامعة الاسكندرية

١	كلية الطب	*
٢	كلية طب الأسنان	*
٣	كلية الصيدلة	*
٤	كلية الهندسة	*
٥	كلية الفنون الجميلة (قسم عمارة)	*
٦	كلية الطب البيطرى	*
٧	كلية العلوم	*
٨	كلية الزراعة	*
٩	كلية الزراعة سباباشا	*
١٠	كلية الزراعة بدمنهور	*
١١	كلية التربية (شعبة تعليم صناعى)	*
١٢	كلية التمريض	*
١٣	كلية التجارة	**
١٤	كلية التجارة (انتساب موجه)	**
١٥	كلية التجارة بدمنهور	**
١٦	كلية التجارة بدمنهور (انتساب موجه)	**
١٧	كلية الآداب	**
١٨	كلية الآداب (انتساب موجه)	**
١٩	كلية الآداب بدمنهور	**
٢٠	كلية الآداب بدمنهور (انتساب موجه)	**

تابع جدول رقم (٥)

كليات ومعاهد جامعة الاسكندرية

٢١	كلية الحقوق	**
٢٢	كلية الحقوق (انتساب موجه)	**
٢٣	كلية التربية	**
٢٤	كلية التربية بدمنهور	**
٢٥	كلية السياحة والفنادق	**
٢٦	كلية التربية (شعبة تعليم ابتدائي)	**
٢٧	كلية التربية بدمنهور (شعبة تعليم ابتدائي)	**
٢٨	كلية التربية بمرسى مطروح (شعبة تعليم ابتدائي)	**
٢٩	كلية الفنون الجميلة (قسم فنون)	**
٣٠	كلية التربية الرياضية للبنين	**
٣١	كلية التربية الرياضية للبنات	**
٣٢	كلية التربية بدمنهور (شعبة - طفولة - طالبات فقط)	**
٣٣	نظام التعليم المفتوح تخصص المال والأعمال - كلية التجارة	**

جدول رقم (٦)

كليات ومعاهد جامعة أسيوط

١	كلية الطب	*
٢	كلية الصيدلة	٨
٣	كلية الهندسة	*
٤	كلية الطب البيطرى	*
٥	كلية العلوم	*
٦	كلية الزراعة	*
٧	المعهد العالى للتمريض	*
٨	كلية التجارة	**
٩	كلية التجارة (انتساب موجه)	**
١٠	كلية التربية	**
١١	كلية التربية (شعبة تعليم ابتدائى)	**
١٢	كلية التربية (شعبة تعليم الفنون)	**
١٣	كلية التربية (شعبة طفولة) (طالبات فقط)	**
١٤	كلية الحقوق	**
١٥	كلية الحقوق (انتساب موجه)	**
١٦	كلية التربية الرياضية للبنين	**
١٧	كلية التربية بالوادى الجديد	**
١٨	كلية التربية بالوادى الجديد (شعبة تعليم ابتدائى)	**
١٩	كلية الخدمة الاجتماعية	**
٢٠	كلية الخدمة الاجتماعية (انتساب موجه)	**
٢١	نظام التعليم المفتوح (تخصص اقتصاديات إدارة المشروعات) كلية التجارة	**

جدول رقم (٧)

كليات ومعاهد جامعة طنطا

١	كلية الطب	*
٢	كلية طب الأسنان	*
٣	كلية الصيدلة	*
٤	كلية الهندسة	*
٥	كلية الطب البيطرى بكفر الشيخ	*
٦	كلية العلوم	*
٧	كلية الزراعة	*
٨	كلية الزراعة بكفر الشيخ	*
٩	المعهد العالى للتمريض	*
١٠	كلية التجارة	**
١١	كلية التجارة (انتساب موجه)	**
١٢	كلية التربية	**
١٣	كلية التربية بكفر الشيخ	**
١٤	كلية الآداب	**
١٥	كلية الآداب (انتساب موجه)	**
١٦	كلية الحقوق	**
١٧	كلية الحقوق (انتساب موجه)	**
١٨	كلية التربية الرياضية (طلبة وطالبات)	**
١٩	كلية التربية (شعبة التعليم الابتدائى)	**
٢٠	كلية التربية بكفر الشيخ (شعبة التعليم الابتدائى)	**

تابع جدول رقم (٧)

كليات ومعاهد [illegible] جامعة طنطا

٢١	كلية التربية (شعبة الطفولة) (طالبات فقط)	**
٢٢	فرع كلية الآداب بكفر الشيخ	**
٢٣	فرع كلية الآداب (انتساب موجه) بكفر الشيخ	**
٢٤	فرع كلية التجارة بكفر الشيخ	**
٢٥	فرع كلية التجارة بكفر الشيخ (انتساب موجه)	**

جدول رقم (٨)

كليات ومعاهد جامعة الزقازيق

١	كلية الطب	*
٢	كلية الطب ببنها	*
٣	كلية الصيدلة	*
٤	كلية الهندسة	*
٥	كلية الهندسة بشبرا (فرع بنها)	*
٦	كلية الطب البيطرى	*
٧	كلية الطب البيطرى ببنها	*
٨	كلية العلوم	*
٩	كلية العلوم ببنها	*
١٠	كلية الزراعة	*
١١	كلية العلوم الزراعية بمشتهر (شعبة عامه)	*
١٢	كلية العلوم الزراعية بمشتهر (شعبة الزراعة والتربية)	*
١٣	المعهد العالى للتمريض	*
١٤	المعهد العالى للتمريض ببنها	*
١٥	كلية التجارة	**
١٦	كلية التجارة (إنتساب موجه)	**
١٧	كلية التجارة ببنها	**
١٨	كلية التجارة ببنها (انتساب موجه)	**
١٩	كلية التربية	**
٢٠	كلية التربية ببنها	**

جدول رقم (٩)
كليات ومعاهد جامعة المنصورة

١	كلية الطب	*
٢	كلية طب الأسنان	*
٣	كلية الصيدلة	*
٤	كلية الهندسة	*
٥	كلية العلوم	*
٦	كلية العلوم بدمياط	*
٧	كلية الزراعة	*
٨	كلية الطب البيطري	*
٩	المعهد العالى للتمريض	*
١٠	كلية التجارة	**
١١	كلية التجارة (انتساب موجه)	**
١٢	كلية التربية	**
١٣	كلية التربية (بدمياط)	**
١٤	كلية الحقوق	**
١٥	كلية الحقوق (انتساب موجه)	**
١٦	كلية الآداب	**
١٧	كلية الآداب (انتساب موجه)	**
١٨	كلية التربية (شعبة تعليم ابتدائى)	**
١٩	كلية التربية بدمياط (شعبة التعليم الابتدائى)	**
٢٠	كلية التربية (شعبة الطفولة) (طالبات فقط)	**
٢١	كلية التربية بدمياط (شعبة طفولة) (طالبات فقط)	**
٢٢	كلية التجارة بدمياط	**
٢٣	كلية التجارة بدمياط (انتساب موجه)	**
٢٤	كلية التربية الرياضية (للبنين)	**

تابع جدول رقم (٩)

كليات ومعاهد جامعة الزقازيق

٢١	كلية الآداب	**
٢٢	كلية الآداب (انتساب موجه)	**
٢٣	كلية الآداب ببنها	**
٢٤	كلية الآداب ببنها (انتساب موجه)	**
٢٥	كلية الحقوق	**
٢٦	كلية الحقوق (إنتساب موجه)	**
٢٧	كلية الحقوق ببنها	**
٢٨	كلية الحقوق ببنها (انتساب موجه)	**
٢٩	كلية التربية الرياضية	
٣٠	كلية التربية الرياضية للبنات	
٣١	كلية التربية (شعبة التعليم الابتدائى)	
٣٢	كلية التربية ببنها (شعبة التعليم الابتدائى)	

جدول رقم (١٠)
جامعة المنيا

١	كلية الطب	*
٢	كلية الهندسة والتكنولوجيا	*
٣	كلية الفنون الجميلة قسم (النجارة)	*
٤	كلية العلوم	*
٥	كلية الزراعة	*
٦	كلية الآداب	**
٧	كلية الآداب (انتساب موجه)	**
٨	كلية التربية	**
٩	كلية التربية (شعبة تربية فنية)	**
١٠	كلية التربية (شعبة الطفولة) (طالبات)	**
١١	كلية التربية الرياضية للبنين والبنات	**
١٢	كلية الدراسات العربية	**
١٣	كلية الدراسات العربية (انتساب موجه)	**
١٤	كلية الفنون الجميلة (قسم فنون)	**
١٥	كلية الآداب (شعبة ارشاد سياحى)	**
١٦	كلية التربية شعبة التعليم الابتدائى)	**

جدول رقم (١١)

كليات ومعاهد جامعة المنوفية

١	كلية الطب	*
٢	كلية الهندسة والتكنولوجيا	*
٣	كلية الهندسة الالكترونية بمنوف	*
٤	كلية العلوم	*
٥	كلية الزراعة	*
٦	كلية الاقتصاد المنزلى	*
٧	المعهد العالى للتمريض	*
٨	كلية الآداب	**
٩	كلية الآداب (انتساب موجه)	**
١٠	كلية التجارة	**
١١	كلية التجارة (انتساب موجه)	**
١٢	كلية الحقوق	**
١٣	كلية الحقوق (انتساب موجه)	**
١٤	كلية التربية	**
١٥	كلية التربية (شعبة التعليم الابتدائى)	**
١٦	كلية التربية الرياضية بمدينة السادات (طلبة وطالبات)	**
١٧	كلية التربية (شعبة دراسات الطفولة)	**

جدول رقم (١٢)

كليات ومعاهد قناة السويس

١	كلية الطب بالاسماعيلية	*
٢	كلية الصيدلة الاسماعيلية	*
٣	كلية الهندسة والتكنولوجيا (ببورسعيد)	*
٤	كلية هندسة البترول والتعدين السويس	*
٥	كلية الطب البيطرى الاسماعيلية	*
٦	كلية العلوم بالاسماعيلية	*
٧	كلية الزراعة بالاسماعيلية	*
٨	كلية العلوم الزراعية البيئية بالعريش	*
٩	كلية التربية بالاسماعيلية شعبة الاقتصاد المنزلى طالبات فقط	*
١٠	المعهد العالى للتمريض ببورسعيد	*
١١	كلية التجارة ببورسعيد	**
١٢	كلية التجارة ببورسعيد (انتساب موجه)	**
١٣	كلية التربية للتعليم الأساسى ببورسعيد	**
١٤	كلية التربية الاسماعيلية (شعبة الطفولة) طالبات فقط	**
١٥	كلية التربية بالاسماعيلية (شعبة تعليم ابتدائى)	**
١٦	كلية التربية بالسويس	**
١٧	كلية التربية بالسويس (شعبة تعليم ابتدائى)	**
١٨	كلية التربية بالعريش	**
١٩	كلية التربية بالعريش (شعبة التعليم الابتدائى)	**
٢٠	فرع كلية التجارة بالاسماعيلية	**
٢١	فرع كلية التجارة بالاسماعيلية (انتساب موجه)	**
٢٢	كلية السياحة والفنادق بالاسماعيلية	**

جدول رقم (١٣)

كليات ومعاهد جامعة حلوان

١	كلية الفنون الجميلة بالزمالك (قسم عمارة)	*
٢	كلية الهندسة والتكنولوجيا بحلوان	*
٣	كلية الهندسة والتكنولوجيا بالمطرية	*
٤	كلية الفنون التطبيقية	*
٥	كلية الصيدلة	*
٦	كلية العلوم	*
٧	كلية الاقتصاد المنزلي	*
٨	كلية التجارة وادارة لأعمال	**
٩	كلية التجارة وادارة الأعمال (انتساب موجه)	**
١٠	كلية التجارة وادارة الأعمال (شعبة بريد) (طلبة فقط)	**
١١	كلية التجارة وادارة الأعمال (شعبة بريد) (انتساب موجه) (طلبة فقط)	**
١٢	كلية الخدمة الاجتماعية	**
١٣	كلية الخدمة الاجتماعية (انتساب موجه)	**
١٤	كلية الفنون الجميلة (قسم فنون)	**
١٥	كلية التربية	**
١٦	كلية التربية (شعبة رياض الأطفال) (طالبات فقط)	**
١٧	كلية التربية (شعبة مكتبات ووسائل تعليمية)	**
١٨	كلية التربية (شعبة تعليم ابتدائي)	**
١٩	كلية التربية الفنية	**
٢٠	كلية التربية الرياضية للبنين	**

تابع جدول رقم (١٢)

كليات ومعاهد جامعة حلوان

٢١	كلية التربية الرياضية للبنات	**
٢٢	كلية التربية الموسيقية	**
٢٣	كلية السياحة والفنادق	**
٢٤	كلية الآداب	**
٢٥	كلية الآداب (انتساب موجه)	**
٢٦	كلية الحقوق	**
٢٧	كلية الحقوق (انتساب موجه)	**

جدول رقم (١٤)

جامعة جنوب الوادى

١	كلية الطب بسوهاج	*
٢	كلية العلوم بسوهاج	*
٣	كلية العلوم بقنا	*
٤	كلية العلوم بأسوان	*
٥	كلية الهندسة والتكنولوجيا بأسوان	*
٦	كلية الآداب بقنا	**
٧	كلية الآداب بقنا (انتساب موجه)	**
٨	كلية التربية بقنا	**
٩	كلية التربية بقنا (شعبة تعليم ابتدائى)	**
١٠	كلية الآداب بسوهاج	**
١١	كلية الآداب بسوهاج (انتساب موجه)	**
١٢	كلية التربية بسوهاج	**
١٣	كلية التربية بسوهاج (شعبة تعليم ابتدائى)	**
١٤	كلية التربية بسوهاج (شعبة تربية الطفل)	**
١٥	كلية التجارة بسوهاج	**
١٦	كلية التجارة بسوهاج (انتساب موجه)	**
١٧	كلية التربية باسوان	**
١٨	كلية التربية بأسوان (شعبة تعليم ابتدائى)	**
١٩	كلية الخدمة الاجتماعية بأسوان	**
٢٠	كلية الخدمة الاجتماعية بأسوان (انتساب موجه)	**

جدول رقم (١٥)

كليات تابعة لوزارة التعليم العالى

١	كلية التربية الاسكندرية (طالبات فقط)	*
٢	كلية رياض الأطفال بالدقى	**
٣	كلية رياض الأطفال بالاسكندرية	**
٤	كلية التربية النوعية بالعباسية	**
٥	كلية التربية النوعية بالعباسية (شعبة التربية الفنية)	**
٦	كلية التربية النوعية بالعباسية (شعبة التربية الموسيقية)	**
٧	كلية التربية النوعية بالدقى بالجيزة	**
٨	كلية التربية النوعية بالدقى بالجيزة (شعبة التربية الفنية)	**
٩	كلية التربية النوعية بالدقى بالجيزة (شعبة التربية الموسيقية)	**
١٠	كلية التربية النوعية بالفيوم (طالبات فقط)	**
١١	كلية التربية النوعية بالفيوم (شعبة التربية الفنية)	**
١٢	كلية التربية النوعية بالاسكندرية (شعبة التربية الفنية)	**
١٣	كلية التربية النوعية بالاسكندرية (شعبة التربية الموسيقية)	**
١٤	كلية التربية النوعية بأسيوط	**
١٥	كلية التربية النوعية باسيوط (شعبة التربية الفنية)	**
١٦	كلية التربية النوعية باسيوط (شعبة التربية الموسيقية)	**
١٧	كلية التربية النوعية بقنا	**
١٨	كلية التربية النوعية بقنا (شعبة التربية الفنية)	**
١٩	كلية التربية النوعية بقنا (شعبة التربية الموسيقية)	**
٢٠	كلية التربية النوعية بطنطا	

تابع جدول رقم (١٥)

كليات تابعة لوزارة التعليم العالى

٢١	كلية التربية النوعية بطنطا (شعبة التربية الفنية)	**
٢٢	كلية التربية النوعية بطنطا (شعبة التربية الموسيقية)	**
٢٣	كلية التربية النوعية بكفر الشيخ	**
٢٤	كلية التربية النوعية بكفر الشيخ (شعبة التربية الفنية)	**
٢٥	كلية التربية النوعية بكفر الشيخ (شعبة التربية الموسيقية)	**
٢٦	كلية التربية النوعية بالمنصورة	**
٢٧	كلية التربية النوعية بالمنصورة (شعبة التربية الفنية)	**
٢٨	كلية التربية النوعية بالمنصورة (شعبة التربية الموسيقية)	**
٢٩	كلية التربية النوعية بميت غمر	**
٣٠	كلية التربية النوعية بميت غمر (شعبة التربية الفنية)	**
٣١	كلية التربية النوعية بميت غمر (شعبة التربية الموسيقية)	**
٣٢	كلية التربية النوعية بمنية النصر	**
٣٣	كلية التربية النوعية بمنية النصر (شعبة التربية الفنية)	**
٣٤	كلية التربية النوعية بمنية النصر (شعبة التربية الموسيقية)	**
٣٥	كلية التربية النوعية بدمياط	**
٣٦	كلية التربية النوعية بدمياط (شعبة التربية الفنية)	**
٣٧	كلية التربية النوعية بدمياط (شعبة تربية رياضية)	**
٣٨	كلية التربية النوعية بالزقازيق	**
٣٩	كلية التربية النوعية بالزقازيق (شعبة التربية الفنية)	**
٤٠	كلية التربية الفنية بالزقازيق (شعبة التربية الموسيقية)	**

تابع جدول رقم (١٥)

الكليات التابعة لوزارة التعليم العالى

٤١	كلية التربية النوعية ببنها	**
٤٢	كلية التربية النوعية ببنها (شعبة التربية الفنية)	**
٤٣	كلية التربية النوعية ببنها (شعبة التربية الموسيقية)	**
٤٤	كلية التربية النوعية بالمنيا	**
٤٥	كلية التربية النوعية بالمنيا (شعبة التربية الفنية	**
٤٦	كلية التربية النوعية بالمنيا (شعبة التربية الموسيقية)	**
٤٧	كلية التربية النوعية بأشمون	**
٤٨	كلية التربية النوعية بأشمون (شعبة التربية الفنية)	**
٤٩	كلية التربية النوعية بأشمون (شعبة التربية الموسيقية)	**
٥٠	كلية التربية النوعية ببورسعيد	**
٥١	كلية التربية النوعية (شعبة التربية الفنية)	**
٥٢	كلية التربية النوعية ببورسعيد (شعبة التربية الموسيقية)	**

جدول رقم (١٦)

المعاهد العالية التكنولوجية (لشعبة العلوم فقط)

مدة الدراسة بها خمس سنوات

١	المعهد العالى للتكنولوجيا ببنها	*
٢	المعهد العالى للطاقة بأسوان	*

جدول رقم (١٧)

المعاهد العالية الخاصة

(مدة الدراسة بها أربع سنوات فأكثر)

١	المعهد العالى للتعاون الزراعى بالقاهرة	*
٢	المعهد العالى للتعاون والارشاد الزراعى باسيوط	*
٣	المعهد التكنولوجى العالى بمدينة العاشر من رمضان (شعبة الهندسة والتكنولوجيا)	*
٤	المعهد العالى للهندسة المعمارية بمدينة السادس من أكتوبر (شعبة الهندسة المعمارية)	*
٥	المعهد العالى لتكنولوجيا البصريات بمصر الجديدة	*
٦	المعهد العالى للهندسة الصناعية بمدينة ٦ أكتوبر	*
٧	المعهد العالى للفنون التطبيقية بمدينة ٦ أكتوبر	*
٨	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة	**
٩	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية	**
١٠	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ	**
١١	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بأسوان	**
١٢	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ببورسعيد	**
١٣	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بدمنهور	**
١٤	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بسوهاج	**
١٥	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ببنها	**
١٦	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالمنصورة	**
١٧	المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالسادس من أكتوبر	**
١٨	المعهد العالى للدراسات التعاونية الإدارية بالجيزة	**
١٩	المعهد العالى بمدينة العاشر من رمضان (شعبة ادارة الأعمال التكنولوجية والمعلومات)	**

تابع جدول رقم (١٧)

المعاهد العليا الخاصة

(مدة الدراسة بها أربع سنوات فأكثر)

٢٠	المعهد العالى للهندسة المعمارية بمدينة السادس من أكتوبر (شعبة إدارة الأعمال)	**
٢١	المعهد العالى للعلوم الإدارية بمدينة ٦ أكتوبر	**
٢٢	المعهد العالى لإقتصاد البيئة بمدينة ٦ أكتوبر	**
٢٣	المعهد العالى للإعلام وفنون الاتصال بمدينة ٦ أكتوبر	**
٢٤	المعهد العالى للسياحة والفنادق بمدينة ٦ أكتوبر	**
٢٥	المعهد المصرى العالى للسياحة والفنادق بمصر الجديدة	**
٢٦	معهد الألسن العالى بمدينة نصر (شعبة السياحة والفنادق)	**
٢٧	معهد الدراسات النوعية بمصر الجديدة (شعبة السياحة والفنادق)	**
٢٨	معهد سيناء العالى للسياحة والفنادق برأس سدر	**
٢٩	المعهد العالى للسياحة والفنادق بالاسكندرية	**
٣٠	المعهد العالى للدراسات النوعية بالجيزة (قسم السياحة)	**
٣١	المعهد الفنى التجارى بالعباسية (شعبة الحاسبات الآلية)	**
٣٢	معهد الدراسات النوعية بمصر الجديدة (شعبة الحاسبات الآلية)	**
٣٣	المعهد العالى للدراسات التكنولوجية المتخصصة بطريق مصر الاسماعيلية (شعبة المعلومات والحاسبات)	**
٣٤	معهد الألسن العالى بمدينة نصر (شعبة الحاسب الآلى)	**
٣٥	المعهد العالى لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الادارة بالمحادى	**
٣٦	المعهد العالى لعلوم الحاسب ونظم المعلومات بمدينة ٦ أكتوبر	**
٣٧	المعهد العالى للغات بمصر الجديدة	**
٣٨	معهد المعارف العالى للغات والترجمة بالزيتون	**

تابع جدول رقم (٣٧)
المعاهد العليا الخاصة
(مدة الدراسة بها اربع سنوات فأكثر)

٣٩	المعهد العالى للدراسات النوعية بالجيزة قسم اللغات	**
٤٠	المعهد العالى للغات بالسادس من أكتوبر	**
٤١	المعهد العالى للدراسات النوعية بالجيزة (قسم ادارة الأعمال والاقتصاد)	**
٤٢	المعهد العالى للدراسات التكنولوجية المتخصصة بطريق مصر الاسماعيلية (شعبة ادارة الأعمال)	**
٤٣	المعهد العالى للدراسات المتطورة بالهرم (شعبة تجارة ومحاسبة)	**
٤٤	المعهد العالى للدراسات المتطورة بالهرم (شعبة حاسب آلى)	**
٤٥	المعهد العالى للعوم والادارة بمدينة نصر (شعبة ادارة أعمال ونظم معلومات)	**
٤٦	المعهد العالى للعلوم والادارة بمدينة نصر (شعبة حاسب آلى)	**

ملاحظة :

تقبل هذه المعاهد شعبة العلوم والآداب ومايعادلها من الشهادات الفنية .

جدول رقم (١٨)

المعاهد الفنية الصناعية والتجارية

(مدة الدراسة بها سنتان)

١	المعهد الفنى الصناعى بالمطرية	*
٢	المعهد الفنى الصناعى بشارع الصحافة	*
٣	المعهد الفنى الصناعى بكامب شراز بالاسكندرية	*
٤	المعهد الفنى الصناعى بسوهاج	*
٥	المعهد الفنى الصناعى بقنا	*
٦	المعهد الفنى الصناعى بالمحلة الكبرى	*
٧	المعهد الفنى الصناعى بالزقازيق	*
٨	المعهد الفنى الصناعى بأسوان	*
٩	المعهد الفنى الصناعى ببنها	*
١٠	المعهد الفنى الصناعى بقويسنا	*
١١	المعهد الفنى الصناعى ببورسعيد	*
١٢	المعهد الفنى الصناعى ببئر العبد بشمال سيناء	*
١٣	المعهد الفنى للبصريات بالمطرية	*
١٤	المعهد الفنى للتليفزيون بدار السلام	*
١٥	المعهد الفنى لصناعة مواد البناء بأسمنت حلوان (طلبة فقط)	*
١٦	المعهد الفنى الصناعى بشبرا	*
١٧	المعهد الفنى للرى والصرف والمساحة واستصلاح الأراضى بالجيزة	*
١٨	المعهد الفنى للرى والصرف والمساحة بأسيوط (طلبة فقط)	*
١٩	المعهد الفنى للرى والصرف والمساحة (بقنا كلية فقط)	*
٢٠	المعهد الفنى الصناعى بنجع حمادى (طلبة فقط)	*

تابع جدول رقم (١٨)

المعاهد الفنية الصناعية والتجارية

(مدة الدراسة بها سنتان)

٢١	المعهد الفنى الصناعى للمنشآت البحرية واقتصاديات النقل البحرى ببورسعيد	*
٢٢	المعهد الفنى لتكنولوجيا صناعة الأسئلة بالقاهرة	*
٢٣	المعهد الفنى التجارى بالروضة	**
٢٤	المعهد الفنى التجارى بشبرا	**
٢٥	المعهد الفنى التجارى بالمطرية	**
٢٦	المعهد الفنى التجارى بطنطا	**
٢٧	المعهد الفنى التجارى بالاسكندرية	**
٢٨	المعهد الفنى التجارى بقويسنا	**
٢٩	المعهد الفنى التجارى ببنها	**
٣٠	المعهد الفنى التجارى بالمنصورة	**
٣١	المعهد الفنى التجارى بقنا	**
٣٢	المعهد الفنى التجارى ببورسعيد	**
٣٣	المعهد الفنى التجارى ببنى سويف	**
٣٤	المعهد الفنى التجارى بالزقازيق	**
٣٥	المعهد الفنى التجارى بأسيوط	**
٣٦	المعهد الفنى التجارى بأسوان	**
٣٧	المعهد الفنى التجارى بدمنهور	**
٣٨	المعهد الفنى التجارى بسوهاج	**
٣٩	المعهد الفنى التجارى بالمحلة الكبرى	**
٤٠	المعهد الفنى التجارى بالعريش	**

تابع جدول رقم (١٨)

المعاهد الفنية الصناعية والتجارية

(مدة الدراسة بها سنتان)

٤١	المعهد التجارى بدمياط	**
٤٢	المعهد الفنى التجارى بالاسكندرية (شعبة كمبيوتر)	**
٤٣	المعهد الفنى التجارى بأسيوط (شعبة كمبيوتر)	**
٤٤	المعهد الفنى التجارى بقنا (شعبة كمبيوتر)	**
٤٥	المعهد الفنى التجارى ببورسعيد (شعبة كمبيوتر)	**

جدول رقم (١٩)

المعاهد الخاصة المتوسط

(مدة الدراسة بها سنتان)

١	المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية للفتيات بجاردت سيتى	**
٢	المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية للفتيات بالاسكندرية	**
٣	المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية بسوهاج	**
٤	المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية بأسوان	**
٥	المعهد المتوسط لخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ	**
٦	المعهد الفنى التجارى بالعباسية (شعبة مالية)	**
٧	معهد الادارة والسكرتارية للفتيات بجاردن سيتى	**
٨	معهد الدراسات النوعية بمصر الجديدة (شعبة الادارة والسكرتارية)	**
٩	معهد الادارة والسكرتارية بكلية البنات بالعباسية (شعبة الادارة والسكرتارية)	**
١٠	معهد السكرتارية بكلية رمسيس للفتيات بالقاهرة	**
١١	المعهد الفنى التجارى للحاسب الآلى بالسويس	**
١٢	معهد الادارة والسكرتارية بكلية البنات بالعباسية (شعبة الحاسبات الآلية)	**

جدول رقم (٢٠)

الجامعة العمالية

(مدة الدراسة بها سنتان)

١	شعبة التكنولوجيا	*
٢	شعبة العلاقات الصناعية	**

جدول رقم (٢١)

المعاهد المتوسط للخدمة الاجتماعية

الفنية للآثار

الفنية للفنادق

(مدة الدراسة بها سنتان)

١	المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية بقنا	**
٢	المعهد الفنى لترميم الآثار بقنا	**
٣	المعهد الفنى للفنادق بالقاهرة	**
٤	المعهد الفنى للفنادق بالاسكندرية	**
٥	المعهد الفنى للفنادق بقنا	**
٦	المعهد الفنى للفنادق ببورسعيد	**

تطور أعداد طلاب الجامعات

تطور عدد الطلاب بالجامعات من ٥٠٠٢٨٣ وطالب وطالبة عام ٨٩/٨٨ الى ٥٩٧٨٠٧ عام ٩٥/٩٤ (بدون جامعة الأزهر) جدول رقم (٢٢)واحتلت جامعة القاهرة المرتبة الأول بين الجامعات من حيث عدد الطلاب على مدار هذه الفترة الزمنية بين عام ٨٩/٨٨ ، ٩٥/٩٤ كما شهدت تزايدا في أعداد الطلاب بها خلال هذه الفترة حيث كان بها ٩٥٠٤٦ طالب وطالبه عام ٨٩/٨٨ وصل الى ١١٣٢٢٧ طالب وطالبة عام ٩٥/٩٤ أى بزيادة قدرها ١٩٪ ٠

كما احتفظت جامعة عين شمس طوال هذه الفترة بالمرتبة الثانية من حيث عدد الطلاب بها مع تزايد قدره حوالى ٢٪ حيث تزايد عدد الطلاب من ٨٥٨٤١ طالب وطالبة عام ٨٩/٨٨ الى ٨٧٢٨٢ طالب وطالبة عام ٩٥/٩٤ ٠

أما جامعة الاسكندرية فقد احتلت المرتبة الثانية من حيث عدد الطلاب فى عامى ٨٩/٨٨ ، ٩٠/٨٩ ثم تغير الوضع فاحتلت المرتبة الرابعة ابتداء من عام ٩١/٩٠ حتى عام ٩٥/٩٤ ، فنجد عدد الطلاب بها ٦٧٩٤٤ طالب وطالبة عام ٩٩/٨٨ وصل الى ٧٢٥٩٩ عام ٩٥/٩٤ ٠

أى بزيادة قدرها ٧٪

وتتبادل جامعة الزقازيق الوضع مع الاسكندرية ، فبينما احتلت الزقازيق المرتبة الرابعة عامة ٨٩/٨٨ ، ٩٠/٨٩ ، نجدها تحتل المرتبة الثالثة منذ عام ٩١/٩٠ حتى عام ٩٥/٩٤ فقد وصل عدد الطلاب بها ٦٠٨٢٢ طالب وطالبة عام ٨٩/٨٨ ووصل الى ٧٣٦٩٤ طالب وطالبة عام ٥٩/٩٤ ٠

أى بزيادة قدرها ٢١٪

جدول رقم (٢٢)

بيان بأعداد الطلاب

بجامعات جمهورة مصر العربية

	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤
جامعة القاهرة	٩٥٠٤٦	٩٣٩٤١	٩٣٩٩٥	٩٢٩٣٤	٨٩٢٧٧	١٠٢٢٢٦	١١٣٢٢٧
جامعة عين شمس	٨٥٨٤١	٨٢٦٨٩	٧٤٢٤٤	٦٨٧٩١	٧٤٤١٣	٧٨٩٤٥	٨٧١٨٢
جامعة الاسكندرية	٦٧٩٤٤	٦٧٩١٦	٦١٤٩٠	٥٦٦٨١	٥٧٣٩٥	٦٢٠٩٢	٧٢٥٩٩
جامعة أسيوط	٤٣٠٣٤	٤١٦١٨	٤٠٧٩٩	٤٠٢٢١	٣٦٦٧٢	٥٠٠٣٨	٢٩٨١٠
جامعة الأزهر	٨٦٧٥٠	٨١١٠٨	٧٩٧٣٤	٨٢٤٩٧	٨٤٧١٨	٩٠٢٧٧	*
جامعة طنطا	٢٦٧٤٦	٢٦٧٣٦	٢٦٠٤٠	٢٤١٢٧	٢٧٠٥٢	٤٤٦٩٥	٥١٧٤٨
جامعة المنصورة	٣٥١١٨	٣١٦٨٣	٣٠٧٧٩	٣٠٤٤٧	٣٢٠٥٠	٤١٠٦٢	٥٠٧٢١
جامعة الزقازيق	٦٠٨٢٢	٦٤٩٠٨	٦١٥٦٣	٦٠٨٠٤	٦٢٥٥٦	٦٦٧٤٠	٧٣٦٩٤
جامعة حلوان	٢٩٣٣٨	٢٥٧٤٢	٢٥٣٥٤	٢٤٣١٥	٢٤٤٠٥	٢٧٠٧١	٣١٥٩٥
جامعة قناة السويس	١٠٣٢٧	١٠٥٣٥	١٠٤٩٩	٠٩٤٢	١٢٣١٢	١٣٠٧٦	١٦٧٠٤
جامعة المنيا	١٤٠٤٥	١٣٩٢٨	١٣٣٤٨	١٢٦٣٣	١٢٩٩٤	٣٨٨٢	١٦٦١٥
جامعة المنوفية	١٩٠٢٢	١٨٣٢٢	١٨٧٥٩	١٧٧٥٣	١٨٦٨٣	٢٢٦٢٠	١٧١٢٠
جامعة جنوب الوادى							٢٦٦٩٢
الاجمالى	٥٨٧٠٣٣	٥٦٩١٢٦	٥٤٦٦٠٤	٥٣٢١٤٥	٥٤٢٦٠٢	٦١٢٨٤٤	٥٩٧٨٠٧

نظرا لتباين الاقبال على الكليات النظرية والكليات العملية بين الطلبة فقد قصدنا من الجدولين ٢٤،٢٣ ايضاح مدى الاقبال على الكليات النظرية قياسا بالكليات العملية ، ونظرا لعدم توافر البيانات الخاصة بعام ٩٥/٩٤ ببعض الكليات فسوف نقصر المقارنة بينهما على السلسلة الزمنية التى تبدأ من عام ٨٩/٨٨ وتنتهى عام ٩٤/٩٣ ٠

الكليات النظرية : وتقبل الحاصلين على الشهادة الثانوية بقسميها العلمى والأدبى٠

وصل عدد طلاب الكليات النظرية ٤٤٣٢٧٢ طالب وطالبة عام ٩٩/٩٨ ارتفع الى ٤٨٠٥٦٩ طالب وطالبة عام ٩٤/٩٣ أى بزيادة قدرها ٨٪

احتلت كليات التجارة المرتبة الأولى من حيث عدد الطلاب بها حيث كان بها ١٢٤٢١٨ طالب وطالبة عام ٨٩/٨٨ ارتفع الى ١٣٢٥٠٠ عام ٩٤/٩٣ أى بزيادة قدرها حوالى ٧٪ ٠

أما كليات الحقوق فقد احتلت المرتبة الثانية عام ٨٩/٨٨ ووصل عدد الطلبة بها ٧٨١٩٥ طالب وطالبة ثم تغير الوضع واحتلت المرتبة الرابعة عام ٩٤/٩٣ حيث وصل عدد الطلاب بهبا ٦٩٤٧٤ طالب وطالبة بانخفاض قدره حوالى ١١٪ ٠

كليات التربية انتقلت من المرتبة الثالثة عام ٨٩/٨٨ حيث وصل عدد الطلاب بها ٧٤٦٧٥ طالب وطالبة الى المرتبة الثانية عام ٩٤/٩٣ حيث عدد الطلاب بها ٩٣٢٣١ طالب وطالبة بزيادة قدرها حوالى ٢٥٪ ٠

أما كليات الآداب فاحتلت المرتبة الرابعة عام ٨٩/٨٨ ووصل عدد طلابها ٦٣٠٨٤ طالب وطالبة ٠ وأخيرا المرتبة الثالثة عام ٩٤/٩٣ حيث وصل عدد الطلاب بها ٧١٣٤٤ بزيادة قدرها حوالى ١٣٪ ٠

الكليات العملية : وتقبل الحاصلين على شهادة الثانوية العامة القسم العلمى فقط بلغ إجمالى عدد الطلاب بالكليات العملية ١٤٣٦٦٠ طالب وطالبة عام ٨٩/٨٨ وارتفع الى ١٣٢٢٧٥ طالب وطالبة عام ٩٤/٩٣ بإنخفاض قدره ٨٪ ٠

احتلت كلية الهندسة والتخطيط العمرانى المرتبة الأولى من حيث عدد الطلاب عام ٨٩/٨٨ فقد وصل العدد بها ٣٢٧٠١ طالب وطالبة وعام ٩٤/٩٣ وصل الى ٢٩٤٥٥ بانخفاض قدره حوالى ١٠٪ ٠

أما كليات الزراعة فقد احتلت المرتبة الثانية من حيث عدد الطلاب الذى وصل الى ٢٦٧١٥ طالب وطالبه عام ٨٩/٨٨ وانخفض الى ١٤٩٩٨ طالب وطالبة عام ٩٤/٩٣ بانخفاض قدره ٤٤٪ ومن ثم تحولت من المرتبة الثانية الى المرتبة الرابعة ٠

واحتلت كليات الطب المرتبة الثالثة عام ٨٩/٨٨ حيث وصل عدد الطلاب بها ٢٦٣٠٦ طالب وطالبة انخفض هذا العدد عام ٩٤/٩٣ فوصل الى ٢٤٣٨٢ بانخفاض ٧٪ الا أنها اصبحت تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد الطلاب بعد الهندسة والتخطيط العمرانى ٠

أما كليات العلوم فقد احتلت المرتبة الرابعة عام ٨٩/٨٨ حيث وصل عدد الطلاب بها ١٩٤٧٠ طالب وطالبة انخفض عام ٩٤/٩٣ فوصل الى ٢٢٧٠٢ بارتفاع قدره ١٧٪ واحتلت المرتبة الثالثة عام ٩٤/٩٣ ٠

مقارنة بين الكليات النظرية والكليات العملية من حيث عدد الطلاب

يتضح من المقارنة بين الجدولين ٢٤,٢٣ أن إجمالى عدد الطلاب بالكليات النظرية يفوق بكثير عدد الطلاب بالكليات العملية فعلى حين وصلت هذه الأعداد بالكليات النظرية عام ٩٤/٩٣ مقابل ١٣٢٧٥ بالكليات العملية على هذا تكون الزيادة بين طلاب الكليات النظرية بين عامى ٨٩/٨٨ ، ٩٤/٩٣ حوالى ٨٪ بينما

حدث انخفاض بين طلاب الكليات العملية في نفس الفترة قدره حوالى ٨٪ ٠

وعلى حين تمثل أعداد الطلاب بالكليات النظرية ٣٠٨٪ من أعداد طلاب الكليات العملية عام ٩٤/٩٣ ٠ نجد أن هذه النسبة تتغير عام ٩٤/٩٣ وتصل الى ٣٦٣٪ وهذا يعنى :

أنه لكل ١٠٠ طالب بالكليات العملية عام ٨٩/٨٨ يوجد ٣٦٣ طالب بالكليات النظرية عام ٩٤/٩٣ ٠

ومن هنا يتضح تزايد الاقبال على الكليات النظرية بدرجة كبيرة ٠

جدول رقم (٢٣)

عدد الطلبة بالكليات النظرية

فى ج.م.ع

	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤
كليات الآداب	٦٣٠٨٤	٦٦١١١	٥٨٢٧٥	٥٥٧٧٤	٥٥٧٧٦	٧١٣٤٤	٨٨٢٢٢
كليات التجارة	١٢٤٢١٨	١١٤٥٠١	١٠٧٠٨٨	٩٩٣٧٠	١١٤١٨١	١٣٢٥٠٠	١٤٧٢٤٥
كليات الحقوق	٧٨١٩٥	٧٢٠٢٠	٦٦٦٥٣	٥٩٣٧٣	٦٢٧١٤	٦٩٤٧٤	٨٥٠٢٠
كلية البنات	٥٩٦٧	٦٢٩٢	٦٩٢٩	٧١١٠	٧٤١١	٧٣٣١	٨٠٠٩
كلية التربية	٧٤٦٧٥	٧٨٨٤١	٧٩١٥٨	٨٢٨٥٦	٧٦١٩٧	٩٣٢٣١	٩٥٦٣٤
كلية دار العلوم	١٠٤٣١	١٠٤١٥	٩٨٢٨	٨٩٦٩	٨٢٨٠	٩١٠٩	٩٢٤٨
كلية الاقتصاد	١١٥٢	١٤٠٩	١٦٣٢	١٦٠٧	١٤٩٧	١٢٤٢	١٣٤٦
كلية الشريعة والقانون	١٣٠٧١	١٢٨٣٦	١٢٩٤٨	١٣٢٧٨	١٣٣٦٠	١٢٠٠	
كلية الألسن	٢٢١٤	٢٢٥٤	٢٢٤٦	٢٣٠١	٢٣٨٣	٢٤٩٢	٢٥٩٢
كلية الدعوة واصول الدين	١٩٤٠١	١٨٢٧٠	١٨٣٩١	١٨٣٨١	١٧٠٢١	١٦٤٦٤	
كلية الدراسات الاسلامية والعربية	١٢٥٧١	١٣٢٧٦	١٣١٤١	١٥٢٩١	١٦٧١١	١٩٥٢٦	
كلية البنات الاسلامية	٥٣٨٢	٤٦٠٨	٤٤٧٩	٤٧٥٩	٥٤٢٠	٦١٢٢	
كلية اللغات والترجمة	٣٤٥٣	٢٩٤١	٢٤١٣	٢٠٩٦	١٩٩٣	١٨١٤	
كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها	-	-	-	-	٥٠	٨٨	
كلية التربية الفنية	١٢٤٦	١١٨٩	١١٥٢	١١١٨	١١٢٥	١٢٢٩	١٣٧٠
كلية التربية الموسيقية	٧٨٣	٧٦٣	٧٥٠	٦٩٠	٦٤٨	٦١٤	٦٤٠
كليات الخدمة الاجتماعية	٣٦١٦	٣٩٢٢	٤٠٣٨	٤٥٦٨	٤٦٠٦	٥٢٢٩	٧٩٠٦
كلية الاثار	١٠٥٥	١١٩٦	١٢٧١	١٣٧٥	٣٠٧	١٤٦٦	١٦٣٣
كلية الاعلام	١٢٢٤	١٢٥٤	١٢٨٤	١١٠٤	١٠٣٩	٨٩٦	٨٢٢
الكفاية الانتاجية	٥٢٧٤	٧٦٥١	٩١١٩	١٠٢٥٧	٩٦٧٢	١٠٥٠١	٩١٤٥
الاقتصاد المنزلى	١٣٧٢	١٦١٥	٢٠٥٧	٢١٧٤	٢٣٧٥	٢٨٠٠	٢٧٩١
السياحة والفنادق	١١٨٤	١٤٨١	١٧٥٨	١٩٢١	٢٠٦٠	٢١٣١	٢٦٠٢
الاجمالى	٤٤٣٣٧٣	٤٣١٢٢٠	٤١٥٩٦٧	٤٠٥٦٠٠	٤١٥٢١٢	٤٨٠٥٦٩	

جدول رقم (٢٤)

عدد الطلبة بالكليات العملية

بجمهورية مصر العربية

	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤
كليات الطب البشرى	٢٦٣٠٦	٢٦٨٨٥	٢٥٧٧٧	٢٤٨٥٣	٢٤١٧٨	٢٤٣٨٣	٢٠٦٢٠
كليات الصيدلة	٦٣٩٩	٦٦٣٩	٦٨٤٩	٧٣٣٨	٨٤٩٥	٩٤١٩	٩٤٦٩
كليات طب الأسنان	٢٨٣٨	٢٦٨٩	٢٦٣٨	٢٤٤٤	٢٣٦٧	٢٤٨٥	٢٣٢٠
كليات الهندسة [١]*	٣٢٧٠١	٣١٠٦٤	٢٨٨٩١	٢٧٢٩٦	٢٨٩٦٩	٢٩٤٥٥	*٣٦٢٧٣
كليات الزراعة	٢٦٧١٥	٢٣١٨٥	٢٠٢٥٩	١٧١٦٨	١٥٦٧٨	١٤٩٩٨	١٣١٠٥
كليات العلوم	١٩٤٧٠	١٨٦٢١	١٧٨٢٤	١٨٢٩٨	١٨٧٧١	٢٢٧٠٢	١٨٠٦١
كليات الطب البيطرى	٥٢٤٢	٤٩٨٥	٤٧٠٧	٤٦١٤	٤٧٤٧	٥١٣٠	٥٥٢٦
المعهد العالى للتمريض	٢٦٧٨	٢٠٤٥	٢٢٩٨	٢٥٧٤	٢٦٧٣	٤٠٧٧	٤٢٤٧
كليات التكنولوجيا	٧٨١٢	٦٩١٩	٦٢٨٣	٦٠٩٨	٥٩٠٢	٤٥١٦	
التخطيط العمرانى *	٢٩٧	٢٨٨	٢٧٠	٢٥٩	٢٣٦	٢٣٨	*٣٦٧٧٣
كليات التربية الرياضية والعلاج الطبيعى	٧٥٠٤	٧٨٢٢	٧٨٠٥	٨٤٠٣	٨٠٣٢	٧٦٨٦	١٠٩٤٩
كليات الفنون الجميلة والتطبيقية	٥١٦٢	٥١٧٠	٥٤٢١	٥٥١٥	٥٦٥٠	٦٤٥٨	٦٩٧٧
كلية العلوم والبيئة الزراعية	٤٤	٨٦	١٢٨	١٥٩	١٥٥	١٥٢	
كلية البترول والتعدين	٤٩١	٥٠٧	٤٨٧	٥٢٥	٥٣٦	٥٧٦	
الاجمالى	١٤٢٦٦٠	١٣٧٩٠٦	١٣٠٦٣٧	١٢٦٥٤٤	١١٧٣٩٠	١٣٢٢٧٥	

---

* الهندسة والتخطيط العمرانى معا

ويتضح من الجدولين (٢٥)، (٢٦) ارتفاع عدد الكليات التى تقبل طلاب القسمين الأدبى والعلمى معا حيث يصل عددهم الى ٩٠ كلية بالنسبة لعدد الكليات التى تخدم طلاب القسم العلمى فقط ويصل عددها ١١٠ كلية ٠

ويضاف الى ذلك أن هناك ٥٢ كلية تربية نوعية ، ٤٦ معهد خاص عالى (منهم ٧ معاهد تقبل شعبة العلوم فقط ، ٣٩ معهد لشعبتى العلوم والآداب

وبالربط بين جداول توزيع نسب المتعطلين وعدد الكليات على مستوى الجامعات جدول رقم (٢٧) يتضح ارتفاع نسب البطالة بين خريجى التجارة فى الوقت الذى تحظى فيه كليات التجارة بأعداد كبيرة قياسا بغيرها من الكليات وكذلك الحقوق والآداب وهذا يحتم اعادة التخطيط بالنسبة لعدد الكليات المختلفة داخل الجامعات بحيث يتم الحد من الكليات التى يعانى خريجوها من البطالة أو البحث فى اسباب ذلك بمعنى تطوير التعليم بهذه الكليات بحيث يتم اعداد خريجيها بشكل مناسب يلائم حاجة سوق العمل ومن ثم يصبح الطلب عليه أمر طبيعى وليس العكس ٠

كما يلاحظ ارتفاع عدد كليات التربية مما يعنى أنه تم إنشاء هذه الكليات (وكذلك الكليات النوعية) على عجالة قد لاتسمح باعدادها اعداد جيدا من حيث توافر أعضاء هيئات التدريس ووجود مدارس تجريبية ملحقة بها تمثل أهم مستلزمات العمل والتدريب فى مثل هذه الكليات ٠

جدول رقم (٢٥)

عدد الكليات التى تقبل طلاب

القسم العلمى فقط على مستوى الجامعات المختلفة

اسم الكلية	عدد الكليات
طب بشرى	١٣
طب اسنان	٥
صيدلة	١٠
هندسة تخطيط عمران	١٨
طب بيطرى	١٠
علوم	١٨
زراعة وتكنولوجيا استصلاح أراضى	١٨
تمريض	١٠
فنون جميلة قسم عمارة	٣
تربية شعبة تعليم صناعى	١
فنون تطبيقية	١
اقتصاد منزلى	٢
تربية شعبة اقتصاد منزلى	١
المجموع	١١٠

جدول رقم (٢٦)

عدد الكليات التى تقبل طلاب

القسم الأدبى والعلمى

على مستوى الجامعات المختلفة

اسم الكلية	عدد الكليات
اقتصاد وعلوم سياسية	١
تجارة	٣٩
آثار	٧
إعلام	١
أداب	٢١
دار العلوم	١
دراسات عربية وإسلامية	١
تربية	٥٩
حقوق	٢١
خدمة إجتماعية	٨
سياحة و فنادق	٥
فنون جميلة (فنون)	١
تربية رياضية	١٢
كلية البنات عام و تربوى	٥
الألسن	١
تربية موسيقية	١
الاجمالى	١٨٩

جدول رقم (٢٧)

توزيع نسب المتعطلين على التخصصات المختلفة فى عام ١٩٩٣

المؤهل	النسبة
أولا: حملة المؤهلات المتوسطة	
ثانوى تجارى	٥١٪
ثانى صناعى	٣٦٪
ثانوى زراعى	١٢٪
باقى التخصصات	١٪
ثانيا حملة المؤهلات فوق المتوسطة	
ثانوى تجارى	٦٧,٩٪
ثانوى صناعى	٢٨,٧٪
خدمة إجتماعية	١,٧٪
فنى صحى	٠,٢٪
أخرى	١,٥٪
ثالثا : حملة المؤهلات الجامعية	
تجارة	٢٣٪
آداب ولغات وخدمة	٢٥٪
حقوق	١٥٪
زراعة وطب بيطرى	١٥٪
باقى التخصصات	٢٪

المصدر : وزارة القوى العاملة والتشغيل ، ١٩٩٤ .

ومن الجدول رقم (٢٨) يتضح أن بطالة خريجى الجامعات بمحافظة القاهرة وصلت الى ٢٧,٤٪ من إجمالى البطالة بالمحافظة حيث بلغ عدد العاملين من خريجى الجامعات ٤١٥٩٨ من إجمالى عدد العاطلين البالغ ١٥١٨٣٤ طبقا للحصر الذى قامت به وزارة القوى العاملة والتدريب عام ١٩٩٣ ٠

أما محافظة الاسكندرية فقد وصل عدد العاطلين من خريجى الجامعات بها ٢٢٣٣٦ تمثل نسبة ٢٥,٧٣٪ من إجمالى عدد العاطلين والبالغ ٨٦٨٠٠ ٠

وفى محافظة بورسعيد وصل عدد العاطلين من خريجى الجامعات ٤٤٣٥ تمثل نسبة ٢١,١١٪ من إجمالى عدد العاطلين والبالغ ٢١٠٠٩ ٠

وتقترب محافظة الجيزة من وضع محافظة بورسعيد حيث وصل عدد العاطلين ١٣٥٧١ تمثل نسبة ٢٠,٦٨٪ من اجمالى عدد العاطلين والبالغ ٦٥٦٢١ أما باقى المحافظات التى تم بها الحصر فقد لوحظ أن بطالة أصحاب المؤهلات المتوسطة تفوق بطالة خريجى الجامعات كما تظهر من الجدول رقم (٢٩) الخاص بتوزيع البطالة من الخريجين فى المحافظات التى تم بها الحصر (٢١ محافظة طبقا للمؤهل الدراسى (ديسمبر ١٩٩٣) ٠

جدول رقم (٢٨)

نسبة بطالة خريجى الجامعات الى اجمالى حجم البطالة المحافظات المختلفة

المحافظة	٪
القاهرة	٢٧,٤٠
الاسكندرية	٢٥,٧٣
بورسعيد	٢١,١١
السويس	١١,٣٤
دمياط	١٠,٧١
الدقهلية	١٠,٨٤
الشرقية	١٠,٦١
القليوبية	١٠,٥٩
كفر الشيخ	٩,٣٦
الغربية	١١,١٦
المنوفية	١٠,٧٤
البحيرة	٩,٩٥
الاسماعيلية	١٣,٦٤
الجيزة	٢٠,٦٨
بنى سويف	١٠,٣٥
الفيوم	٥,٢٦
المنيا	٨,٤٤
اسيوط	٩,٧٠
سوهاج	١٠,٥١
قنا	٨,٧٤
أسوان	٧,٩٣
الاجمالى	١٣,٥٠

تم حساب هذا الجدول من بيانات الجدول الخاص بتوزيع البطالة ومن الخريجين فى المحافظات التى تم بها الحصر (٢١) محافظة طبقا لنتائج المسح الدراسى (ديسمبر ١٩٩٣) - بوزارة القوى العاملة والتدريب .

جدول رقم (٢٩)

توزيع البطالة من الخريجين فى المحافظات التى تم بها الحصر

(٢١ محافظة طقا للمؤهل الدراسى (ديسمبر ١٩٩٣)

المحافظة	جامعى	فوق المتوسط	متوسط	المجموع	نسبة البطالة
القاهرة	٤١٥٩٨	٢٥١٨٣	٨٥٠٥٣	١٥١٨٣٤	٪١٠,٧
الاسكندرية	٢٢٣٣٦	١٣٠٦٨	٥١٣٩٦	٨٦٨٠٠	٪٦
بورسعيد	٤٤٣٥	٣٣٧٥	١٣١٩٩	٢١٠٠٩	٪١,٥
السويس	١٦٣٨	١٢٥٥	١١٥٥٤	١٤٤٤٧	٪١
دمياط	١٩٠١	١٦٩٣	١٤١٦٣	١٧٧٥٧	٪١
الدقهلية	١٣٠٩٢	٩٣٥١	٩٨٣٥٤	١٢٠٧٩٧	٪٨,٥
الشرقية	١٢٥٧٧	٩٧١٣	٩٦٢٢٢	١١٨٥١٢	٪٨
القليوبية	٨٢٦٤	٦٣٦٩	٦٣٤١٣	٧٨٠٤٦	٪٥,٥
كفر الشيخ	٥٩٥٧	٤٨٧١	٥٢٧٩٤	٦٣٦٢٢	٪٤٠,٥
الغربية	٩٩٢٨	٧٧٥٨	٧١٣٠٥	٨٨٩٩١	٪٦
المنوفية	٧٦٢٦	٥٢٣٨	٥٨١٠٩	٧٠٩٧٣	٪٥
البحيرة	٨٢٣٦	٦٥٥٧	٦٧٦٤٤	٨٢٧٣٧	٪٦
الاسماعيلية	٢١٨٧	١٥٠٦	١٢٣٤٠	١٦٠٣٣	٪١
الجيزة	١٣٥٧١	٧٨٧٢	٤٤١٧٨	٦٥٦٢١	٪٤,٦
بنى سويف	٥٤٢٩	٢٨٠٤	٤٤٢٨٧	٥٢٥٣٠	٪٣,٧
الفيوم	٢١٧٩	٢٥٣٧	٣٥٦٩٠	٤١٤٠٦	٪٣
المنيا	٨٣٧٨	٦٣٠٩	٨٤٥٩٤	٩٩٢٨١	٪٥
أسيوط	٧٩٢١	٦٦٠٩	٦٧٠٩٨	٨١٦٢٨	٪٥,٧
سوهاج	٦٢٧٠	٥٢٥٢	٤٨١٥٤	٥٩٦٧٦	٪٤
قنا	٥٥٤٥	٤٤٨٠	٥٣٤٤٥	٦٣٤٧٠	٪٤,٥
أسوان	٢٣٧٣	٢٥٥٣	٢٥٠١٧	٢٩٩٤٣	٪٢
الاجمالى	١٩٢٤٥١	١٣٤٣٥٣	١٠٩٨٣٠٩	١٤٢٥١١٣	٪١٠٠
النسبة الاجمالية	٪١٣,٥	٪٩,٤	٪٧٧,١	٪١٠٠	

المصدر : وزارة القوى العاملة والتدريب

تطور خريجى الجامعات

يتضح من الجدول رقم (٣٠) الخاص بتطور خريجى الجامعات ، تزايد أعداد الخريجين فيما بين الأعوام ٨٩/٨٨ ، ٩١/٩٠ ثم بدأ فى التناقص فيما بين عامى ٩٢/٩١ ، ٩٤/٩٣ .

وهكذا بين الزيادة والتناقص حتى وصل عدد الخريجين عام ٩٤/٩٣ على مستوى جامعات جمهورية مصر العربية ٩٣٠٧٥ طالب وطالبة تتوزع على الجامعات المختلفة بحيث تحصل جامعة القاهرة على أكبر عدد من الخريجين (١٥٥٨٢) تليها جامعة عين شمس (١٢٧٠٢) وجامعة الزقازيق (١١١٩٩) ، فجامعة الاسكندرية (١٠٩٤٨) ثم جامعة الأزهر (١٠٢٨٤) .

ويكون من نصيب جامعة قناة السويس اقل عدد من الخريجين وهو (٢٢٢٨)

جدول رقم (٣٠)

تطور خريجى الجامعات

	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٧٩٣
الاجمالى العام	١٠٥٥٨٩	١٠٦٢٦١	١٠٨٢٧٦	١٠٢٣٦٦	٩٧١٥٧	٩٣٠٧٥
جامعة القاهرة	١٦٥٤	١٧٦٧٨	١٨٤٦١	١٨٠٩٥	١٥٩٥١	١٥٥٨٢
جامعة عين شمس	١٦١٧١	١٧٣٤٦	١٧٠٥٠	١٤٣٥٩	١٣٢١٤	١٢٧٠٢
جامعة الاسكندرية	١٢٧٣٠	١٢٨٠٣	١٣٧٣٣	١٢٠١٢	١٠٩٤٥	١٠٩٤٨
جامعة أسيوط	٧٧٣٥	٧٨٠٨	٧٩٧٣	٨٤٤٢	٨٢٤٨	٧٤٣٣
جامعة الأزهر	١٢٨٩٦	١١٨٣٤	١٠٨٩٢	١٠٤٦٧	٩٧٧١	١٠٢٨٤
جامعة طنطا	٨٤٣١	٧٦٧٤	٨٦٧٧	٧٨١٨	٦٨٨٦	٧٢٢٣
جامعة المنصورة	٦٦٢٠	٧٠٨٠	٦١٦٤	٦٣٦١	٥٩٩٩	٥٣٩٤
جامعة الزقازيق	١١٧٢٢	١١١٧٧	١١٩١٧	١٢١١٢	١٢٣٨٦	١١٩٩
جامعة حلوان	٥٠٤٦	٤٩٦٧	٤٨٠٢	٤٨١٢	٤٨١٣	٤٤٧٤
جامعة قناة السويس	٢٠٣٣	٢٢٣١	٢٠٠٢	٢١٩٤	٢٣١٧	٢٧٢٨
جامعة المنيا	٢٦٦٢	٢٦٥٩	٣٠٣٨	٣٠٩١	٢٩١٢	٢٤٢٠
جامعة المنوفية	٣٠٢٩	٣٠٠٤	٣٢٦٦	٣٦٠٣	٣٧١٥	٣٢٣٤

يوضح الجدول (٣١) الخاص بتطور خريجى الجامعات من الكليات العملية والنظرية ارتفاع نسب خريجى الكليات النظرية بشكل واضح عن خريجى الكليات العملية وأن هذه النسب فى تزايد مستمر مما يثير التساؤل هل سوق العمل فى حاجة لمثل هذا التزايد المستمر

وهل المشكلة تكمن فى زيادة أعداد خريجى الكليات النظرية أم فى نوعية الخريج بهذه الكليات ؟

جدول رقم (٣١)

تطور خريجى الجامعات

من الكليات العملية النظرية

خريجو الكليات العملية	٢٧٠٣٢	٢٦٦٤٩	١٧٠٠٥	٢٣٩٣٤	٢٢٩٩٣	٢١٠٨٢
٪	٪٢٦	٪٢٥	٪٢٥	٪٢٣	٪٢٤	٪٢٣
خريجو الكليات النظرية	٧٨٥٥٧	٧٩٦١٢	٨١٢٧١	٧٩٤٣٢	٧٤١٦٤	٧١٩٩٢
٪	٪٧٤	٪٧٥	٪٧٥	٪٧٧	٪٧٦	٪٧٧
اجمالى الخريجين	١٠٥٥٨٩	١٠٦٢٦١	١٠٨٢٧٦	١٠٣٣٦٦	٩٧١٥٧	٩٣٠٧٥

وباستعراض الجدول رقم (٣٢) الخاص بتطور خريجى الجامعات (الكليات النظرية) نلمس حالة تزايد عدد الخريجين فى بعض الكليات يقابلها حالة تناقص عند البعض الآخر فمثلا بالنسبة للكليات التى ظهر فى حصرها لبطالة الخريجين (الجدول رقم ٢٧) أنها تعانى من البطالة مثل الآداب والحقوق يتضح أن هناك اتجاه للتناقص وعلى العكس يتزايد أعداد خريجى بعض الكليات الأخرى مثل الاقتصاد المنزلى والاقتصاد والعلوم السياسية والسياحية والفنادق وعلى القمة تجد كليات التربية التى وصل عدد خريجيها عام ٩٤/٩٣ الى ١٨٤٧٠ مقابل ١٥٣٢٣ عام ٨٩/٨٨ وهو مؤشر يعكس الاقبال على كليات التربية بشكل واضح لحاجة سوق العمل لخريجيها وان كانت تحتاج الى تزويدها بمدارس تجريبية ملحقة بها .

أما عن الجدول رقم (٣٣) الخاص بتطور خريجى الجامعات (الكليات العملية) يتضح انخفاض أعداد خريجى كلية الزراعة حيث وصل ٢٨٢٩ عام ٩٤/٩٣ مقابل ٥٥٢٥ عام ٨٩/٨٨ وبالربط بين هذا التناقص وبين نسبة بطالة خريجى كليات الزراعة الى اجمالى بطالة خريجى الجامعات (جدول رقم (٢٧) نجد أن هذا التناقص له مايفسره وان كان هذا الأمر يفرض تساؤلا آخرا وهو ونحن فى بلد زراعى بطبيعته يسعى الى زيادة الأراضى المستصلحة أليس من الأجدى توافر خريجين زراعيين على كفاءة ومهارة عالية لأداء هذه المهمة ؟

جدول رقم (٣٢)

تطور خريجى الجامعات

(الكليات النظرية)

السنوات الدراسية	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣
اجمالى الكليات النظرية	٧٨٥٥٧	٧٩٦١٢	٨١٢٧١	٧٩٤٣٢	٧٠١٦٤	٧١٩٩٣
كليات الآداب	١٠٨٦٦	١١٧٣٢	١٤٢٨٥	١٣٠٣٤	١١١١٩	١٠٢٠٠
كليات التجارة	٢٤٠٣٧	٢٢٦٧٣	٢٢٣٧٨	٢٠٠٥٩	١٨٠٣٣	١٦٤٢١
كليات الحقوق	١٢٥٧٩	١٢٧٩٩	١٤٢٥٨	١٢٨٥٧	١٠٢٠٠	٩٨٨١
كليات البنات	١٣٨٥	١٣٦٦	٩٩٨	١٣٣٠	١٥٩٩	١٦٣٢
كليات التربية	١٥٣٣٣	١٦٩٢٦	١٤٩٩٠	١٦٨٥٢	١٨٣٦٢	١٨٤٧٠
كلية دار العلوم	١٤٣٤	١٨١٦	١٨٠٨	٢١٧١	١٨٤٣	١٧٤٥
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	١٦١	١٥٧	٢٣٧	٢٦٧	٢٦٤	٢٩٢
كلية الشريعة والقانون (طلبة)	١٦٩٥	١٧٦٧	١٩٦٨	١٧٧٧	١٧٢١	١٦٩١
كلية الألسن	٤٥٠	٥٠١	٤٩٦	٦٣٢	٤٩٥	٥١٩
كلية الدعوة وأصول الدين (طلبة)	٢٣٢٥	٢٥٠٠	٢٠١٢	٢٣٩٧	٢٠٢٩	٢١٤٤
كلية الدراسات الاسلامية والعربية	٢٩٤	٦٠١	٧٢١	٦٦٦	١٩٩٤	٢٤٤٧
كلية البنات الاسلامية (طالبات)	٢٣٦٦	١٧٨٨	١٧٤٩	١٧٨١	٤٨٣	٦٤٢
كلية اللغة العربية (طلبة)	٢١٧٩	١٦٩٤	١٦٦١	١٤٤١	١٣١٠	١٢٥٦
كلية اللغات والترجمة (طلبة)	٤٧٠	٥١٣	٤١٧	٣٦٦	٣٤٩	٢٢٦
كلية التربية الفنية	٢٧١	٢٦٧	٢٣٢	٢١٩	٢١٩	١٩٤
كلية التربية الموسيقية	٩٩	١٣٥	١٥١	١٢٦	١٢٦	١١٥
كليات الخدمة الاجتماعية	٥٦٧	٦١٤	٦٦٤	٩٦٠	٩٩٧	٩١٢
كلية الآثار	١٧٨	٢١٩	٢٧٥	٢١٠	٢٨٩	٣٠١
كلية الاعلام	٢٧٧	٢٥٥	٢٧٧	٢٩٥	٢٩٣	٢٧٢
الكفاية الانتاجية	١٠١٣	٧٨٦	١٠٨١	١٢٦٨	١٥٩١	١٦٧٣
كلية الاقتصاد المنزلى	٢٥٦	٢٥٦	٣٣٨	٣٦٢	٥٠١	٥٥٣
كلية السياحة والفنادق	٣٢٢	٢٤٦	٢٧٠	٣١٤	٣١٩	٤٤٤

جدول رقم (٣٣)

تطور خريجى الجامعات

(الكليات العملية)

	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣
اجمالى الكليات العملية	٢٧٠٣٢	٢٦٦٤٩	٢٧٠٠٥	٢٣٩٣٤	٢٢٩٩٣	٢١٠٨٢
كليات الطب البشرى	٤٦٠٩	٤٤٤١	٤٦١٩	٣٨٨٠	٤٢٢٥	٣٣٦٠
كليات الصيدلة	١١٣١	١١٧٩	١١٥٠	١٠٧٦	١٠٥٥	١٣٥٩
كليات طب الأسنان	٦٢٤	٥٣٠	٤٧٧	٤٤٦	٤١٣	٤٨٧
كليات الهندسة	٥٩٢٥	٥٧٧٣	٥٨٠٦	٥١٠٣	٤٩٤٤	٤٥٩٧
كليات الزراعة	٥٥٢٥	٥٤٩٦	٥٨٤٥	٤٤٩٥	٥٥٦	٢٨٢٩
كليات العلوم	٣٩٧٠	٣٩٠٧	٤٤٦٠	٣٣٩٩	٣٣٥٨	٣٦١٠
كليات الطب البيطرى	٨٧٩	٨٦٠	٥٨٢	٦٨٢	٨٦٤	٦٣٩
كلية البترول والتعدين	٧١	٦٩	٦٥	٧٨	٩٣	٨٧
المعهد العالى للتمريض	٣٤٦	٤٩٨	٦٣٤	٧٧٠	٧٠٨	٧٠٥
كليات التكنولوجيا	١٦٣١	١٣٧٦	١٠٣٧	١١٤٢	٨٠٩	٦٦٢
كلية التخطيط العمرانى	٥٦	٥٢	٦٧	٥٠	٤٢	٥٧
كليات التربية الرياضية والعلاج الطبيعى	١٤٣٨	١٥٨٥	١٥٠٢	١٨٣١	١٨٧٩	١٦١١
كليات الفنون الجميلة والتطبيقية	٨٦٧	٨٨٣	٩٦٦	٩٥	١٠١٢	١٠٣٤

أعضاء هيئة التدريس بالجامعات

وصل عدد أفراد هيئة التدريس بالجامعات المصرية ٢٣٢٧٧عضو هيئة تدريس عام ٩٤/٩٣ مابين مدرس ، استاذ مساعد ، واستاذ ثم زاد هذا العدد فى عام ٩٥/٩٤ حيث وصل الى ٢٤٦١٠ عضو هيئة تدريس (بزيادة قدرها ٦٪ تقريبا) ويتوزع هذا العدد على الكليات المختلفة فى تفاوت واضح يظهر من خلال استعراض الجدولين رقم (٣٥،٣٤) الخاصين بأعداد هيئات التدريس والمعاونون فى عامى ٩٤/٩٣ ، ٩٥/٩٤ ٠

وحيث أن أعضاء هيئة التدريس يقومون بالتدريس بالجامعات والمعاهد المختلفة سواء أكانوا معينين بها أو بالانتداب ولذلك استعرض الجدولان السابقان أعضاء هيئات التدريس بشكل عام ٠

فإذا كان اجمالى أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات عام ٩٤/٩٣ هى ٦١٢٨٤٤ فإن اجمالى أعداد هيئة التدريس فى نفس العام من مدرس وأستاذ مساعد وأستاذ تبلغ ٢٣٢٧٧ومن ثم يكون نصيب كل عضو من هيئة التدريس فى المتوسط حوالى ٢٦ طالب

جدول رقم (٣٤) بيان بأعداد

بيان بأعداد أعضاء هيئة التدريس والمعاونون لهم بالكليات والمعاهد المختلفة ٩٣/٩٤

الكلية والمعاهد	معيد	مدرس مساعد	مدرس	استاذ مساعد	أستاذ	الاجمالى
الآداب	٥٢٠	٥٢٩	٦٨٥	٢٧٩	٢٦٦	٢٢٧٩
الحقوق	٢٧	١٢٥	١٥٧	٩٦	١٢١	٥٤٦
التجارة	٩٣٨	٤٠٨	٢٦٣	١٩٦	١٩٩	١٥٨٥
الاقتصاد	٢٧	٥٩	٤٧	٣٢	٣٥	٣١
العلوم	٧٧٥	١٠٨١	١١٥٩	٨٤٣	٨٥٣	٥١٣٥
الطب	٢٥٩	٢٦٦٩	٩٢١٦	١٥٦٣	١٩٧٠	٨٩٦٣
الزراعة	٢٨٣	٥٢٤	٧٧٥	٧٠٠	١٣٥٩	٣٧٤١
الهندسة والتخطيط العمرانى	٩٦٤	١٣٠٨	١١٣٥	٦٥٣	٧٤١	٤٦٠١
الاعلام	٣٠	٢٧	٢٧	١٩	١١	١٠٤
الصيدلة	١٨٥	١٤٦	٢٠٣	١٨٣	٣٣٨	٩٤٣
الأسنان	١١٦	١٩٩	٢١٩	١٣٩	٣٠١	٨٧٤
التربية	٥٨٧	٦٣٠	٩٥٩	٣٢٤	٢٢٢	٢٧٣٣
الطب البيطرى	١١٧	١٩٣	٣٠٣	١٧٥	٤٠١	١٠٨٨
الاثار	٣٣	١٩	٣٩	٦	١٥	١٠٢
الألسن	٧٩	١٣٦	٧٦	٢٨	٣٩	٣٣٨
دار العلوم	١٣	٤٢	٤٤	٣٤	٣٣	١٥٦
الخدمة الاجتماعية	٤٩	٤٨	٦٥	٢٧	١٣	٣٠٣
الفنون التطبيقية	٤٤	٦٧	٦٠	٤٧	٤٦	٢٦٤
الفنون الجميلة	٩٦	٨٣	٨٤	٤٧	٤٧	٣٥٧
التربية الفنية	١٠٠	٢٩	٤٦	٣٣	٣٣	٢٢١
التربية الموسيقية	٧٣	٤٣	٣٤	٧	٢٨	١٧٤
تربية رياضية بنين	١٤٣	١٧٦	١٧	٧٣	١٢٤	٦٨٥
سياحة وفنادق	٣٦	١٧	١٣	٤	٦	٧٦
الاقتصاد المنزلى	٦٦	٣٨	٢٩	١٨	٧	١٥٢
البنات	١٠٤	١٣٦	٣١٧	٨٦	٥٢	٥٩٥
الدراسات العربية	٣٢	٣٠	٣٦	١٠	٣	١١١
تربية رياضية بنات	٥٧	٤١	٥٨	٢٨	٥٧	٢٤١
العلاج الطبيعى	٦٤	٥٣	٢٠	٧	١٠	١٥٤
التمريض	٢٠٥	١١١	٧١	٤٥	٢٧	٤٦٩
الدراسات العليا والبحوث	٥٠	٣٠	٢٧	١٢	٧	١٢٦
معهد الكفاية الانتاجية	٣٧	٥٨	٦٧	٢٨	١٤	٢٠٤
معهد الاحصاء	١٣	٣٩	١٨	١٠	١٩	٨٩
معهد الأورام	٢٠	٦٣	٦٦	١٠	١٩	٨٩
معهد الدراسات الافريقية	١٥	١٣	٢١	٩	٩	٦٧
معهد الدراسات العليا للطفولة	صفر	٧	١٤	٦	٣	٣٠
معهد الصحة العامه	٢٦	٢٧	٣١	٢٠	٦٢	١٦٦
معهد البحوث الطبيعية	٢٠	٦٩	٦٣	٤١	٤٧	٢٣٩

تابع جدول رقم (٣٤)

الكلية أو المعهد	معيد	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	الاجمالى
معهد الدراسات التربوية	٨	٨	١٠	٣	٢	٣١
معهد البحوث والدراسات البيئية	٢	٢	١٣	٣	٢	٢٢
معهد حضارات الشرق الأدنى	صفر	٦	٢	١	١	١٠
معهد قانون الأعمال الدولى	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
معهد الدراسات العربية بالفيوم	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
معهد الكبد	٨	٥٤	٩	٢	٢	٧٥
الاجمالى	٥٧٧٥	٩٣٢٢	١٠٠٦١	[illegible]	٧٣٧٢	٣٨٣٧٤

جدول رقم (٣٥)

بيان بأعداد أعضاء هيئة التدريس والمعاونون لهم بالكليات والمعاهد المختلفة

٩٥/٩٤

الكلية أو المعاهد	معيد	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	الاجمالى
الآداب	٥٣٧	٥٢٩	٧١٧	٢٩٢	٢٦٦	٢٣٣٦
الحقوق	٤٣	١٣٤	١٥٧	٩٥	١٣٨	٥٦٦
التجارة	٤٥٠	٣٩٦	٤٠٦	١٩٥	٢١٢	١٦٥٩
الاقتصاد	٤٠	٥٦	٥٠	٣٧	٣٥	٢١٨
العلوم	٧١٨	٩٩٨	١٧٠٤	٨٥٩	٩١٢	٥١٩١
الطب	١١٧٩	٢٨٧٢	٢١٩٣	١٦٦٧	٢٠٥٦	٩٩٦٧
الزراعة	٤٨١	٥٠٨	٧٦٩	٧١٣	١٤١٩	٣٨٩٠
الهندسة والتخطيط العمرانى	٦٦٩	١٢٥٥	١٤٤٣	٧٤٣	٨٤١	٤٩٥١
الاعلام	١٧	٢٥	٣٢	١٨	١١	١٠٣
الصيدلة	٢١٠	١٢٥	١٩٨	١٩١	٢٣٤	٩٦٨
الأسنان	١٠٧	٢٠١	٢١٦	١٥١	٢١٢	٨٨٧
التربية	٥٥٨	٥٦٦	١٠٠٨	٣٣٨	٢٤٣	٢٧١٣
الطب البيطرى	١٥٠	١٨٢	١٩٧	١٦٨	٤٠٥	١٠٢
الآثار	٣٥	١٩	٢٩	٧	١٥	١٠٥
الألسن	٦٣	١٢٨	٨٣	٣٢	٢٨	٣٣٤
دار العلوم	١٠	٤٢	٤٣	١٩	٣٨	١٥٢
الخدمة الاجتماعية	٤٤	٥٦	٧٤	٢٧	١٦	٢١٧
الفنون التطبيقية	٧٤	٥٣	٧٤	٤٥	٥٠	٢٩٦
الفنون الجميلة	١٠٣	٨٦	٨٦	٤٧	٤٤	٣٦٦
التربية الفنية	٩١	٤١	٥٠	٢٣	٢١	٢٦
التربية الموسيقية	٤٧	٥٨	٢٦	١٣	٢٧	١٧١
تربية رياضية بنين	١٥٨	٢٠٩	١٨٨	٨٧	١٣٩	٧٨١
سياحة وفنادق	٥٠	٢٠	١٩	٣	٧	٩٩
الاقتصاد المنزلى	٦٨	٤٥	٣٠	١٨	٩	٩٩
البنات	١٠٠	١١٩	٢١٧	٩٣	٥٤	٥٨٣
الدراسات العربية	٦	١٧	٢٢	٥	صفر	٥٠
تربية رياضية بنات	١٠٥	٦٧	١١١	٤٩	١٣٦	٤٦٨
العلاج الطبيعى	٦٤	٥٥	٢٤	٨	٧	١٥٨
التمريض	٢٧٣	١٤٤	٧٤	٤٦	٤١	٥٧٨
الدراسات العليا والبحوث	١٣	٢١	٢٤	١١	٤	٧٣
معهد الكفاية الانتاجية	٢٨	٥٤	٧٠	٣٥	١٦	٢٠٣
معهد الاحصاء	١١	٣٠	٢١	١١	٢٢	٩٥
معهد الأورام	١٦	٧٢	٥٣	٣٠	٥٤	٢٢٥
معهد الدراسات الافريقية	١٣	١٢	٢٢	٨	١١	٦٦

تابع جدول رقم (٣٥)

الكلية أوالمعهد	معيد	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	الاجمالى
معهد الدراسات العليا للطفولة	صفر	١٢	١٧	٦	٣	٣٨
معهد الصحة العامة	٢٢	٢٨	٢٧	٢١	٥٩	١٥٧
معهد البحوث الطبية	١٩	٦٤	٥٤	٣٩	٤٩	٢٢٥
معهد الدراسات التربوية	٨	١٠	١٠	٢	٥	٣٥
معهد البحوث والدراسات البيئية	٣٠	٢	١٥	٣	٢	٢٥
معهد قانون الأعمال الدولى	صفر	صفر	صفر	صفر	١٥	١٥
معهد الدراسات العربية بالفيوم	٢٧	١٢	٢٢	٣	٤	٦٨
معهد الكبد	٨	٥٥	٩	٢	٢	٧٦
الاجمالى	٦٦١٢	٩٣٩٣	١٠٥٨٦	٦١٦٢	٧٨٦٢	٤٠٦١٥

الفصل الثالث

تقويم لتطور القوة الشرائية للتمويل الحكومي لمنظومة الجامعات المصرية

إعداد

أ. د. لطف الله إمام صالح

مقدمة عامة

القسم الاول: رؤية إجمالية لتطور ميزانية الجامعات.
(أولا) إجمالى الميزانية الحكومية للجامعات والإنفاق العام للدولة.
(ثانيا) تطور التركيب الهيكلى لميزانية الجامعات على مستوى إجماليات أبوابها.

القسم الثانى: التمايز والتماثل فى نصيب كل جامعة من إجمالى ميزانية الجامعات.
(أولا) التباين بين إجمالى ميزانيات الجامعات.
(ثانيا) التمايز والتماثل الزمنى فى ميزانية كل جامعة على حدة.
(ثالثا) التمايز والتماثل بين تطور ميزانية كل جامعة فى مجاراة عوامل التضخم.

القسم الثالث: تقويم مقارن لمدى حصانة كل باب من أبواب الميزانية وعلى مستوى كل جامعة.
(أولا) الباب الاول للميزانية.
(ثانيا) الباب الثانى للميزانية.
(ثالثا) الباب الثالث للميزانية.

القسم الرابع: الإزاحة والإحلال بمنظومة التعليم الجامعى ومتوسط التكلفة السنوية للطالب.
(أولا) الإزاحة والإحلال بمنظومة التعليم الجامعى.
١- تطور الطلاب.
٢- تطور الخريجين.
٣- فعالية المنظومة الجامعية إزاحة وإحلالا.
(ثانيا) متوسط تكلفة الطالب من التمويل الحكومى لمنظومة التعليم الجامعى.
١- متوسط تكلفة الطالب الجامعى من إجمالى الميزانية.
٢- تطور نصيب الطالب الجامعى من تكلفة إثابة عنصر العمل الجامعى.
٣- تطور نصيب الطالب الجامعى من تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية.
٤- تطور نصيب المخصص للطالب الجامعى من ميزانية الانفاق الجارى (باب أول + باب ثانى).

الخـــلاصـــــة والتوصيـــات.

قائمة المراجع.

مقدمة عامة :

كاد التعليم الجامعي في مصر أن يناهز القرن من عمره و النشأن في التعليم بعامة وفي التعليم الجامعي بخاصة بالدول المتقدمة انه كلما دنان عليه الأمد وامتدت به السنون ازداد أصالة وعمقا وثراءا وعطاءا.

و التعليم الجامعي يفترض أن تلتحق به الفئة الراغبة في مواصلة العلم و التعليم والقادرة علميا على تلك المواصلة العلمية ممن اكملوا دراستهم الثانوية، وهذه الرغبة وتلك القدرة تمثل أبجديات التماس بحواف إطار التعليم الجامعي وبما يشمله هذا الإطار من عوامل وظروف ومضامين بشرية ومادية وتشريعية واجتماعية واقتصادية، وبما تصبغه تطورات تلك العوامل والظروف والمضامين على مدخلات منظومة التعليم الجامعي من مدى الاتصاف بخصائص الاتساق والوثاقة والصلة والكفاية والكفاءة للعملية العلمية الجامعية وما يتساقط من تأثيرات خصائص تلك المدخلات على خصائص آليات وعمليات التشغيل الجامعية من حيث دعم قدرتها النسبية على إضفاء القيم المعرفية المضافة على الموارد البشرية المتعرضة لأداءات آليات عمليات التشغيل الجامعية و بالتالي على مدى ما تتصف به المخرجات الناتجة من الموارد البشرية من مواصفات مطلوبة ومرغوبة سواء أكانت مهارات أو قدرات معرفية أو أدائية والتي يتم إكسابها من خلال تعرض تلك الموارد البشرية لعمليات التشغيل الجامعية ومستوى موائمة تلك المهارات وهذه القدرات على تلبية مقتضيات واحتياجات العمل بأسواق العمل الداخلية والخارجية وأيضا ما تتحلى به تلك المخرجات من الموارد البشرية من اعتبارات ضمان الجودة الأدائية دعما لقدراتها التنافسية في أسواق العمل الداخلية والخارجية.

وانطلاقا من هذا المفهوم لمنظومة التعليم الجامعي إلا أن رؤيتها من منظور اقتصادي لا ينفي ولا يستبعد المنظور الاجتماعي للمنظومة بل على العكس فإن كلا من المنظورين يتكاملان معا في بوتقة واحدة ليفرزا منظورا موحدا يربط منظومة التعليم الجامعي بكافة المنظومات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى سواء المحلية منها او الاقليمية أو الكوكبية وذلك بتبني مدخل تقويمي لكافة عناصر مدخلات تلك المنظومة بشريا وعينيا وماليا وللموارد البشرية المطهاة معرفيا وذلك بربطها معياريا بمدى اتساق وبمدى صلة وبمدى وثاقة ما تأهلت به تلك المخرجات معرفيا بمتطلبات الاحتياجات المحلية والإقليمية والكوكبية في عصر يلح على الكيف وينبذ الغير مجدي من الكم، الأمر الذي لن يتحقق ألا بتطبيق منهج يتبنى اعتبارات مفهوم ضمان جودة الموارد البشرية عند تقويم ما اكتسبته تلك الموارد البشرية من قدرات ومهارات لدى تعرضها لعمليات إضفاء ولعمليات إضافة قيم معرفية داخل آليات تشغيل منظومة التعليم الجامعي بمصر.

وإذا كان ما يحكم منظومة التعليم الجامعي من ضوابط تشريعية ممثلة فيما صيغ من قوانين جامعية وما استن من قواعد وما سطر من لوائح تنفيذية، تحكم أداء تلك المنظومة تشغيلا، له من الأهمية والأولوية البحثية غير المتكورة لماله من تأثيرات بالغة الأهمية على القدرة الادائية لتلك المنظومة على تحقيق أهدافها إلا أن طرحنا لها جانبا لا يبرره الا تركه كأطروحة هامة يستحق مضمونها التحليل و التقصي تقويما ونقدا بناءا.

وإذا كان لمكاتب التنسيق دورها الأساسي في فرز وتصنيف وتوزيع الطلاب باعتبارهم موارد بشرية نصف معدة معرفيا بمراحل تعليمية سابقة لتحويلهم إلى موارد بشرية معدة معرفيا بواسطة منظومة التعليم الجامعي بمختلف ما تحتويه تلك المنظومة من مؤسسات تعليمية كليات كانت أو معاهد عليا بمختلف فروعها العلمية تخصصا ومختلف مواقعها الجغرافية توطنا، فإن تمحيص دور مكاتب التنسيق التنظيمي ترتيبا وتصنيفا وتوزيعا لصالح الطلاب والمجتمع آنيا من حيث توزيعها للطلاب آليا دون مراعاة لميول أو مواهب هؤلاء الطلاب (أي دون التأكد من صلاحيتهم لاستيعاب عمليات الإعداد المعرفي فيما وزعوا إليه آليا من تخصصات) مما يصف آليتها التوزيعية بالعشوائية عند ربط المتقدمين إليها بمؤسسات الإضفاء المعرفي، إلا أن مقتضيات عدالة توزيع الطلاب تجعل من التمسك بمكاتب التنسيق كآلية توزيع والحاق بمنظومة التعليم الجامعي أمرا لا مفر منه بل و أمر لا غنى عنه مع وجود كل سلبياتها التي أن حق إثبات بنوة تلك السلبيات فمرجعه الاختيارات المتباناة من جانب الطلاب أنفسهم وذويهم الذين ينحازون أحيانا قليلة في اختياراتهم لمعيار قدراتهم وميولهم وينحازون غالبا لاعتبارات تتعلق بالأوضاع الاجتماعية الحراكية والرغبة في التنعم بالألقاب المهنية كمعايير في اختياراتهم دونما اعتبار لمواقفهم التنافسية في سوق عمل مفتوح.

وإذا كان استعراض ما سبق من أفكار (تعتبر في حد ذاتها اطروحات بحثية)فإن طرحها في هذا السياق إنما يهدف أولا إلى تبيان حضورها في الوعي الاهتمامي للباحث من حيث أن تلك الدراسة تهدف في المقام الأول إلى إجراء تحليل تقويمي لما تخصصه موازنة الدولة من موارد مالية لتمويل عمليات تشغيل منظومة التعليم الجامعي بمصر وذلك بتركيز ما سيبذل من جهد بحثي هنا على ما خصصه التمويل الحكومي من أموال لإحدى عشرة جامعة بعضها يعتبر جامعات أم (كجامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس) وبعضها جامعات متوطنة مكانا بمحافظة القاهرة (كجامعات القاهرة وعين شمس وحلوان) وبعضها متوطنة جغرافيا بمحافظات دلتا الوجه البحري (كجامعات طنطا والمنصورة والزقازيق والمنوفية) والأخرى متوطنة بمحافظات صعيد الوجه القبلي (كجامعتي المنيا وأسيوط) والأخيرة تلك الجامعة المؤدية لنشاطاتها المعرفية توزيعا على مدن منطقة القناة وسيناء إلا وهى جامعة قناة السويس.

وتسعى تلك الدراسة إلى إجراء التحليل التقويمي بإبراز تطور التمويل الحكومي لتلك الجامعات مجتمعة ولكل جامعة منها على حدة ثم لكل مجموعة جغرافية جامعية طبقا لما سبق التنويه عنه آنفا.

كما يستهدف التحليل التقويمي إلى إنجاز رؤية تثمينية لتطور المخصص ماليا بموازنة كل جامعة على حدة ورصد الاتجاهات العامة لتطور تلك المخصصات مع توضيح لأهم التمايزات والتباينات بين الجامعات كل على حدة من ناحية وبين كل مجموعة إقليمية جغرافية موزعة عليها الإحدى عشرة جامعة السابق ذكرها.

ولن يقتصر التحليل التقويمي لتطور ولاتجاه ولتمايز التخصيص البينى الجامعي لموارد الموازنة العامة للدولة على إجمالي ما يخصص بموازنة كل جامعة من إجمالي الأموال بل سيمتد تطبيق هذا المنهج التقويمي إلى مضمون موازنة كل جامعة من تفصيلات سواء تلك التي تتعلق بما يخصص لتمويل الإنفاق الجاري بعنصريه من أجور ومرتبات وما في حكمهما (كإثابة مالية لعنصر العمل الجامعي) أو من مقادير أموال تخصص لشراء المستلزمات السلعية والخدمية اللازمة لتفعيل آليات تشغيل المنظومة الجامعية وامدادها بما يلزمها من أموال جارية لزوم أدائها لوظيفتها في إضفاء المعارف على ما يلجها من موارد بشرية ممثلة في طلابها.

كذلك سيمتد المنهج التقويمي إلى ما يخصص من استثمارات لتجديد أو لإحلال ما هو جديد من أثاث وتجهيزات وآلات ومعدات ممثلا فيما يخصص بالباب الثالث الذي يخصص لتمويل الإنفاق على مختلف اوجه الاستثمارات(في السلع ذات الطبيعة الرأسماليه) سواء على مستوى الإحدى عشرة جامعة إجمالا أو على مستوى كل جامعة على حدة.

و في حقيقة الأمر أن التحليل التقويمي الإجمالي منه و التفصيلي سيقتصر فقط على التغطية البحثية للأبواب الثلاثة المذكورة بعاليه وذلك دون أي تناول للباب الرابع من حيث أن هذا الباب يتضمن التحويلات المالية بوجهيها سواء كإيرادات بمكوناتها من مجموعات ثلاث كمصادر تمويل اقتراضية (سواء كقروض محلية أو قروض خارجية مباشرة أو كتسهيلات ائتمانية بمصدريها الداخلي و الخارجي)، أو كاستخدامات تترجم في شكل مدفوعات تصنف في مجموعات خمسة.(١) واستبعاد الباب الرابع من الجهد التحليلي الحالي لا يبرره إلا تلافي التكرار والازدواج فيما يخصص بأبواب الميزانية الثلاثة من أموال ولاسيما ما يتعلق بالباب الثالث فيما يتضمنه من قيم توجه لتمويل الاستثمار في السلع ذات الطبيعة الرأسمالية.

و في تناولنا بالتحليل التقويمي سواء لميزانية الجامعات إجمالا أو لميزانية كل باب من أبوابها تفصيلا أو لموازنة كل جامعة على حدة فلن يغيب عن هذا التناول عملية قياس دعوبة لحالات المد والجزر بالزيادة والنقصان في القوة الشرائية لما يخصص من أموال بالموازنة الحكومية لتلك الجامعات وذلك من خلال المقارنة بين التطور الزمني في الرقم القياسي لتكلفة المعيشة (سواء بالحضر أو بالريف) والتطور القيمي زمنيا فيما خصص من أموال للإنفاق على مختلف بنود الإنفاق الجامعي وذلك لاستشفاف مدى استجابة ما خصص من أموال للجامعات لمقتضيات تحصينها ضد عوامل التضخم حتى تنصرف نتائج التحليل التقويمي إلى تحديد ما إذا كان ما اعترى تلك المخصصات من زيادة انصرف فقط إلى زيادة نقدية جارية أم انصرفت الزيادة إلى تثبيت القدرة الشرائية لتلك المخصصات أم انصرفت الزيادة فعلا إلى زيادة حقيقية في القوة الشرائية لتلك الأموال المخصصة سعيا نحو تقوية لعضدها الشرائي فعلا.

---

(١) جانبي الباب الرابع من الموازنة العامة للدولة (ويطلق على هذا الباب أيضا التحويلات الرأسمالية) هما:

(أولا) الإيرادات: وتنقسم إلى ثلاث مجموعات حيث تشمل المجموعة الأولى القروض المحلية(من بنك الاستثمار القومي و من مصادر أخرى)، وتشمل المجموعة الثانية القروض الخارجية المباشرة (من جهات ومنظمات دولية وأجنبية) والقروض الخارجية التي يعاد اقتراضها عن طريق الخزانة العامة للدولة، أما المجموعة الثالثة فتشمل التسهيلات الائتمانية بمصدريها الداخلي و الخارجي.

(ثانيا) الاستخدامات (المدفوعات): وتصنف إلى خمس مجموعات:
١- الإقراض (إقراض جهات محلية أو أجنبية).
٢- سداد قروض(لجهات محلية وخارجية).
٣- الدفعات المقدمة للاستثمار.
٤- الاستثمارات المالية (في الداخل أو في الخارج).
٥- تحويلات رأسمالية أخرى.

كما أن الجهد التحليلي التقويمي لم ينصرف فقط لمعالجة الأرقام المطلقة لما خصص من أموال بميزانية الجامعات إجمالا أو لما خصص لكل جامعة وبكل باب تفصيلا، بل اتجه الجهد البحثي التقويمي إلى معالجة الأرقام النسبية من خلال الربط بين ما خصص من أموال بمختلف محاور تصنيفها (إجمالا أو جامعة أو بابا) و بين موضوع ومحل المخصص من الإنفاق المبتغى إلا وهو الطالب الجامعي وذلك من خلال دراسة تقويمية لنصيب الطالب الجامعي من الميزانية الحكومية (إجمالا أو بابا أو جامعة) من خلال المعالجة التطورية لاتجاه هذا النصيب ومن خلال مقدار ما حظى به نصيب الطالب الجامعي من الميزانية الحكومية من حصانة ومناعة في قدرة هذا النصيب على مواجهة عوامل الإنهاك أو التثبيت أو التعضيد الشرائي من خلال تمحيص ما يتعرض له من إصابات في قوته الشرائية التي يمكن أن تحدثها به عوامل التضخم الملخصة أولا وأخيرا في الزيادة المضطردة للرقم القياسي لتكلفة المعيشة حضرا وريفا.

وقد استدعى إنجاز هذا الجهد التحليلي إلى تخصيص جزء مستقل بذاته لتحديد اتجاهات التطور في أعداد الطلبة وفى أعداد الخريجين دون إغفال لمعدلات الإزاحة خريجين ومعدلات الإحلال ملتحقين بالمنظومة الجامعية المصرية.

وقد انطلق هذا الجهد التحليلى من فرض أساسى ألا وهو: "أن مخصص الموارد المالية الحكومية للمنظومة الجامعية قد ابتغى مقدما لدى اعتماده للزيادة النقدية السنوية لتلك الموارد العمل على تقوية العنصر الشرائى لتلك المخصصات".

وقد ركز الجهد البحثى الدءوب الحالى على اختبار صحة هذا الغرض من عدمه من خلال تطبيق منهج تحليلى استقرائى استدلالى باستخدام العديد من المؤشرات البسيطة والمركبة الأساسية والفرعية، بالاضافة الى الرسوم والاشكال التوضيحية كأدوات من خلال رؤية تقويمية نقدية بنائية حيث انتهى هذا الجهد البحثى بخلاصة نتائج اختبار الفرض الأساسى للدراسة ذيلت بعدد من التوصيات فى هذا الصدد.

وقد تم استعراض الجهد البحثى فى أقسام أربعة حيث خصص القسم الأول كمساحة بحثية لاستعراض رؤية اجمالية لتطور ميزانية الجامعات وانصرف القسم الثانى لعرض التمايز و التماثل فى نصيب كل جامعة من اجمالى ميزانية الجامعات ، وحاول القسم الثالث اجراء تقويم مقارن لمدى حصانة كل باب من أبواب الميزانية وعلى مستوى كل جامعة، أما معالجة موضوع الازاحة والاحلال بمنظومة التعليم الجامعى وتقويم تطور العضد الشرائى لمتوسط التكلفة السنوية للطالب بها فقد تم اجراؤها بالقسم الرابع من هذا البحث.

القسم الأول

رؤية اجمالية لتطور ميزانية الجامعات

(أولا) اجمالى الميزانية الحكومية للجامعات والانفاق العام للدولة:

حظيت ميزانية الجامعات بطفرة كبيرة فيما خصص لها من موارد مالية، فبينما اصبح مستوى اجمالى الانفاق العام للدولة عامى ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٤/٩٣ يمثل اكثر من ثمانية مرات ونصف قدر مستواه عام ١٩٨١/٨٠ اى بمستوى زيادة قدرها اكثر من النصف فى كل عام لاحق عن قدرها فى كل عام سابق، الا ان تطور مستوى حجم اجمالى ميزانية الجامعة كان اعلى بكثير من تطور حجم اجمالى الانفاق العام للدولة(انظر الجداول أرقام (١)، (٢)،(٣)).

فقد اصبح مستوى حجم اجمالى ميزانية الجامعات فى عام ١٩٩٥/٩٤ حوالى سبعة عشر مرة قدر مستوى حجم اجمالى ميزانية الجامعات فى عام ١٩٨١/٨٠ بمستوى زيادة من عام لاحق مقارنة بعام سابق قدرها اكثر من مرة(انظر الجداول أرقام (١)، (٢)،(٣)).

اى ان الزيادة السنوية فيما خصص من موارد مالية للجامعات تمثل ضعف الزيادة السنوية فيما خصص من موارد مالية على مستوى الدولة ككل، وتتأكد هذه الخلاصة بالتمعن قليلا فى تطور مستوى النسبة المنوية لاجمالى ميزانية الجامعات الى اجمالى الانفاق العام للدولة حيث كانت هذه النسبة ١,٧٤٪ فى عام ١٩٨١/٨٠ فأصبحت حوالى ٣,٣٪ عام ١٩٩٤/٩٣.

ولاشك ان تلك المؤشرات معا فى تطورها حجما واتجاها انما تمثل ما حظيت به الجامعات المصرية فى السنوات الاخيرة من اهتمام من متخذى قرار تخصيص الموارد المالية.

وذلك اذا كان له من دلالة واضحة يمكن ان تستشف فإن ما حظيت به الجامعات المصرية من تنامى فيما خصص لها من موارد مالية انما يعكس ما استقر عليه الامر فى السنوات الاخيرة من اعتبار التعليم (والنهضة به تطويرا وتحديثا) المشروع القومى لمصر كقطاع حاكم وقائد لتنمية البنية الاساسية البشرية المصرية بصفة خاصة وكقطاع حاكم ومقطورة قائدة لفعاليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بإعتبار ان ما يوظف من موارد مالية فى التعليم بصفة عامة انما يمثل استثمارا فى رأس المال البشرى المصرى كموارد بشرية تمثل الاداة والهدف من عمليات التنمية وعن قناعة تنموية بما يحدثه هذا النمط من الاستثمارات من توابع تنموية اجتماعية كانت ام اقتصادية.

جدول رقم (١)
تطور اجمالى ميزانية كل جامعة من الجامعات المصرية
و كذلك تطور اجمالى الانفاق العام للدولة
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤
(القيمة بالالف جنيه)

السنوات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	٢٤٠٦٧	٨٩٢٨٣	٢٣٢٦٢١	٤٠٨١٦٣	٤٥٠٦٦١	٥٠٧٢١١
الاسكندرية	١٧٠١٠	٦٨٦٥٠	١٣١٨٨٩	١٨٨٥٤٢	٢١٧٣٨٤	٢٥٠١١٦
عين شمس	١٥٠٨١	٧٨١٢٨	١٣٥٠٤٢	١٩٣٣١١	٢١٥٢٢٢	٢٥٠٤٧٣
اسيوط	١٠٧٩٧	٥١٩٠٢	٩١٩٣٩	١٣٧٧٣٠	١٥٩٨٤٢	١٢٣٤٠٨
طنطا	٦٣٣٢	٣٩٠٦٢	٥٩٩٥٠	٩٠٠٧٩	٩٧٦٦٥	٧٩٠٩٢
المنصورة	٩٣٧٤	٤٦٦٢٥	١٠٠٦٤٧	١٤٩٢٠٦	١٨٢٧٧٧	١٩٦٤١٢
الزقازيق	١٠٥٧٦	٥٩٠٦٨	١١٩٥٢١	١٦١٠٢٦	١٧٩٩٦٤	١٤٣٩٩٢
المنيا	٣٤٠٨	٢١٨٢٢	٤٢٢٥٠	٦٠٠٨٠	٦٤٧٩٩	٧٦٧٥٢
المنوفية	٤٢٣٨	١٨٨٣٨	٤٢١٦١	٦٨٤٩٢	٦٩٧٨٨	٧٨٧٥٦
قناة السويس	٢٨١٤	١٩٠٦٥	٤٧٩٩٠	٧٣٧٢١	٧٩٤٧٣	٩٠٤٥٧
حلوان	٩١٠٤	٣٢٠٨٩	٦٨٩٣٠	٨٥٨٦٥	٨٨٠٢٣	١٠٠٦٦٥
اجمالى ميزانية الجامعات	١١٢٧٩٩	٥٢٤٥٣٢	١٠٧٢٩٤٠	١٦١٦٢١٥	١٨٠٥٥٩٨	١٨٩٧٣٣٤
اجمالى الانفاق العام للدولة	٦٤٨٠١٠٠	١٦٠٧٨٥٠٠	-----	٥٢٢٢٣٠٠٠	٥٥٣٢٥٠٠٠	------

المصادر :

(١) كافة الارقام الخاصة بميزانية الجامعات المصرية مصدرها: وزارة التعليم، مركز دراسات و ابحاث التعليم العالى.

(٢) الارقام الخاصة بالانفاق العام للدولة مصدرها: الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، اصدارات عدة سنوات.

(٣) لم تدرج الارقام الخاصة بجامعة الازهر لعدم توافرها.

جدول رقم (٢)

تطور التوزيع النسبى لاجمالى ميزانية كل جامعة الى اجمالى ميزانية الجامعات المصرية

و تطور التوزيع النسبى لاجمالى ميزانية الجامعات الى اجمالى الانفاق العام للدولة

خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤

السنوات / الجامعات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	٢١,٣٤	١٧,٠٢	٢١,٦٨	٢٥,٢٥	٢٤,٩٦	٢٦,٧٣
الاسكندرية	١٥,٠٨	١٣,٠٩	١٢,٢٩	١١,٦٧	١٢,٠٤	١٣,١٨
عين شمس	١٣,٣٧	١٤,٨٩	١٢,٥٩	١١,٩٦	١١,٩٢	١٣,٢٠
اسيوط	٩,٥٧	٩,٨٩	٨,٥٧	٨,٥٢	٨,٨٥	٦,٥٠
طنطا	٥,٦١	٧,٤٥	٥,٥٩	٥,٥٧	٥,٤١	٤,١٧
المنصورة	٨,٣١	٨,٨٩	٩,٣٨	٩,٢٣	١٠,١٢	١٠,٣٥
الزقازيق	٩,٣٨	١١,٢٦	١١,١٤	٩,٩٦	٩,٩٧	٧,٥٩
المنيا	٣,٠٢	٤,١٦	٣,٩٤	٣,٧٢	٣,٥٩	٤,٠٥
المنوفية	٣,٧٦	٣,٥٩	٣,٩٣	٤,٢٤	٣,٨٧	٤,١٥
قناة السويس	٢,٤٩	٣,٦٣	٤,٤٧	٤,٥٦	٤,٤٠	٤,٧٧
حلوان	٨,٠٧	٦,١٢	٦,٤٢	٥,٣١	٤,٨٨	٥,٣١
اجمالى ميزانية الجامعات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
النسبة المئوية لاجمالى ميزانية الجامعات الى اجمالى الانفاق العام للدولة	١,٧٤	٣,٢٦	-----	٣,٠٩	٣,٢٦	------

المصادر :

(١) كافة الارقام الخاصة بميزانية الجامعات المصرية مصدرها: وزارة التعليم، مركز دراسات و ابحاث التعليم العالى.

(٢) الارقام الخاصة بالانفاق العام للدولة مصدرها: الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، اصدارات عدة سنوات.

(٣) لم تدرج الارقام الخاصة بجامعة الازهر لعدم توافرها.

التوزيع النسبى لاجمالى ميزانية كل جامعة الى اجمالى ميزانية الجامعات المصرية

80/1981

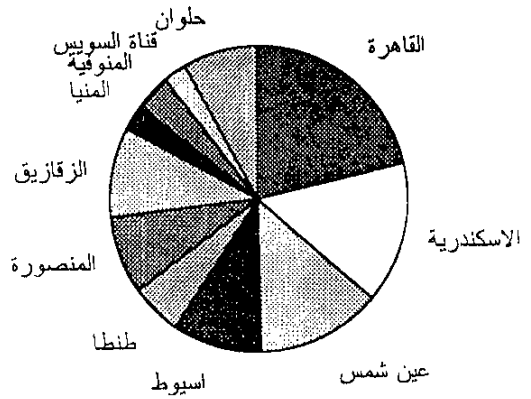

85/1986

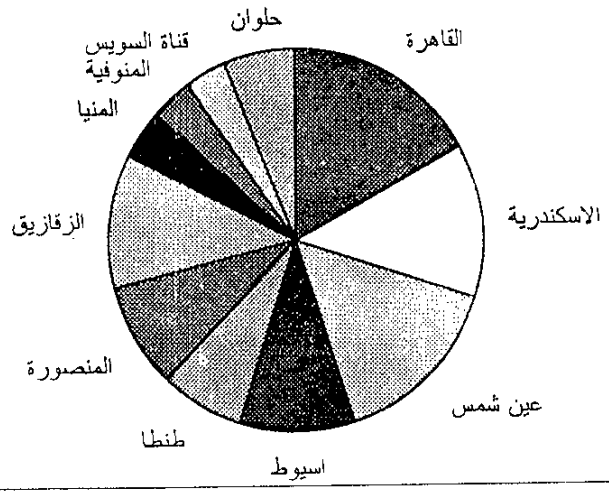

90/1991

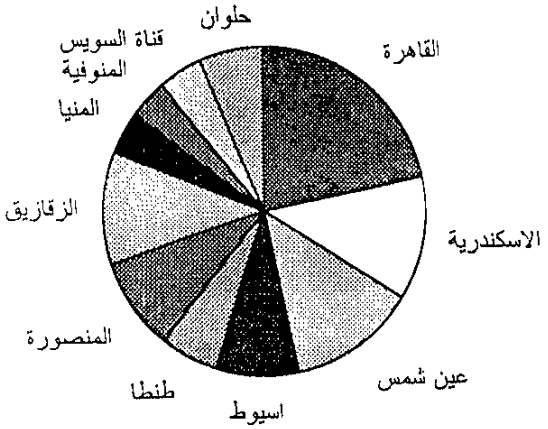

(تابع) التوزيع النسبى لاجمالى ميزانية كل جامعة الى اجمالى ميزانية الجامعات المصرية

1993/92

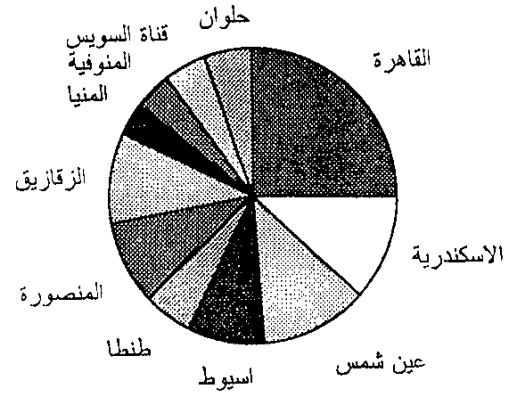

1994/93

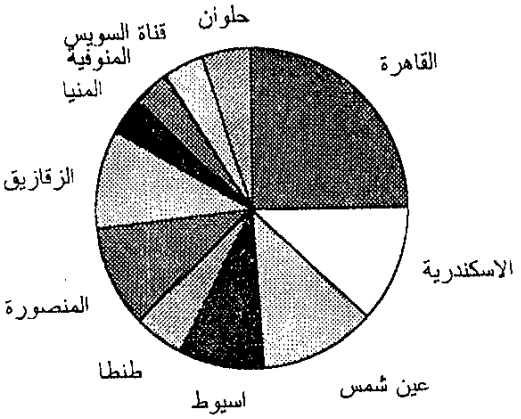

94/1995

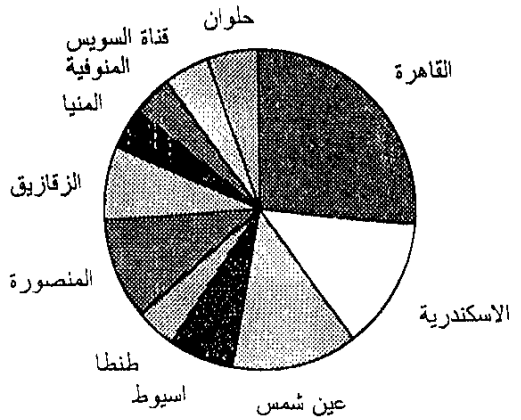

تطور توزيع اجمالى الميزانية على الجامعات المصرية

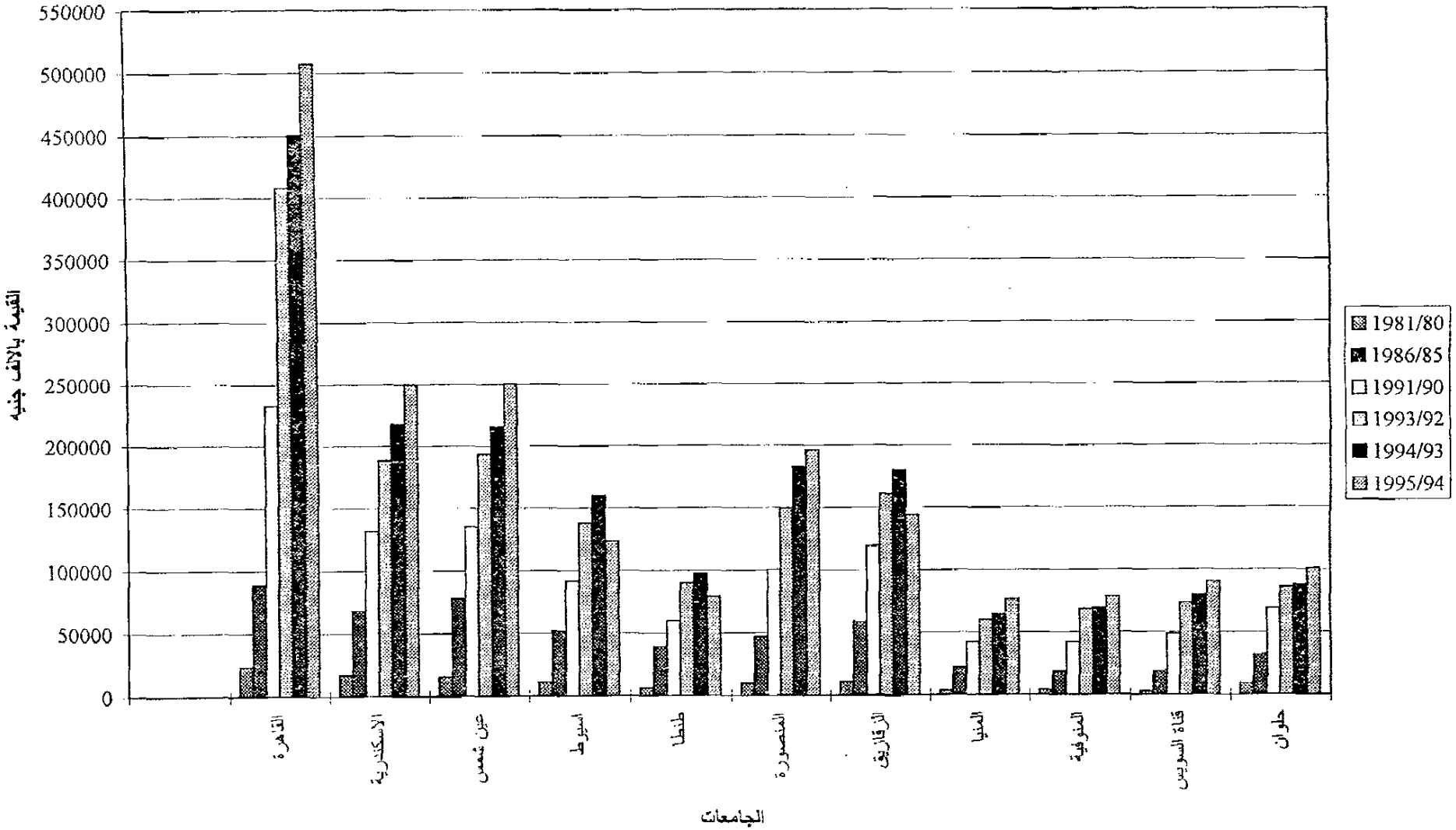

جدول رقم (٣)

الرقم القياسى لاجمالى ميزانية كل جامعة من الجامعات المصرية
و كذلك الرقم القياسى لاجمالى الانفاق العام للدولة
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤
(باعتبار عام ١٩٨١/٨٠ سنة الاساس =١٠٠)

السنوات / الجامعات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	١٠٠	٣٧١	٩٦٧	١٦٩٦	١٨٧٣	٢١٠٧
الاسكندرية	١٠٠	٤٠٤	٧٧٥	١١٠٨	١٢٧٨	١٤٧٠
عين شمس	١٠٠	٥١٨	٨٩٥	١٢٨٢	١٤٢٧	١٦٦١
اسيوط	١٠٠	٤٨١	٨٥٢	١٢٧٦	١٤٨٠	١١٤٣
طنطا	١٠٠	٦١٧	٩٤٧	١٤٢٣	١٥٤٣	١٢٤٩
المنصورة	١٠٠	٤٩٧	١٠٧٤	١٥٩٢	١٩٥٠	٢٠٩٥
الزقازيق	١٠٠	٥٥٩	١١٣٠	١٥٢٣	١٧٠٢	١٣٦٢
المنيا	١٠٠	٦٤٠	١٢٤٠	١٧٦٣	١٩٠٢	٢٢٥٢
المنوفية	١٠٠	٤٤٤	٩٩٥	١٦١٦	١٦٤٧	١٨٥٨
قناة السويس	١٠٠	٦٧٨	١٧٠٦	٢٦٢٠	٢٨٢٥	٣٢١٥
حلوان	١٠٠	٣٥٢	٧٥٧	٩٤٣	٩٦٧	١١٠٦
اجمالى الميزانية	١٠٠	٤٦٥	٩٥١	١٤٣٣	١٦٠١	١٦٨٢
اجمالى الانفاق العام للدولة	١٠٠	٢٤٨	-----	٨٠٦	٨٥٤	------

المصادر :

(١) كافة الارقام الخاصة بميزانية الجامعات المصرية مصدرها: وزارة التعليم، مركز دراسات و ابحاث التعليم العالى.

(٢) الارقام الخاصة بالانفاق العام للدولة مصدرها: الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، اصدارات عدة سنوات.

(٣) لم تدرج الارقام الخاصة بجامعة الازهر لعدم توافرها.

ولا أدل على توكيد ما سبق ذكره من سياسات واتجاهات لمتخذ القرار التنموى (بإعتبار التعليم المشروع القومى لمصر وترجمة ذلك فعلا فيما تم تخصيصه وتوظيفه من موارد مالية للجامعات فى السنوات القليلة الماضية) ان تلك الزيادة المعنوية فى الموارد المالية التى تم تخصيصها للجامعات فى السنوات القليلة الماضية لم تقتصر على مجرد زيادة ميزانية الجامعات فى شكلها النقدى فحسب بل ان الزيادة فى ميزانية الجامعات دعمت فى نفس الوقت قوتها الشرائية بحصانة متزايدة ضد عوامل التضخم، الامر الذى يتضح جليا فى كون ان الرقم القياسى العام لتكلفة المعيشة (بإتخاذ عام ١٩٨٧/٨٦ كأساس) سواء فى الحضر او فى الريف قد اصبح مستواه فى عام ١٩٩٤ اكثر بقليل من ثلاث مرات (٣,٣ مرة بالحضر و٣,١بالريف) قدر مستواه فى عام ١٩٨٦، فى حين ان اجمالى ما خصص لميزانية الجامعات قد اصبح مستواه عام ١٩٩٥/٩٤ اكثر من ثلاث مرات ونصف (٣,٦ مرة) قدر مستواه عام ١٩٨٦/٨٥ وفى حين ايضا اصبح مستوى الانفاق العام للدولة عام ١٩٩٤/٩٣ حوالى ٣,٤ مرة قدر مستواه عام ١٩٨٦/٨٥ ، مما يوضح ان مستوى الزيادة فى القيمة النقدية لميزانية الجامعات قد تجاوزت الى حد ما كل من مستوى الزيادة فى تكلفة المعيشة وايضا مستوى الزيادة فى اجمالى الانفاق العام للدولة(انظر الجداول أرقام (١)، (٢)،(٣)، (٤)).

الا انه من الجدير بالذكر ان العبرة فى الحكم على مدى حصانة ما يخصص بالميزانية من اعتمادات نقدية ضد عوامل التضخم ليس الاخذ فقط بالزيادة فى القيم النقدية المطلقة للأموال المخصصة ومقارنتها بالتطور فى الرقم القياسى العام لتكلفة المعيشة وانما للحكم على ثبات الحصانة ضد عوامل التضخم من عدمها لابد ان يأخذ فى اعتباره اعداد الطلاب بمعنى ضرورة مقارنة التطور فى الزيادة فى متوسط نصيب الطالب من ميزانية الجامعات بالتطور فى الزيادة فى الرقم القياسى العام لتكلفة المعيشة وهو الامر الذى سيطرق فيما بعد للوصول بشأنه الى خلاصة يقينية على درب اختبار الغرض الذى انطلقت منه الدراسة ألا وهو ان مخصص الموارد المالية للجامعات المصرية قد عمل على تحصين تلك الأموال ضد عوامل التضخم دعما بالتثبيت وبالزيادة لقدرتها الشرائية.

(ثانيا) <u>تطور التركيب الهيكلى لميزانية الجامعات على مستوى اجماليات ابوابها</u>:

ان مقارنة توزيع ميزانية الجامعات على ابوابها الثلاثة الاساسية: المرتبات والاجور وما فى حكمها، الانفاق الجارى على المستلزمات السلعية والخدمية، واخيرا على الاستثمارات يوضح جليا ان السنوات من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٥/٩٤ (اذا ما قورنت بعام ١٩٨١/٨٠) قد شهدت انخفاضا فيما خصص للبابين الاول والثانى لصالح زيادة ملموسة ومعنوية فيما خصص للباب الثالث والذى توجه بنوده للاستثمار فى اصول رأسمالية.

وكما هو الامر عادة فى التركيب الهيكلى للموازنات المصرية لقطاعات التعليم والصحة والثقافة والاعلام فإن الباب الاول الذى يوجه للاجور والمرتبات قد فاز بالنصيب الاكبر مقارنة بالبابين الثانى والثالث(انظر الجداول أرقام (١)، (٢)،(٣)، (٥)، (٦)).

وبتحليل اتجاهات كل باب من الابواب الثلاثة للميزانية خلال الفترة من عام ١٩٨٦/٨٥ الى عام ١٩٩٥/٩٤ يلاحظ بالنسبة للباب الاول ان عامى ١٩٨٦/٨٥ و١٩٩١/٩٠ قد شهدا اعلى نسبة لما خصص بميزانية الجامعات للباب الاول فى حين شهد عام ١٩٩٣/٩٢ النسبة الدنيا لما احتله الباب الاول بميزانية الجامعات و يقارب عام ١٩٩٤/٩٣ ايضا هذه النسبة ولكن بزيادة طفيفة(انظر الجدولين رقمى (٥)، (٦)).

جدول رقم (٤)

تطور الرقم القياسى العام لتكلفة المعيشة

(١٩٨٧/٨٦ = ١٠٠)

السنوات	حضر الجمهورية	ريف الجمهورية
١٩٨٦	٨٩,٨	٩١,٨
١٩٨٧	١٠٧,٤	١٠٤,١
١٩٨٨	١٢٦,٤	١٢٥,٦
١٩٨٩	١٥٣,٣	١٥٥,٣
١٩٩٠	١٧٩	١٨١,٥
١٩٩١	٢١٤,٣	٢١١,٣
١٩٩٢	٢٤٣,٥	٢٣٥,٥
١٩٩٣	٢٧٣	٢٦٠,٢
١٩٩٤	٢٩٥,٢	٢٨١,٧

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، اصدارات عدة سنوات.

جدول رقم (٥)

تطور توزيع أبواب ميزانية الجامعات المصرية

خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤ *

(القيمة بالالف جنيه)

السنوات / الجامعات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
الباب الاول	٧٥١٦٨	٣١٨١٦١	٦٥١٦١٦	٨٦٣٢٤٦	٩٧٥٠٥٧	١٠٩٠٦١٢
الباب الثانى	٣٢٧٤٠	٨٨٧٨٠	١٧١٥٦٨	٣٠١١٤١	٤١١٣٨٤	٤١٧٠٢١
الباب الثالث	٢٤٤٥	١٠٤٤٩٠	٢٣٤٦٣١	٣٨٨٦٩٣	٣٣٨٠٧٣	٣١٩٤٩٧
الباب الرابع	٢٤٤٥	١٣١٠١	١٥١٢٥	٦٣١٣٥	٨١٠٨٤	٧٠٢٠٤
اجمالى الميزانية	١١٢٧٩٩	٥٢٤٥٣٢	١٠٧٢٩٤٠	١٦١٦٢١٥	١٨٠٥٥٩٨	١٨٩٧٣٣٤

المصدر: وزارة التعليم، مركز دراسات و ابحاث التعليم العالى.

* لم تدرج الارقام الخاصة بجامعة الازهر لعدم توافرها.

جدول رقم (٦)
تطور التوزيع النسبى لكل باب من ابواب ميزانية الجامعات مقارنا باجمالى ميزانية الجامعات
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤

السنوات / الجامعات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
الباب الاول	٦٧	٦١	٦١	٥٣	٥٤	٥٧
الباب الثانى	٢٩	١٧	١٦	١٩	٢٣	٢٢
الباب الثالث	٢	٢٠	٢٢	٢٤	١٩	١٧
الباب الرابع	٢	٢	١	٤	٤	٤
اجمالى الميزانية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (٥).

وبالنسبة للباب الثانى فقد تزايدت نسبته فى ميزانية الجامعات بشكل مضطرد خلال الفترة من عام ١٩٨٦/٨٥ الى عام ١٩٩٥/٩٤ بنسبة عظمى فى عام ١٩٩٤/٩٣ وبنسبة دنيا فى عام ١٩٩١/٩٠ (انظر الجدولين رقمى (٥)، (٦)).

اما ما خصص للباب الثالث من نصيب بميزانية الجامعات فقد شهد تزايدا ملموسا خلال سنوات الفترة من عام ١٩٨٦/٨٥ الى عام ١٩٩٥/٩٤ مقارنة بعام ١٩٨١/٨٠ حيث وصلت تلك النسبة لتصبح بالمقارنة بعام ١٩٨١/٨٠ عشر مرات عام ١٩٨٦/٨٥ واحدى عشرة مرة عام ١٩٩١/٩٠ واثنتى عشرة مرة عام ١٩٩٣/٩٢ لتعود تلك النسبة للهبوط قليلا فى عامى ١٩٩٤/٩٣ و ١٩٩٥/٩٤، وقد شهد عام ١٩٩٣/٩٢ القيمة العظمى لنسبة الباب الثالث فى ميزانية الجامعات حيث كانت النسبة فى ذلك العام ٢٤٪(انظر الجدولين رقمى (٥)، (٦)).

الا ان التنامى الملحوظ والمعنوى فيما خصص للباب الثالث من ميزانية الجامعات يمكن ان يعزى غالبا الى تلبية واشباع حاجات الجامعات الام بالاضافة الى اشباع حاجات الجامعات الاقليمية الى المخصصات الاستثمارية لتكوين اصولها الرأسمالية من مبانى واجهزة وتجهيزات ومعدات ووسائل نقل وغيرها من انماط الانفاق الاستثمارى.

وباعتبار ان الانفاق الجارى يجمع بنود انفاق كل من البابين الاول والثانى اى تمويل الاجور والمرتبات وما فى حكمها وتمويل المستلزمات السلعية والخدمية فنجد ان هذين البابين قد احتلا معا ٩٦٪ من اجمالى الميزانية فى عام ١٩٨١/٨٠ ثم اصبحا معا ٧٩٪ عام ١٩٩٥/٩٤ بعد ان كانا ٧٨٪ عام ١٩٨٦/٨٥ و٧٧٪ عام ١٩٩١/٩٠ و ٧٢٪ عام ١٩٩٣/٩٢ و ٧٧٪ عام ١٩٩٤/٩٣ ومن ثم فيلاحظ ان الانفاق الجارى بمجموع البابين الاول والثانى للميزانية قد انخفض بشكل ملموس ومعنوى خلال الاعوام من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٥/٩٤ وذلك لصالح الاستثمار فى الاصول الرأسمالية والتى تمول من الباب الثالث من الميزانية الا ان هذا الانفاق الجارى قد شهدمستوى شبه ثابت كمكون لميزانية الجامعات خلال الاعوام ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٤/٩٣ و ١٩٩٥/٩٤ وبأدنى مستوى عام ١٩٩٣/٩٢(انظر الجدولين رقمى (٥)، (٦)).

القسم الثانى

التمايز والتماثل فى نصيب كل جامعة من اجمالى ميزانية الجامعات

(أولا) التباين بين اجمالى ميزانيات الجامعات:

كظاهرة عامة فإن النسبة المئوية السنوية لميزانية كل جامعة تتصف نسبيا بالثبات عبر سنوات الفترة الزمنية من عام ١٩٨٦/٨٥ الى عام ١٩٩٥/٩٤ حيث يضيق كثيرا المدى الذى احتلته ميزانية كل جامعة كنسبة مئوية من اجمالى ميزانية الجامعات من سنة لاخرى. وذلك فيما عدا جامعة القاهرة التى اتسمت النسبة المئوية لميزانيتها بالتزايد من ١٧٪ عام ١٩٨٦/٨٥ الى حوالى ٢٧٪ عام ١٩٩٥/٩٤ (انظر جدول رقم (٢)).

اما بالنسبة لباقى الجامعات فيلاحظ ان جامعة الاسكندرية قد دارت نسبة ميزانيتها خلال الاعوام من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٥/٩٤ حول المدى من ١٢٪ الى ١٣٪ من اجمالى ميزانية الجامعات، وان جامعة عين شمس قد دارت حول نفس المدى خلال نفس الفترة فيما عدا عام ١٩٨٦/٨٥ حيث كانت نسبة ميزانيتها قرابة ١٥٪ من اجمالى ميزانية الجامعات فى هذا العام(انظر جدول رقم (٢)).

اما جامعة اسيوط فقد حصلت على حوالى ٩٪ من اجمالى ميزانية كل عام من الاعوام الثلاثة ١٩٩١/٩٠، ١٩٩٣/٩٢، ١٩٩٤/٩٣ فى حين ان تلك النسبة كانت حوالى ١٠٪ عام ١٩٨٦/٨٥ و ٧٪ عام ١٩٩٥/٩٤(انظر جدول رقم (٢)).

اما ميزانية جامعة طنطا فقد ثبتت نسبتها حول ٦٪ خلال الاعوام الثلاثة ١٩٩١/٩٠ و١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٤/٩٣ ثم وصلت الى ٤٪ عام ١٩٩٥/٩٤(انظر جدول رقم (٢)).

اما ميزانية جامعة المنصورة فقد دارت نسبتها حول ٩٪ من اجمالى ميزانية الجامعات فى اعوام ١٩٨٦/٨٥ و١٩٩١/٩٠ و١٩٩٣/٩٢ فى حين ثبت مستوى نسبتها حول ١٠٪ لكل عام من عامى ١٩٩٤/٩٣ و١٩٩٥/٩٤(انظر جدول رقم (٢)).

اما ميزانية جامعة الزقازيق فقد تراوحت نسبتها حول: ١٠٪ عامى ١٩٩٣/٩٢ و١٩٩٤/٩٣ و١١٪ عامى ١٩٨٦/٨٥ و١٩٩١/٩٠ فى حين لم تصل نسبتها الى ٨٪ عام ١٩٩٥/٩٤(انظر جدول رقم (٢)).

اما ميزانية جامعات الزقازيق والمنيا والمنوفية وقناة السويس فقد دارت نسبة ميزانية كل منها حول ٤٪ من اجمالى ميزانية الجامعات خلال الفترة من عام ١٩٨٦/٨٥ الى عام ١٩٩٥/٩٤. اما جامعة حلوان فقد دارت نسبة ميزانيتها حول من ٥٪ الى ٦٪ من اجمالى ميزانية الجامعات خلال الفترة نفسها(انظر جدول رقم (٢)).

وهكذا فقد احتفظ نصيب كل جامعة من اجمالى ميزانية الجامعات بمستوى شبه ثابت خلال الفترة محل الدراسة، الا ان شيوع تلك الظاهرة لاينفى استئثار جامعة القاهرة بالنصيب الاكبر من ميزانية الجامعات فقد استأثرت جامعة القاهرة بحوالى ربع ميزانية الجامعات ولاسيما خلال الاعوام الاخيرة ١٩٩٣/٩٢ و١٩٩٤/٩٣ و١٩٩٥/٩٤ ويليها فى الترتيب الاستئثارى تنازليا جامعات الاسكندرية وعين شمس والزقازيق ثم يليها جامعات المنصورة ثم اسيوط على الترتيب، اما جامعات حلوان وقناة السويس والمنوفية ثم المنيا فتمثل مجموعة متشابهة من حيث ما نالته كل منها من ميزانية كنسبة من اجمالى ميزانية الجامعات خلال الفترة محل التحليل(انظر جدول رقم (٢)).

وجدير بالذكر ان فقط ثلاث جامعات: القاهرة والاسكندرية وعين شمس (وهى فى الوقت نفسه يمكن اعتبارها الجامعات الام) من بين الاحدى عشرة جامعة المتاحة بياناتها قد اقترب ما تستأثر به معا بقرابة نصف اجمالى ميزانية الجامعات الاحدى عشرة بل انه فى عام ١٩٩٥/٩٤ حصلت تلك الجامعات الثلاثة معا على حوالى ٥٣٪ من اجمالى ميزانية الجامعات الاحدى عشرة، هذا فى حين ان جامعات ثلاثة: المنيا والمنوفية وقناة السويس قد حصلت معا على قرابة ١٠٪ فقط من اجمالى ميزانية الجامعات الاحدى عشرة فى كل عام من اعوام الفترة محل الدراسة وقد يرجع الامر فى هذا الخصوص الى الحداثة النسبية لتلك الجامعات مقارنة بالجامعات الام الثلاثة: القاهرة والاسكندرية وعين شمس(انظر جدول رقم (٢)).

وقد نالت ثلاث جامعات: اسيوط و المنصورة والزقازيق قرابة ٢٩٪ من اجمالى ميزانية الجامعات لكل عام من اعوام الفترة من عام ١٩٨٦/٨٥ الى عام ١٩٩٤/٩٣ فيما عدا عام ١٩٩٥/٩٤ حيث انخفضت نسبة نصيب الجامعات الثلاثة واصبحت ٢٤٪ من اجمالى ميزانية الجامعات فى ذلك العام(انظر جدول رقم (٢)).

(ثانيا) <u>التمايز والتماثل الزمنى فى ميزانية كل جامعة على حدة:</u>

مما يلفت النظر انه فى عام ١٩٩٥/٩٤ حدثت طفرة كبيرة فى ميزانية كل جامعة على حدة وذلك بالمقارنة بعام ١٩٨١/٨٠ ، فميزانية جامعة قناة السويس اصبح مستواها فى عام ١٩٩٥/٩٤ حوالى ٣٢ مرة قدر مستواها فى عام ١٩٨١/٨٠، كما ان جامعة المنيا اصبحت ميزانيتها فى عام ١٩٩٥/٩٤ حوالى ٢٣ مرة قدر ميزانيتها فى عام ١٩٨١/٨٠، اما جامعتى القاهرة و المنصورة فقد اصبحت ميزانية كل منها فى عام ١٩٩٥/٩٤ قرابة ٢١مرة قدر ميزانيتها فى عام ١٩٨١/٨٠، فى حين ان ميزانية جامعة المنوفية اصبحت فى عام ١٩٩٥/٩٤ حوالى ١٩ مرة قدر ميزانيتها فى عام ١٩٨١/٨٠(انظر جدول رقم (٣)).

اما ميزانية جامعتى عين شمس والاسكندرية فقد اصبحت فى عام ١٩٩٥/٩٤ حوالى ١٧ مرة و١٥ مرة على التوالى قدر ميزانية كل منها عام ١٩٨١/٨٠(انظر جدول رقم (٣)).

اما ميزانية جامعتى طنطا والزقازيق فقد وصلت ميزانية كل منها فى عام ١٩٩٥/٩٤ الى قرابة ١٣ مرة قدر ميزانية كل منها فى عام ١٩٨١/٨٠(انظر جدول رقم (٣)).

اما جامعتى اسيوط وحلوان فقد اصبحت ميزانية كل منها على حدة فى عام ١٩٩٥/٩٤ قدر ميزانيتها عام ١٩٨١/٨٠ حوالى ١١ مرة(انظر جدول رقم (٣)).

وجدير بالتنويه ان جامعات: اسيوط وطنطا والزقازيق قد عرفت ميزانية كل منها انخفاضا فى مستواها فى عام ١٩٩٥/٩٤ مقارنة بعام ١٩٨١/٨٠ بعد ان شهدت ميزانية كل منها تزايدا مضطردا خلال الفترة من عام ١٩٨٦/٨٥ الى عام ١٩٩٤/٩٣ اما بقية الجامعات الثمانية الاخرى فقد شهدت ميزانية كل منها استمرارا فى تزايدها المضطرد خلال كل عام من اعوام الفترة من عام ١٩٨٦/٨٥ الى عام ١٩٩٥/٩٤ وذلك مقارنة بعام ١٩٨١/٨٠(انظر جدول رقم (٣)).

(ثالثا) مدى التمايز أو التماثل بين تطور ميزانية كل جامعة فى مجاراة عوامل التضخم :

و التساؤل الذى يطرح نفسه فى هذا المقام يتعلق بمدى لحاق الزيادة التى طرأت بميزانية كل جامعة بالزيادة فى تكلفة المعيشة؟ وفى صياغة أخرى لهذا التساؤل: ما هى قدرة الزيادة التى طرأت على ما خصص من موارد مالية للجامعات فى المحافظة على القوة الشرائية لميزانية كل جامعة؟

الامر الذى تجيب عنه المقارنة بين الزيادة التى طرأت على ميزانية كل جامعة خلال الفترة محل الدراسة وبين الزيادة التى طرأت فى تكلفة المعيشة خلال نفس الفترة.

فالرقم القياسى لتكلفة المعيشة بالحضر (باستخدام عام ١٩٨٧/٨٦ كسنة اساس) يمثل مستواه فى عام ١٩٩٤ حوالى ٣,٣ مرة قدر مستواه فى عام ١٩٨٦ وبالريف اصبح الرقم القياسى لتكلفة المعيشة فى عام ١٩٩٤ حوالى ٣,١ مرة قدر مستواه فى عام ١٩٨٦.

وبالمقارنة بين التطور فى الرقم القياسى لتكلفة المعيشة بالتطور فى ميزانية كل جامعة على حدة من الجامعات الاحدى عشرة خلال الفترة من عام ١٩٨٦ الى عام ١٩٩٤ نجد ان: ميزانية جامعة القاهرة كانت الميزانية الاكثر حصانة ضد عوامل التضخم اذ ان مستواها فى عام ١٩٩٤ يمثل حوالى خمس مرات قدر مستواها فى عام ١٩٨٦ ويليها فى المناعة التضخمية ميزانية جامعة قناة السويس التى اصبح مستواها فى عام ١٩٩٤ حوالى ٤,٢ مرة قدر مستواها عام ١٩٨٦ اما جامعتى المنصورة والمنوفية فتأتى حصانة كل منها ضد عوامل التضخم فى المرتبة التالية اذ ان مستواهما فى عام ١٩٩٤ على الترتيب اصبح ٣,٩ مرة و٣,٧ مرة قدر مستوى ايا منهما فى عام ١٩٨٦(انظر الجدولين رقمى (٣)، (٤)).

اما جامعات الاسكندرية وعين شمس واسيوط وطنطا والزقازيق والمنيا وحلوان فقد اتسمت ميزانية كل منها بضعف قوتها الشرائية نتيجة ضعف حصانتها ضد عوامل التضخم لانخفاض مستوى الزيادة فيها عن مستوى الزيادة فى الرقم القياسى لتكلفة المعيشة خلال الفترة محل الدراسة.

فميزانية جامعة الاسكندرية لم تزد ميزانيتها فى عام ١٩٩٤ الا بمقدار ٣,٢ قدر مستواها فى عام ١٩٨٦ وجامعة اسيوط لم تزد ميزانيتها فى عام ١٩٩٤ الا بمقدار ٣,١ قدر مستواها فى عام ١٩٨٦ وميزانية جامعة الزقازيق لم تزد فى عام ١٩٩٤ الا بمقدار ٣,٠٤مرة قدر مستواها فى عام ١٩٨٦ وميزانية جامعة المنيا لم تزد فى عام ١٩٩٤ الا بمقدار ٢,٩٧ مرة قدر مستواها فى عام ١٩٨٦ وميزانية جامعة حلوان لم تزد فى عام ١٩٩٤ الا بمقدار ٢,٧٥ مرة قدر مستواها فى عام ١٩٨٦ وميزانية جامعة طنطا لم تزد فى عام ١٩٩٤ الا بمقدار ٢,٥ مرة قدر مستواها فى عام ١٩٨٦(انظر الجدولين رقمى (٣)، (٤)).

ومن ثم فإن ميزانية جامعة القاهرة تعتبر ميزانية عالية التحصين وميزانية جامعة قناة السويس تعتبر ميزانية جيدة التحصين اما ميزانيات كل من جامعتى المنصورة والمنوفية فتعتبر ميزانيات مقبولة التحصين ضد عوامل التضخم والتى يعبر عنها التطور بالزيادة فى الرقم القياسى لتكلفة المعيشة حضرا كان أم ريفا.

والجدير بالذكر ان ميزانية جامعة الاسكندرية فى تطورها خلال الفترة محل المقارنة لم تتماس وتطور الرقم القياسى لتكلفة المعيشة بالحضر على الرغم من وجودها بمحافظة حضرية، اما جامعة اسيوط فإن ميزانيتها فى تطورها المتزايد تماست و الرقم القياسى لتكلفة المعيشة بالريف دون الحضر، اما جامعات عين شمس وطنطا والزقازيق والمنيا وحلوان فلم يقترب مستوى الزيادة فى ميزانيتها فى عام ١٩٩٤ مقارنا بعام ١٩٨٦ بمستوى الزيادة فى الرقم القياسى لتكلفة المعيشة حضرا كان ام ريفا عن نفس الفترة، الامر الذى يتضح منه جليا ان ميزانية اربع جامعات فقط تزايدت قوتها الشرائية خلال الفترة محل الدراسة بينما ان ميزانية ثمانى جامعات تقلصت وتراجعت القوة الشرائية لميزانية كل منها وذلك على الرغم من ان اجمالى ميزانية الجامعات الاحدى عشرة قد اعتبر آنفا محصنا ضد فقدان قوته الشرائية، الا ان التحليل التفصيلى للامر يوضح جليا ان ذلك لم ينطبق الا على اربع جامعات فقط دون الجامعات الثمانية الاخرى(انظر الجدولين رقمى (٣)، (٤)).

جدول رقم (٧)

بيان بتطور ميزانية الباب الاول لكل جامعة من الجامعات المصرية

خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤ *

(القيمة بالالف جنيه)

السنوات / الجامعات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	١٧١٦٤	٦٣٧٥١	١٢٩٦٩٨	١٧٠٣٤٨	١٩٣٠٢٦	٢٣٨٩٠٤
الاسكندرية	١٢١٠١	٤٧٣٤٢	٩٩٢٩٧	١٢٤٦١٦	١٣٨٩٣٢	١٦٩٢٠٥
عين شمس	١٠٦٣٩	٤٥٤٨٦	٩٣٦٩٦	١٢٧٠٣٦	١٤٢٨٢٤	١٧١٨٥٩
اسيوط	٦٩٩٣	٢٩٣١٩	٥٥٣٧٨	٨٠٩٢٨	٩٢٩٤٩	٧٦٢٠٦
طنطا	٣٩٠٧	١٨٨٨٤	٣٨٢٧٤	٥٠٦٩٤	٥٦١٦٣	٤٧٦٨٢
المنصورة	٤٩٣٠	٢١٧٩٤	٤٦٢٨٨	٦٠٢٨٣	٦٨٠٢٦	٨٥٠٨٨
الزقازيق	٦٨٣٧	٣٩٠١٥	٨٨٨٥٥	١١٣٥٣٧	١٢٨٩٥٦	١٠٨١٤٥
المنيا	٢١٢٦	١٢٢١١	٢٤٣٦٢	٣٠٩٠٦	٣٥٢٣٦	٤٥٧٣٤
المنوفية	٢١٤٤	١٠٢٥٠	٢١٤١٣	٣١٢٠٤	٣٤٠٣٨	٤١١٥٧
قناة السويس	١٥١١	٨٧٤٦	١٩١٦٥	٢٨٣٦٩	٣٤٤٩٢	٤٤٩٤٧
حلوان	٦٨١٩	٢١٣٦٣	٣٥١٩٠	٤٥٣٢٥	٥٠٤١٥	٦١٦٨٥
اجمالى الميزانية	٧٥١٦٨	٣١٨١٦١	٦٥١٦١٦	٨٦٣٢٤٦	٩٧٥٠٥٧	١٠٩٠٦١٢

المصدر: وزارة التعليم، مركز دراسات و ابحاث التعليم العالى.

* لم تدرج الارقام الخاصة بجامعة الازهر لعدم توافرها.

القسم الثالث

تقويم مقارن لمدى حصانة كل باب من أبواب الميزانية وعلى مستوى كل جامعة

(أولا) الباب الاول للميزانية :

على الرغم من ضآلة نسبة ما حصلت عليه جامعة قناة السويس من اجمالى الباب الاول لميزانية الجامعات والذى لم يتعدى ٤٪ (انظر جدول رقم (٨))، الا ان مستوى الباب الاول لميزانية جامعة قناة السويس فى عام ١٩٩٥/٩٤ زاد قدر مستواه فى عام ١٩٨١/٨٠ بحوالى ثلاثون مرة (انظر جدول رقم (٩))، وينطبق نفس القول على جامعة المنيا التى تزايدت ميزانية الباب الاول بها بمقدار ٢٢ مرة فى عام ١٩٩٥/٩٤ مقارنة بعام ١٩٨١/٨٠ (انظر جدول رقم٩)) على الرغم من ان نصيب الباب الاول لهذه الجامعة لم يتجاوز ٤٪ من اجمالى الباب الاول للجامعات الاحدى عشرة محل الدراسة (انظر جدول رقم (٨)).

اما جامعات المنصورة والزقازيق وعين شمس فقد تزايدت ميزانية الباب الاول فى عام ١٩٩٥/٩٤ على التوالى بمقدار ١٧ مرة،و ١٦مرة، و١٦مرة وذلك مقارنة بعام ١٩٨١/٨٠ على الرغم ان نسبة ميزانية الباب الاول لجامعة المنصورة لم تتجاوز ٨٪، وان نسبة ميزانية الباب الاول لجامعة الزقازيق لم تتجاوز ١٠٪، وان نسبة ميزانية الباب الاول لجامعة عين شمس قد وصلت الى ١٦٪ من اجمالى ميزانية الباب الاول للجامعات فى عام ١٩٩٥/٩٤ (انظر الجدولين ارقام (٨) و (٩)).

وميزانية الباب الاول بجامعة المنوفية اصبحت ١٩ مرة فى عام ١٩٩٥/٩٤ قدر ميزانية هذا الباب فى عام ١٩٨١/٨٠ على الرغم ان ميزانية هذا الباب لتلك الجامعة لم يتجاوز ٤٪ من اجمالى ميزانية هذا الباب للاحدى عشرة جامعة (انظر الجدولين ارقام (٨) و(٩)).

اما جامعتى القاهرة والاسكندرية فقد اصبحت ميزانية الباب الاول لكل منهما على حدة ١٤ مرة فى عام ١٩٩٥/٩٤ قدر مستواها فى عام ١٩٨١/٨٠ وعلى الرغم من ان هذه الزيادة اقل بقليل من الزيادة فى مستوى اجمالى ميزانية الباب الاول للاحدى عشرة جامعة معا والذى حدث فى عام ١٩٩٥/٩٤ مقارنة بعام ١٩٨١/٨٠ (حوالى ١٥ مرة) الا ان نسبة ميزانية الباب الاول لجامعة القاهرة تمثل ٢٢٪ من اجمالى ميزانية هذا الباب فى عام ١٩٩٥/٩٤ للاحدى عشرة جامعة وان نسبة ميزانية الباب الاول لجامعة الاسكندرية فى هذا العام تمثل ١٦٪ من اجمالى ميزانية الاحدى عشرة جامعة فى نفس العام (انظر الجدولين ارقام (٨) و (٩)).

اما جامعات: طنطا واسيوط وحلوان فإن مستوى الباب الاول من ميزانية كل منها فى عام ١٩٩٥/٩٤ اصبح ١٢ مرة و١١ مرة و٩ مرات على التوالى، قدر مستوى كل منها فى عام ١٩٨١/٨٠ وذلك على الرغم من ان نسبة الباب الاول لكل جامعة منها فى عام ١٩٩٥/٩٤ على الترتيب: ٤٪ ، ٧٪ ، ٦٪ من اجمالى ميزانية الباب الاول للاحدى عشرة جامعة (انظر الجدولين ارقام (٨) و (٩)).

جدول رقم (٨)
تطور التوزيع النسبى للباب الاول من ميزانية كل جامعة
منسوبا الى اجمالى الباب الاول من ميزانية الجامعات
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤

السنوات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	٢٣	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٢
الاسكندرية	١٦	١٥	١٥	١٤	١٤	١٦
عين شمس	١٤	١٤	١٤	١٥	١٥	١٦
اسيوط	٩	٩	٨	٩	١٠	٧
طنطا	٥	٦	٦	٦	٦	٤
المنصورة	٧	٧	٧	٧	٧	٨
الزقازيق	٩	١٢	١٤	١٣	١٣	١٠
المنيا	٣	٤	٤	٤	٤	٤
المنوفية	٣	٣	٣	٤	٣	٤
قناة السويس	٢	٣	٣	٣	٤	٤
حلوان	٩	٧	٥	٥	٥	٦
اجمالى الميزانية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (٧).

التوزيع النسبى للباب الاول من ميزانية كل جامعة الى اجمالى ميزانية الباب الاول

80/1981

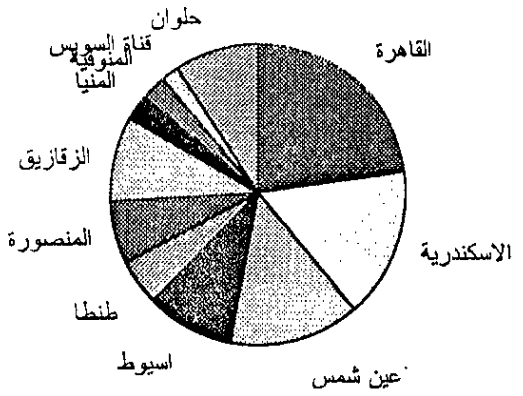

85/1986

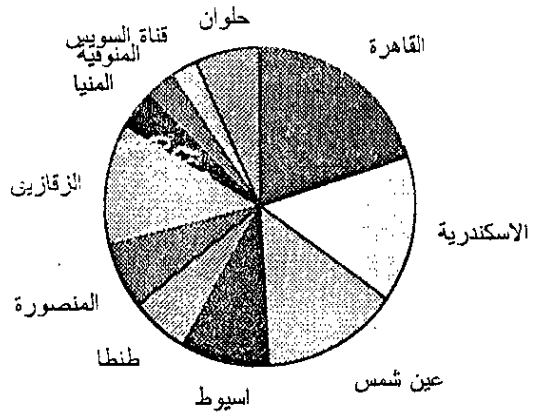

90/1991

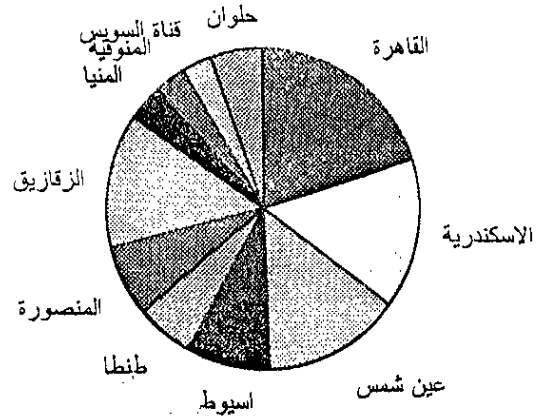

(تابع) التوزيع النسبى للباب الاول من ميزانية كل جامعة الى اجمالى ميزانية الباب الاول

92/1993

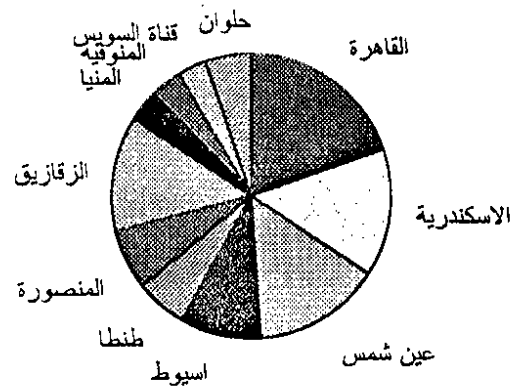

93/1994

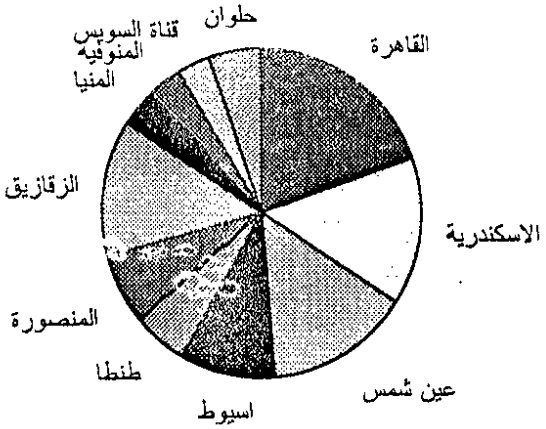

94/1995

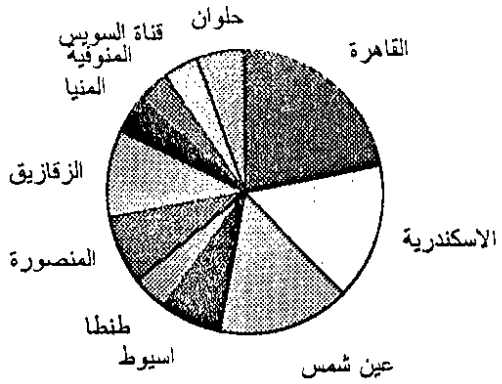

جدول رقم (٩)
تطور الرقم القياسى للباب الاول من ميزانية كل جامعة
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤
(باعتبار عام ١٩٨١/٨٠ سنة الاساس =١٠٠)

السنوات / الجامعات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	١٠٠	٣٧١	٧٥٦	٩٩٢	١١٢٥	١٣٩٢
الاسكندرية	١٠٠	٣٩١	٨٢١	١٠٣٠	١١٤٨	١٣٩٨
عين شمس	١٠٠	٤٢٨	٨٨١	١١٩٤	١٣٤٢	١٦١٥
اسيوط	١٠٠	٤١٩	٧٩٢	١١٥٧	١٣٢٩	١٠٩٠
طنطا	١٠٠	٤٨٣	٩٨٠	١٢٩٨	١٤٣٨	١٢٢١
المنصورة	١٠٠	٤٤٢	٩٣٩	١٢٢٣	١٣٨٠	١٧٢٦
الزقازيق	١٠٠	٥٧١	١٣٠٠	١٦٦١	١٨٨٦	١٥٨٢
المنيا	١٠٠	٥٧٥	١١٤٦	١٤٥٤	١٦٥٨	٢١٥٢
المنوفية	١٠٠	٤٧٨	٩٩٩	١٤٥٦	١٥٨٨	١٩٢٠
قناة السويس	١٠٠	٥٧٩	١٢٦٨	١٨٧٧	٢٢٨٣	٢٩٧٥
حلوان	١٠٠	٣١٣	٥١٦	٦٦٥	٧٣٩	٩٠٥
اجمالى الميزانية	١٠٠	٤٢٣	٨٦٧	١١٤٨	١٢٩٧	١٤٥١

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (٧).

تطور الميزانية بالجامعات المصرية (الباب الاول)

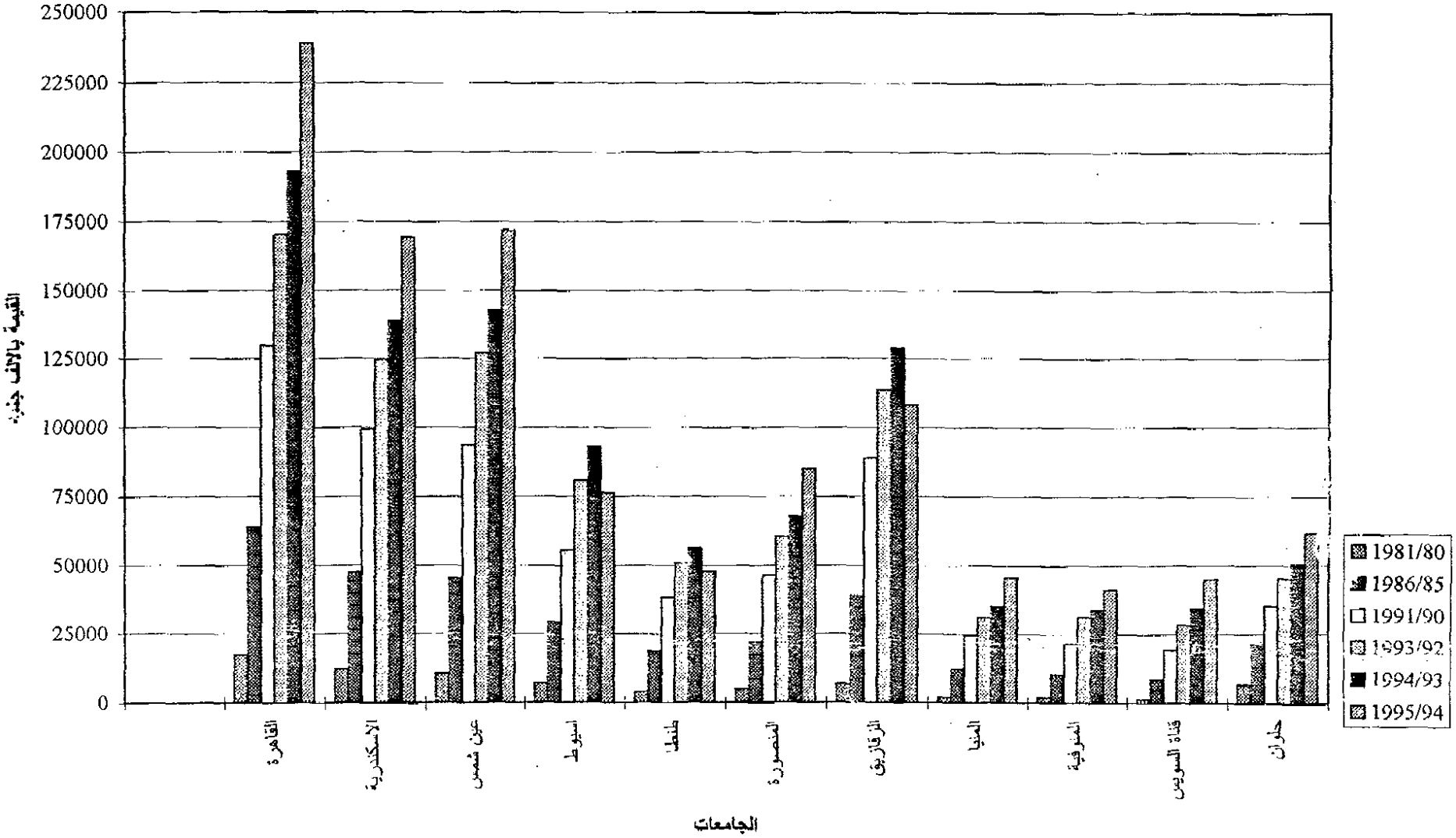

ومن ثم فإن هناك خمس جامعات: القاهرة والاسكندرية واسيوط وطنطا وحلوان مستوى الزيادة فى ميزانية الباب الاول لكل منها فى عام ١٩٩٥/٩٤ مقارنة بعام ١٩٨١/٨٠ اقل من نسبة الزيادة فى اجمالى الباب الاول للجامعات الاحدى عشرة وعن نفس عامى المقارنة، هذا فى حين ان ست جامعات : عين شمس والمنصورة والزقازيق و المنيا والمنوفية وقناة السويس نسبة الزيادة فى الباب الاول لكل منها فى عام ١٩٩٥/٩٤ مقارنة بعام ١٩٨١/٨٠ اكثر من نسبة الزيادة التى لحقت بإجمالى الباب الاول بميزانية الاحدى عشرة جامعة (انظر الجدولين ارقام (٨) و (٩)).

ومن الملاحظ ان الثلاث جامعات الام : القاهرة والاسكندرية وعين شمس قد حصلت معا على ٥٤٪ من اجمالى الباب الاول لميزانية الجامعات فى عام ١٩٩٥/٩٤ وكانت هذه النسبة ٤٩٪ فى كل سنة من سنوات الفترة من عام ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣ [illegible] الجامعات المتوطنة بالقاهرة العاصمة [illegible]

اما مقارنة مستوى ما خصص للباب الاول من الميزانية فى عام ١٩٩٤/٩٣ بما خصص بعام ١٩٨٦/٨٥ لجامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس واسيوط وطنطا والمنصورة والمنيا وحلوان (٣,١٣ مرة، ٢,٩٤ مرة، ٣,١٤ مرة، ٣,١٧ مرة، ٢,٩٨ مرة، ٣,١٢ مرة، ٢,٨٨ مرة، ٢,٣٩ مرة على التوالى) فان ذلك المقارنة لتوكد عدم حصانة ما خصص من الباب الاول من ميزانية كل جامعة من تلك الجامعات الثمانية ضد عوامل التضخم مما يدل دلالة لاشك فيها على ضعف القوة الشرائية لميزانية الباب الاول بتلك الجامعات، ولاشك ان ذلك انما يمثل انعكاسا لضعف القوة الشرائية لما خصص لاجمالى الباب الاول على المستوى الاجمالى لميزانية الجامعات من حيث أن مستوى هذا الباب على مستوى الجامعات ككل يمثل فى عام ١٩٩٤/١٩٩٣ حوالى ٣,٠٧ مرة قدر مستواه فى عام ١٩٨٦/١٩٨٥ فى حين ان الرقم القياسي لتكلفة المعيشة بالحضر اصبح ٣,٣ مرة عام ١٩٩٤/١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/١٩٨٥ بالريف ٣,١ مرة فى عام ١٩٩٤/١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/١٩٨٥ (أنظر الجدولين أرقام (٤)، (٩)) .

(ثانيا) الباب الثانى للميزانية :

للباب الثانى من الميزانية اهمية خاصة اذ ان بنوده تخصص للانفاق على المستلزمات السلعية والخدمية اللازمة لتشغيل المنشأة محل التخصيص ولاشك أن بنود هذا الباب بصفة عامة من العوامل المؤثرة فى مدى فاعلية وكفاءة أداء أى منشأة من المنشآت تجارية كانت ام زراعية ام صناعية ، خدمية كانت ام سلعية ، تسعى او لا تسعى للربح ومن ثم فمدى كفاية وكفاءة ما يرد من مخصصات بهذا الباب يؤثر وبشكل مباشر سلبيا او ايجابيا فى مستوى جودة الاداء وبالتالى يؤثر مباشرة على مستوى جودة ما ينتظر الحصول عليه من مخرجات كنواتج لعمليات التشغيل .

و يلاحظة أن تطور ما خصص بالباب الثانى من ميزانية جامعة المنصورة فى عام ١٩٩٥/١٩٩٤ يمثل اربعة وعشرون مرة قدر ما خصص لها فى عام ١٩٨١/١٩٨٠ ويلى جامعة المنصورة فى هذا الامر جامعة القاهرة (عشرون مرة) ثم جامعة قناة السويس (ثمانية عشر مرة) ثم جامعة المنوفية (خمسة عشر مرة) ومن ثم فمستوى تطور ميزانيات الباب الثانى الخاص بكل جامعة من تلك الجامعات الاربعة يفوق مستوى تطور هذا الباب على مستوى اجمالى ميزانية الجامعات جميعا حيث ان مستوى هذا الباب باجمالى ميزانية الجامعات معا يعادل ثلاثة عشر مرة فى عام ١٩٩٥/١٩٩٤ قدر مستواه فى عام ١٩٨١/١٩٨٠ (أنظر الجدول رقم (١٢)) .

اما جامعتى عين شمس والمنيا فان تطور مستوى الباب الثانى لميزانية كل منهما فى عام ١٩٩٥/١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٨١/١٩٨٠ يعادل تطور مستوى الباب الثانى لإجمالى ميزانية الجامعات جميعا (ثلاثة عشرة مرة) (أنظر الجدول (١٢)) .

اما مقارنة مخصصات الباب الثانى لعام ١٩٩٥/١٩٩٤ بمخصصات هذا الباب لعام ١٩٨١/١٩٨٠ فتوضح إنخفاض مستوى تطور هذا الباب الى مستوى اقل من مستوى تطوره بإجمالى ميزانية الجامعات وذلك بالنسبة لجامعات الاسكندرية (اثنتى عشر مرة) ، وطنطا (سبعة مرات) ، وأسيوط (خمسة مرات) والزقازيق (ثمانية مرات) وحلوان (ثمانية مرات) ، (أنظر جدول رقم (١٢)) .

جدول رقم (١٠)
بيان بتطور ميزانية الباب الثانى بكل جامعة من الجامعات المصرية
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤ *
(القيمة بالالف جنيه)

السنوات / الجامعات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	٦٨٢٣	٢٠٠٠	٣٧٧١٠	٩١٩٧٣	١١٩٤٠٠	١٣٧٨٦٣
الاسكندرية	٤٨٢٧	١٢٥٧٨	١٩٤٤٢	٣٠٠٦٠	٤٩٤٤٠	٥٥٧٧٩
عين شمس	٤٢٠١	١٧٧٨٥	٢٣٨٦١	٣٦١٢٧	٤٥٠٩٤	٥٣٢٧٥
اسيوط	٣٧٤٥	١١٥٢٢	١٨٠٨٣	٢٤٩٨٧	٣٦٧١٨	١٨٢٤٨
طنطا	١٩٣٨	٧٩٨٠	١٢٠٠٣	١٧١٢٩	٢٣٢٤٣	١٣٢١٠
المنصورة	٢٧٣٠	١٠٢٦٣	١٨٨٢٨	٤٠٩٩٦	٥٨٨٧١	٦٦٤٩٩
الزقازيق	٣١٢٢	١٠٧٤٧	١٥٧٩٠	٢٩٩٠٤	٢٩٩٨٩	١٥٣٧٩
المنيا	١٢٨٢	٣٨٩٩	٧١٥٤	١٠٦٨٩	١٤٠٤٥	١٦١٢٥
المنوفية	١٠٢٩	٣٤٣١	٦٥٧٣	١٠٣٤٢	١٣٦٠٨	١٥٥٤٢
قناة السويس	٧٨٨	٣٠٦٩	٥٥٣٦	٧٣٧٩	١١٢٧٥	١٤١٦٢
حلوان	٢٢٥٥	٥٥٠٦	٦٥٨٨	٨٥٥٥	٩٧٠١	١٠٩٣٩
اجمالى الميزانية	٣٢٧٤٠	٨٨٧٨٠	١٧١٥٦٨	٣٠١١٤١	٤١١٣٨٤	٤١٧٠٢١

المصدر: وزارة التعليم، مركز دراسات و ابحاث التعليم العالى.
* لم تدرج الارقام الخاصة بجامعة الازهر لعدم توافرها.

جدول رقم (١١)
تطور التوزيع النسبى للباب الثانى من ميزانية كل جامعة
منسوبا الى اجمالى الباب الثانى من ميزانية الجامعات
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤

السنوات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	٢١	٢	٢٢	٣١	٢٩	٣٣
الاسكندرية	١٥	١٤	١١	١٠	١٢	١٣
عين شمس	١٣	٢٠	١٤	١٢	١١	١٣
اسيوط	١١	١٣	١١	٨	٩	٤
طنطا	٦	٩	٧	٦	٦	٣
المنصورة	٨	١٢	١١	١٤	١٤	١٦
الزقازيق	١٠	١٢	٩	٨	٧	٤.
المنيا	٤	٤	٤	٤	٣	٤
المنوفية	٣	٤	٤	٣	٣	٤
قناة السويس	٢	٣	٣	٢	٣	٣
حلوان	٧	٦	٤	٣	٢	٣
اجمالى الميزانية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (١٠).

التوزيع النسبى للباب الثانى من ميزانية كل جامعة منسوبا الى اجمالى ميزانية الباب الثانى

80/1981

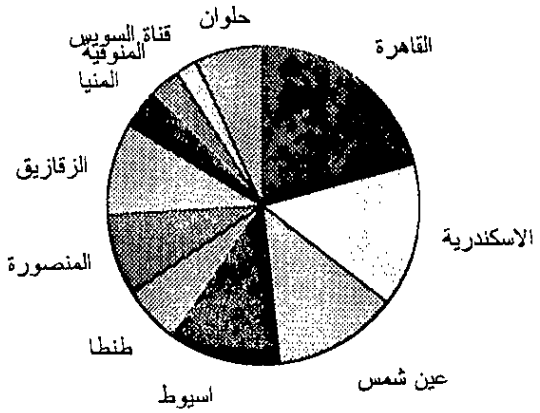

85/1986

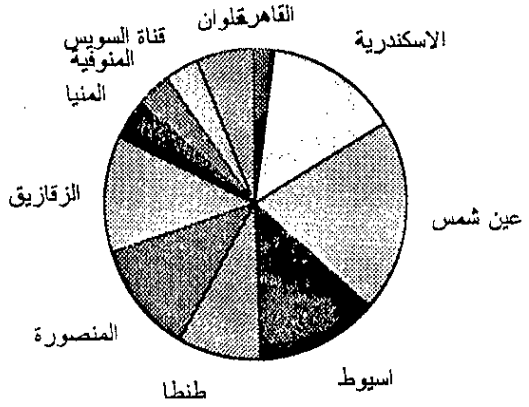

90/1991

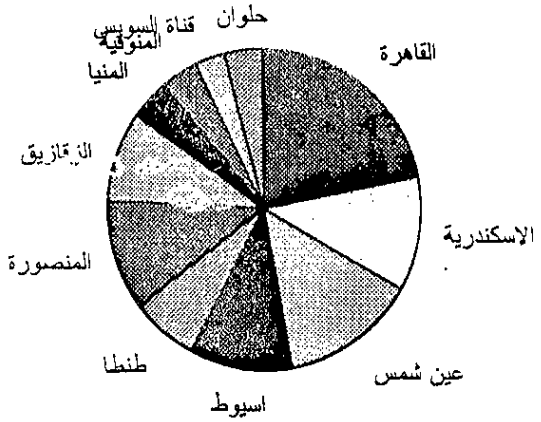

(تابع) التوزيع النسبى للباب الثانى من ميزانية كل جامعة مضموما الى اجمالى ميزانية الباب الثانى

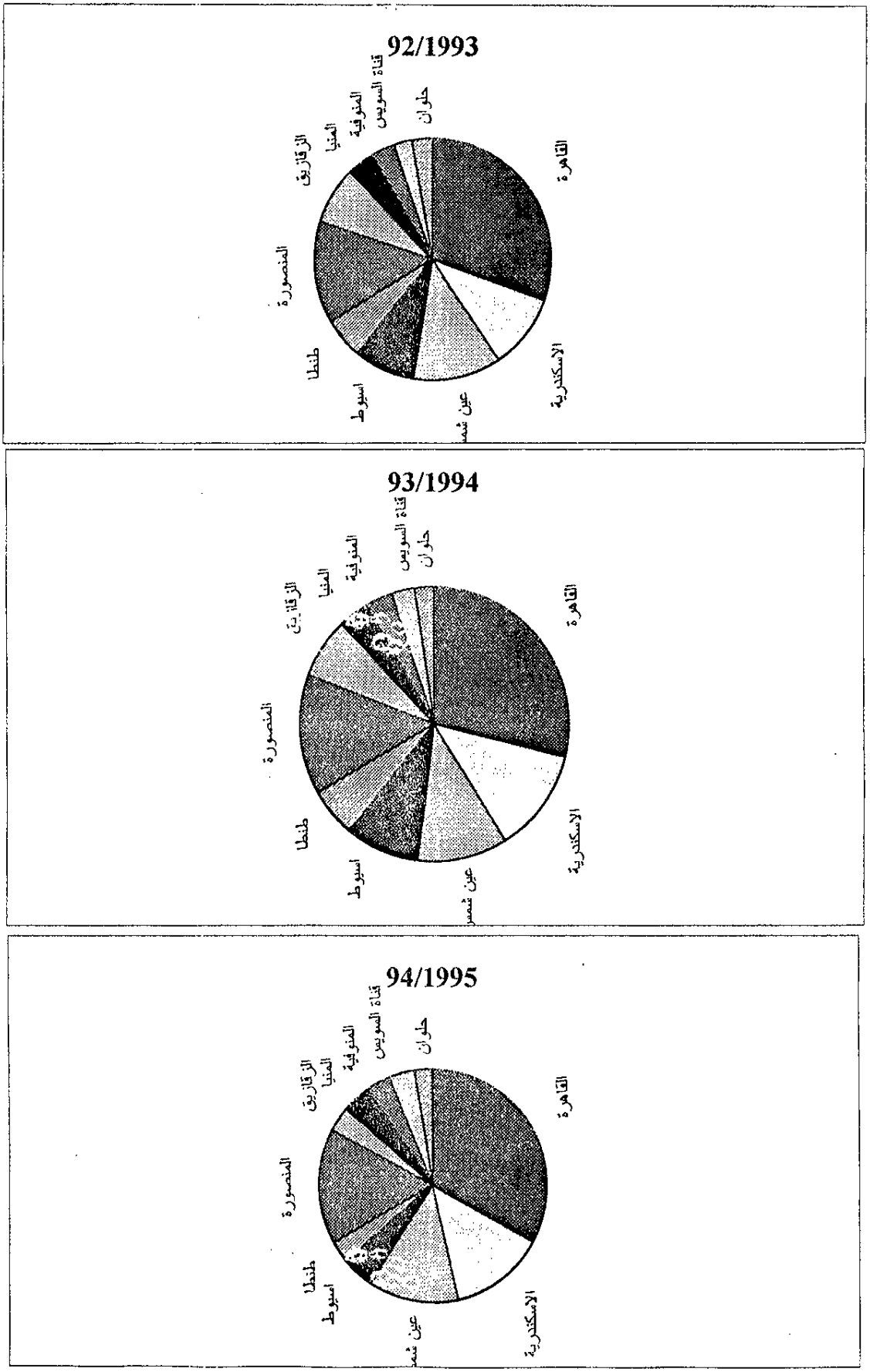

جدول رقم (١٢)

تطور الرقم القياسى للباب الثانى من ميزانية كل جامعة
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤
(باعتبار عام ١٩٨١/٨٠ سنة الاساس =١٠٠)

السنوات / الجامعات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	١٠٠	٢٩	٥٥٣	١٣٤٨	١٧٥٠	٢٠٢١
الاسكندرية	١٠٠	٢٦١	٤٠٣	٦٢٣	١٠٢٤	١١٥٦
عين شمس	١٠٠	٤٢٣	٥٦٨	٨٦٠	١٠٧٣	١٢٦٨
اسيوط	١٠٠	٣٠٨	٤٨٣	٦٦٧	٩٨٠	٤٨٧
طنطا	١٠٠	٤١٢	٦١٩	٨٨٤	١١٩٩	٦٨٢
المنصورة	١٠٠	٣٧٦	٦٩٠	١٥٠٢	٢١٥٦	٢٤٣٦
الزقازيق	١٠٠	٣٤٤	٥٠٦	٧٣٤	٩٦٠	٤٩٣
المنيا	١٠٠	٣٠٤	٥٥٨	٨٣٤	١٠٩٦	١٢٥٨
المنوفية	١٠٠	٣٣٣	٦٣٩	١٠٠٥	١٣٢٢	١٥١٠
قناة السويس	١٠٠	٣٨٩	٧٠٣	٩٣٦	١٤٣١	١٧٩٧
حلوان	١٠٠	٢٤٤	٢٩٢	٣٧٩	٤٣٠	٤٨٥
اجمالى الميزانية	١٠٠	٢٧١	٥٢٤	٩٢٠	١٢٥٧	١٢٧٤

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (١٠).

تطور الميزانية بالجامعات المصرية (الباب الثانى)

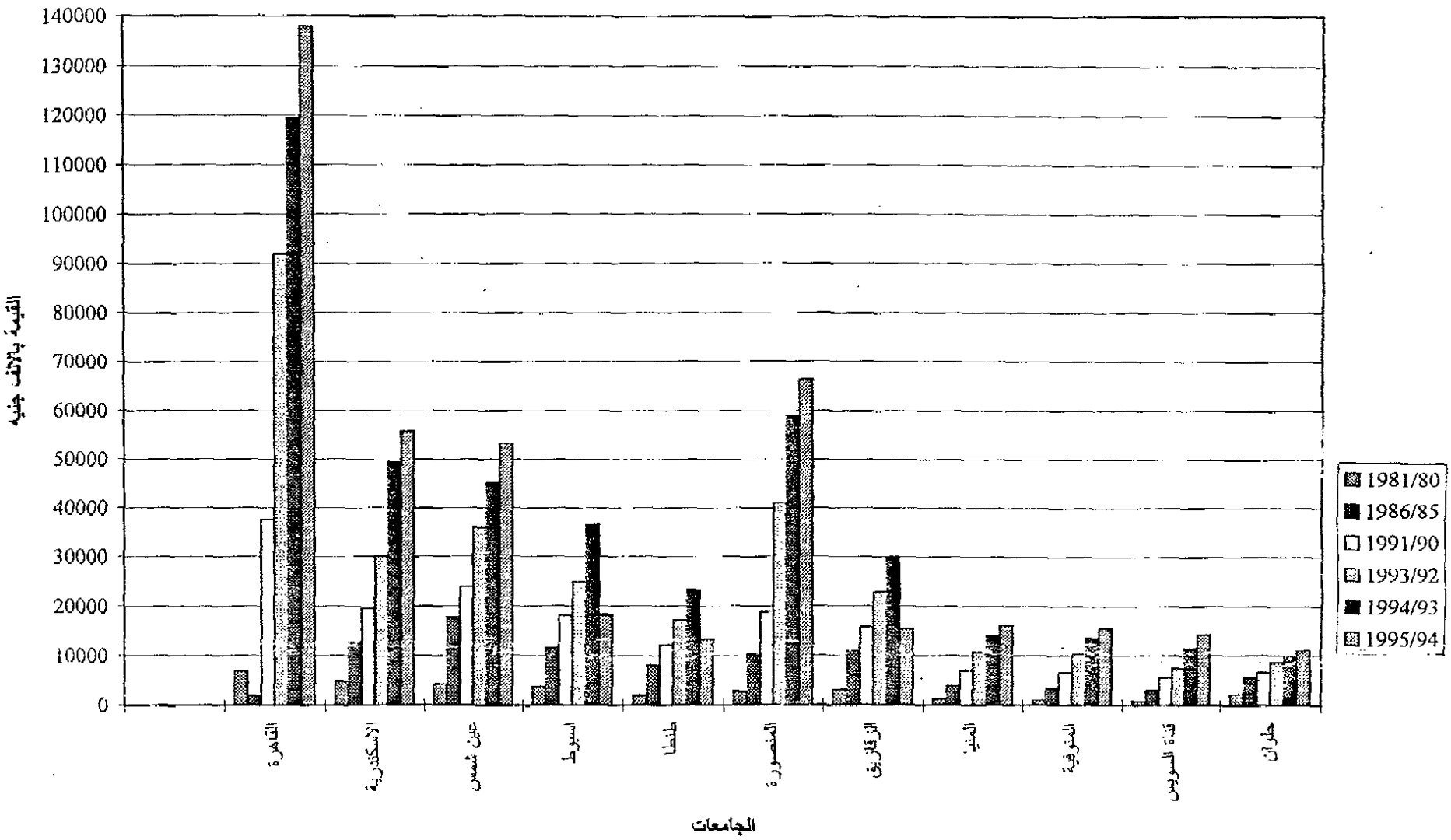

أما من ناحية الاهمية النسبية لما يخصص لكل جامعة من الباب الثانى من ميزانيتها فيلاحظ ان لجامعة القاهرة الحظوة فى هذا الشأن على مدار السنوات محل الدراسة حيث بلغ نصيبها فى عام ١٩٩٥/١٩٩٤ ما نسبته ٣٣٪ من اجمالى الباب الثانى لميزانية الجامعات جميعا، ويليها جامعة المنصورة حيث بلغ ما خصص لها فى عام ١٩٩٥/٩٤ ما مقداره ١٦٪ من اجمالى ميزانية الباب الثانى للجامعات وتلاهما جامعتى الاسكندرية وعين شمس بنسب متساوية (١٣٪ لكل منها) ، (أنظر جدول رقم (١١)) .

وقد بلغ نصيب الجامعات الثلاثة الام : القاهرة ،و الاسكندرية ، وعين شمس من اجمالى الباب الثاني لميزانية الجامعات ما نسبتة ٤٧٪ (عام ١٩٩١/٩٠) ، ٥٣٪ (عام ١٩٩٣/١٩٩٢) ،٥٢٪ (عام ١٩٩٤/٩٣) و٥٩٪ (عام ١٩٩٥/٩٤) ، (أنظر الجدول رقم (١١)) .

وقد بلغ نصيب جامعات الدلتا : المنصورة والزقازيق والمنوفية فقد حصلت معا من إجمالى الباب الثانى للجامعات جميعا على ٢٧٪ فى عام ١٩٨١/٨٠ و ٣٧٪ فى عام ١٩٨٦/٨٥ و٣١٪ فى عامى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٣/٩٢ و ٣٠٪ فى عام ١٩٩٤/٩٣ ، وعلى ٢٧٪ فى عام ١٩٩٥/٩٤ (أنظر الجدول رقم (١١)) .

أم جامعتى الصعيد : المنيا و أسيوط فقد تناقص ما خصص لهما معا من الباب الثانى لميزانية الجامعات على مدار سنوات الفترة محل الدراسة من ١٧٪ عام ١٩٨٦/٨٥ الى ١٥٪ عام ١٩٩١/٩٠ الى ١٢٪ عام ١٩٩٣/٩٢ وايضا ١٢٪ عام ١٩٩٤/٩٣ ثم الى ٨٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٤ (أنظر جدول رقم (١١)) .

أما عن مدى مسايرة تطور ما خصص لكل جامعة من الباب الثانى للتطور فى تكلفة المعيشة وبالتالى قدرة المخصص لكل جامعة من هذا الباب على مواجهة عوامل التضخم أى قدرة المخصص لكل جامعة على الاحتفاظ بقوة شرائية إن لم يزد منها، فنلاحظ ان اجمالى ما خصص من الباب الثانى للجامعات جميعا قد تم تحصينه بقوة ضد عوامل التضخم إذ أن مستوى ما خصص للجامعات الاحدى عشر فى عام ١٩٩٥/٩٤ يمثل ٤,٦٤ مرة قدر ما خصص عام ١٩٨٦/٨٥ فى حين ان تكلفة المعيشة فى عام ١٩٩٥/١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٨٥/ ١٩٨٦ قد إزدادات بمقدار ٣,٣ مرة بالحضر و٣,١ مرة بالريف (أنظر الجدولين أرقام (٤) ، (١٢)) .

ويعتبر أن ما خصص لجامعة المنصورة من باب ثانى قد أكتسب حصانة قوية ضد عوامل التضخم إذ ان ما خصص فى عام ١٩٩٥/١٩٩٤ يمثل ٥,٧٣ مرة قدر ما خصص عام ١٩٨٦/١٩٨٥ وهو رقم يتجاوز مستوى التطور فى تكلفة المعيشة سواء بالحضر أو بالريف (أنظر جدولين أرقام (٤) ، (١٢)) .

أما ما خصص لجامعتى الاسكندرية والمنوفية من باب ثانى فقد إكتسب حصانة جيدة المستوى ضد عوامل التضخم حيث أن مستوى ما خصص من باب ثانى فى عام ١٩٩٥/١٩٩٤ يمثل ٣,٩٢ مرة و ٣,٩٧ مرة على التوالى قدر مستوى ما خصص لكل من الجامعتين عام ١٩٨٦/١٩٨٥ (أنظر جدولين أرقام (٤) ، (١٢)) .

وقد أكتسب ما خصص لجامعتى المنيا وقناة السويس من الباب الثانى حصانة مقبولة ضد عوامل التضخم حيث تجاوز بقليل مستوى تطور تكلفة المعيشة وذلك حيث ان ما خصص لكل منها على الترتيب فى عام ١٩٩٤/١٩٩٥ حوالى ٣,٦١ مرة و٣,٦٨ مرة على التوالى قدر ما خصص لهما من باب ثانى فى عام ١٩٨٥/١٩٨٦ (أنظر الجدولين أرقام (٤) و(١٢)).

وبدراسة تطورما خصص من باب ثانى لجامعات : عين شمس وأسيوط وطنطا والزقازيق وحلوان فى عام ١٩٩٤/١٩٩٥ مقارنة بعام ١٩٨٥/١٩٨٦فقد أتسم بضعف فى قوته الشرائية، حيث ان مستوى الزيادة فى مستوى المخصص من الباب الثاني لكل جامعة من تلك الجامعات على الترتيب (٢,٥٤ مرة ، ٣,١٨ مرة ، ٢,٩١ مرة ، ٢,٧٩ مرة ، ١,٧٦ مرة) كان أقل من مستوى الزيادة فى تكلفة المعيشة التى حدثت فى عام ١٩٩٤/١٩٩٥ مقارنة بعام ١٩٨٥/١٩٨٦ (٣,٣ مرة بالحضر و ٣,١مرة بالريف) ،
(أنظر جدولين أرقام (٤) و (١٢)) .

ومقارنة البيانات الواردة بالجداول أرقام (٤) ، (٩) ،(١٢) يتضح منها أنه على الرغم من عدم حصانة ما خصص للباب الاول لكافة الجامعات ضد عوامل التضخم فإن ما خصص من باب الثانى على مستوى الجامعات قد اتسم على العكس بتزايد فى قوته الشرائية وأنه فى الوقت الذى أتسم فيه ما خصص من باب أول بعدم الحصانة وعدم المناعة ضد الارتفاع فى تكلفة المعيشة وذلك بالنسبة لثمانية جامعات : القاهرة ، الاسكندرية ، عين شمس ، اسيوط ، طنطا ، المنصورة ، المنيا ، وحلوان فإن ما أتسم بعدم الحصانة فيما خصص من باب ثانى كان من نصيب خمسة جامعات : عين شمس وأسيوط، طنطا ، الزقازيق ،حلوان ، على ذلك فقد أصيبت جامعات أربعة : عين شمس وأسيوط وطنطا وحلوان بوهن فى القوة الشرائية لما خصص لكل منها سواء من باب أول أو من باب ثانى .

وفى واقع الآمر فإن ميزانية الباب الاول للجامعات الثمانية التى لم تحصن مناعة ضد عوامل التضخم إنما تمثل ترديا فى القوة الشرائية لما خصص لإثابة عنصر العمل الجامعي بمختلف فئاته من أعضاء هيئات علمية وفئات علمية أخرى مساعدة بالإضافة الى العاملين بأجهزة الدعم الفني و الإداري بتلك الجامعات الثمانية وهو ما يمكن ان يعتبر بمثابة نقص فى الدخول الحقيقية للعمالة بالمنظومة الجامعية لتلك الثماني جامعات .

أما الجامعات الخمسة التى أصيبت بوهن فى القوة الشرائية لما خصص لها من باب ثاني توجه بنوده للانفاق على المشتريات من مستلزمات سلعية وخدمية فإدراك مدى تأثير هذا الوهن على كفاية وكفاءة فعالية أداء المنظومة الجامعية بتلك الجامعات الخمسة غنى عن السرد اللهم إلا إذا كان هناك مصادر أخرى للتمويل التعويضى لما أصاب مخصصات الموازنة الحكومية لتلك الجامعات الخمسة للإنفاق على بنود الباب الثاني .

ويزداد الامر وطأة من حيث تأثير الوهن فى القدرة الشرائية للاموال المخصصة بميزانية الباب الاول والباب الثاني على كفاية وكفاءة فعالية أداء الجامعات الاربعة لانشطتها وعملياتها التعليمية فى إختفاء القيم المعرفية على ما لديها من طلاب إلا إذا كان هناك تمويل يأتي من مصادر أخرى لتلك الجامعات الاربعة يمكن ان يلعب دورا تمويليا تعويضيا للمحافظة على القوة الشرائية لبنود البابين الاول والثاني معا إن لم يعضدها بالزيادة وذلك حفاظا على إعتبارات ضمان جودة تشغيل المنظومة الجامعية بها وبالتالي الحفاظ على اعتبارات ضمان جودة ما تنتجه تلك المنظومة من خريجين ، وهو الامر الذى يتأكد بطبيعة الحال إذا ما أتيحت بيانات ذات دلالة فى هذا الصدد .

(ثالثا) : الباب الثالث للميزانية :

يحتوى الباب الثالث على بنود الإنفاق الاستثماري على الأصول من السلع ذات الطبيعة الرأسمالية أي تلك السلع التي لا تستنفذ بالاستهلاك العمري أو الفني إلا في المدى المتوسط أو الأجل الطويل.

وقد تطور إجمالي ميزانية الباب الثالث لكافة الجامعات بمقدار ١٣١ مرة في عام ١٩٩٥/١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٨١/١٩٨٠ (أنظر الجداول أرقام (١٣) ،(١٤) ، (١٥)) .

فإذا أخذنا التطور المذكور بعاليه لإجمالي ميزانية الباب الثالث كمرجع لتقويم التطور في ميزانية الباب الثالث لكل جامعة وذلك بمقارنة مستواه في عام ١٩٩٥/٩٤ بمستواه في عام ١٩٨١/١٩٨٠ فنجد أن مستوى هذا الباب بجامعات القاهرة ،الإسكندرية ، عين شمس ، أسيوط ، حلوان قد تطور بمستوى أعلى من تطور مستواه على مستوى الجامعات ككل حيث اصبح في عام ١٩٩٥/٩٤ مقارنة بعام ١٩٨١/١٩٨٠ حوالي ٢١٣٨ مرة بجامعة القاهرة و٥٨٣ مرة بجامعة الإسكندرية و١٩٥ مرة لجامعة عين شمس و٨٦٠ مرة بجامعة أسيوط و ١٨٣٣ مرة بجامعة حلوان (أنظر الجداول أرقام (١٣) ،(١٤) ، (١٥)).

إلا أن هذا التطور عالي المستوى في الباب الثالث بكل جامعة من تلك الجامعات الخمس لم يساهم في دعم الحصانة ضد عوامل التضخم وبالتالي لم يساهم في دعم القدرة الشرائية للمخصص من بنود الباب الثالث لجامعة عين شمس ولجامعة أسيوط وذلك إذا علم أن ما خصص من بنود لهذا الباب بهاتين الجامعتين في عام ١٩٩٤/١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/١٩٨٥ يزيد عن ٢,٣٣ مرة و ٢,٤٦ مرة في حين أن الرقم القياسي لتكلفة المعيشة في عام ١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٨٦ قد زاد بمقدار ٣,٣ مرة بالحضر و ٣,١ مرة بالريف (أنظر الجدولين رقمي (٤) و (١٥)) .

أما بالنسبة لجامعات القاهرة والإسكندرية وحلوان فان تطور المخصص من الباب الثالث لكل جامعة منها في عام ١٩٩٤/١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/١٩٨٥ استطاع أن يضمن تحصينا عاليا ضد عوامل التضخم بل وأدى لزيادة القدرة الشرائية من السلع الرأسمالية لكل جامعة من تلك الجامعات الثلاثة حيث أن مستوى الباب الثالث في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ حوالي ٤,٠٥ مرة و ٣,٧٨ مرة و ٥,٤٥ مرة على التوالي وهى أرقام تفوق الزيادة في مستوى الرقم القياسي لتكلفة المعيشة في عام ١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٨٦ (٣,٣ مرة بالحضر و ٣,١ مرة بالريف) (أنظر الجدولين رقمي (٤) و (١٥)).

جدول رقم (١٣)
بيان بتطور ميزانية الباب الثالث بكل جامعة من الجامعات المصرية
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤ *
(القيمة بالالف جنيه)

السنوات / الجامعات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	٤٠	٢٣٣٤٢	٦٤١٧٣	١٠٩٨٥١	٩٤٦٣٦	٨٥٥٠٠
الاسكندرية	٤١	٧٣٨٠	١١٨٥٠	٣٢٣٥٠	٢٧٨٩٧	٢٣٨٩٧
عين شمس	١٢٠	١٠٧٤٧	١٤٥٠٠	٢٧٧٧٤	٢٥٠٦٤	٢٣٥٠٠
اسيوط	٢٩	١٠٤٧٩	١٦٢٨٤	٢٩٩٥٠	٢٥٧٤٠	٢٥٣٠٠
طنطا	٢٤٤	١١١٩٢	٨٠٨٦	٢١٦٠٩	١٧٩٢٤	١٨٢٠٠
المنصورة	٨٥٧	١١٥٥٠	٣٤٥٠٩	٣٢٥١٤	٣١٠٦٩	٢٨٥٠٠
الزقازيق	٣٠٨	٨٠٠٠	١٣١٨٠	٢٣٢٥١	١٩٥٤٨	٢٠٠٠٠
المنيا		٤٧٠٠	٩٧٨٩	١٧٢٥٠	١٤٤٥٦	١٤٥٠٠
المنوفية	٥٣٣	٥١٠٠	١٣٧٣٠	٢٥٦٥٢	٢١٢٤٩	٢١٣٠٠
قناة السويس	٢٥٧	٧٠٠٠	٢٢٤٩٠	٣٧٢١٢	٣٣٢٣٨	٣١٣٠٠
حلوان	١٥	٥٠٠٠	٢٦٠٤٠	٣١٢٨٠	٢٧٢٥٢	٢٧٥٠٠
اجمالى الميزانية	٢٤٤٥	١٠٤٤٩٠	٢٣٤٦٣١	٣٨٨٦٩٣	٣٣٨٠٧٣	٣١٩٤٩٧

المصدر: وزارة التعليم، مركز دراسات و ابحاث التعليم العالى.
* لم تدرج الارقام الخاصة بجامعة الازهر لعدم توافرها.

جدول رقم (١٤)

تطور التوزيع النسبى للباب الثالث من ميزانية كل جامعة منسوبا الى اجمالى الباب الثالث من ميزانية الجامعات خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤

السنوات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	٢	٢٢	٢٧	٢٨	٢٨	٢٧
الاسكندرية	٢	٧	٥	٨	٨	٧
عين شمس	٥	١٠	٦	٧	٧	٧
اسيوط	١	١٠	٧	٨	٨	٨
طنطا	١٠	١١	٣	٦	٥	٦
المنصورة	٣٥	١١	١٥	٨	٩	٩
الزقازيق	١٣	٨	٦	٦	٦	٦
المنيا	٠	٤	٤	٤	٤	٥
المنوفية	٢٢	٥	٦	٧	٦	٧
قناة السويس	١١	٧	١٠	١٠	١٠	١٠
حلوان	١	٥	١١	٨	٨	٩
اجمالى الميزانية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (١٣).

التوزيع النسبى للباب الثالث من ميزانية كل جامعة منسوبا الى اجمالى ميزانية الباب الثالث

80/1981

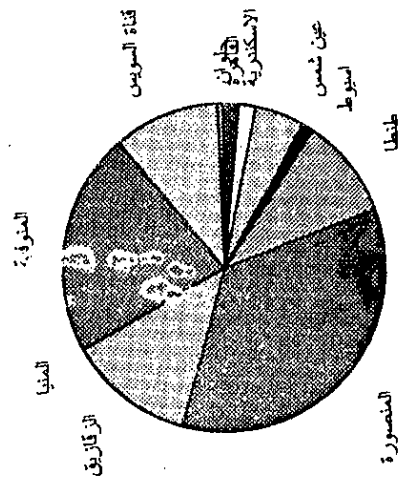

85/1986

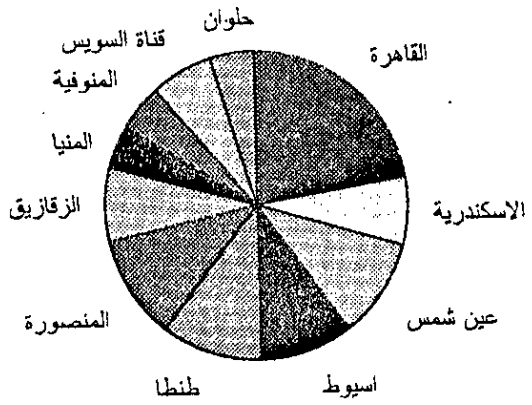

90/1991

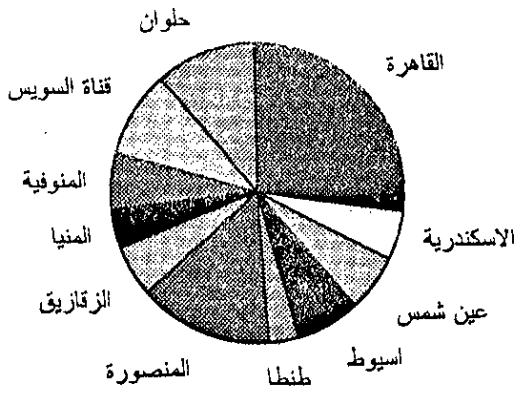

(تابع) التوزيع النسبى للباب الثالث من ميزانية كل جامعة منسوبا الى اجمالى ميزانية الباب الثالث

92/1993

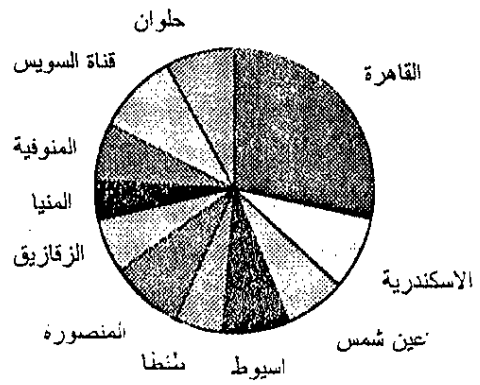

93/1994

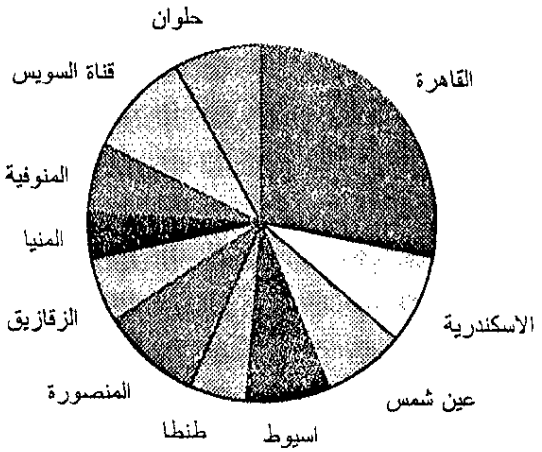

94/1995

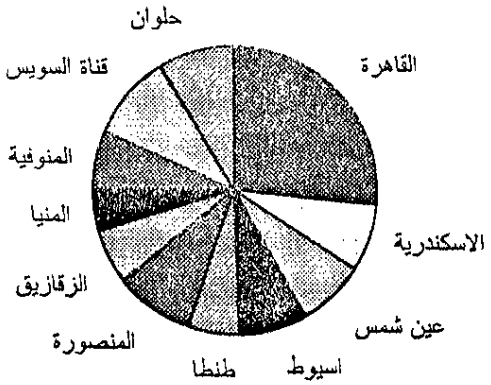

جدول رقم (١٥)

تطور الرقم القياسى للباب الثالث من ميزانية كل جامعة

خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤

(باعتبار عام ١٩٨١/٨٠ سنة الاساس = ١٠٠)

السنوات / الجامعات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	١٠٠	٥٨٣٥٥	١٦٠٤٣٣	٢٧٤٦٢٨	٢٣٦٥٩٠	٢١٣٧٥٠
الاسكندرية	١٠٠	١٨٠٠٠	٢٨٩٠٢	٧٨٩٠٢	٦٨٠٤١	٥٨٢٨٥
عين شمس	١٠٠	٨٩٢٥	١٢٠٤١	٢٣٠٦٤	٢٠٨١٤	١٩٥١٥
اسيوط	١٠٠	٣٥٦١٩	٥٥٣٥٠	١٠١٨٠١	٨٧٤٩٢	٨٥٩٩٦
طنطا	١٠٠	٤٥٩٦	٣٣٢١	٨٨٧٤	٧٣٦١	٧٤٧٤
المنصورة	١٠٠	١٣٤٨	٤٠٢٧	٣٧٩٤	٣٦٢٥	٣٣٢٦
الزقازيق	١٠٠	٢٥٩٥	٤٢٧٥	٧٥٤٢	٦٣٤١	٦٤٨٧
المنيا						
المنوفية	١٠٠	٩٥٧	٢٥٧٧	٤٨١٤	٣٩٨٨	٣٩٩٧
قناة السويس	١٠٠	٢٧٢١	٨٧٤٢	١٤٤٦٥	١٢٩٢١	١٢١٦٧
حلوان	١٠٠	٣٣٣٣٣	١٧٣٦٠٠	٢٠٨٥٣٣	١٨١٦٨٠	١٨٣٣٣٣
اجمالى الميزانية	١٠٠	٤٢٧٤	٩٥٩٧	١٥٨٩٩	١٣٨٢٩	١٣٠٦٩

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (١٣).

تطور الميزانية بالجامعات المصرية (الباب الثالث)

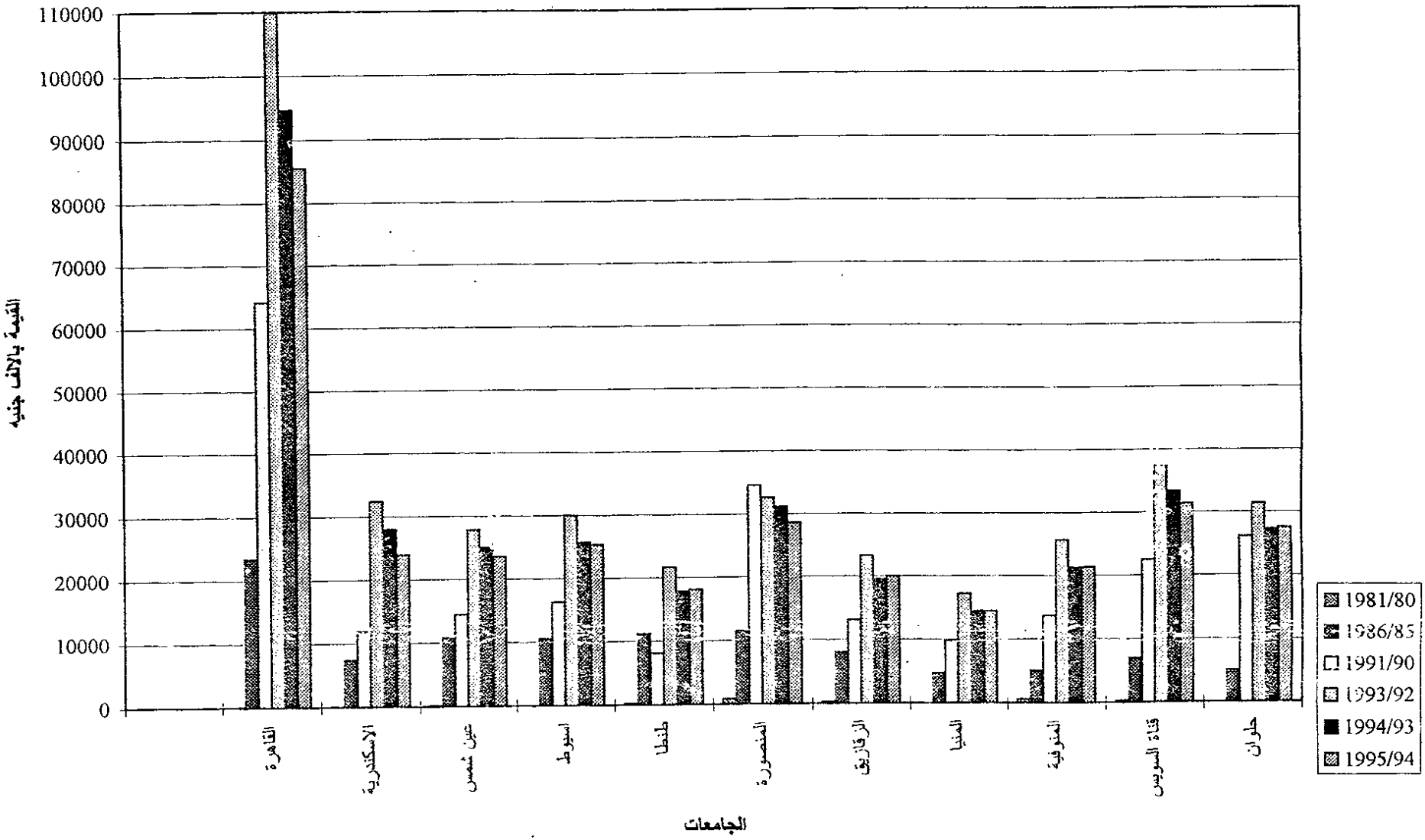

أما جامعات : طنطا ،المنصورة ، الزقازيق ، المنوفية ، قناة السويس فان التطور في مستوى المخصص لكل منها من الباب الثالث في عام ١٩٩٥/٩٤ مقارنة بعام ١٩٨١/٨٠ كان اقل من التطور في مستوى المتوسط في مستوى المخصص للجامعات ككل من هذا الباب (٧٥ مرة ،٣٣ مرة ، ٦٥ مرة ، ٤٠ مرة و ١٢٢مرة على الترتيب)

إلا أن ميزانية الباب الثالث لجامعتي المنوفية وقناة السويس قد اكتسبت زيادة كبيرة في قدرتها الشرائية إذا علم أن مستوى هذا الباب في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام١٩٨٦/٩٥ لهاتين الجامعتين كان ٤,١٧ مرة و ٤,٧٥ مرة على الترتيب وكل من الرقمين أعلى من تطور مستوى الرقم القياسي لتكلفة المعيشة (الذي كان وكما ذكر آنفا ٣,٣ مرة بالحضر و ٣,١ بالريف) ،(أنظر الجدولين رقمي (٤) و (١٥)) .

أما المخصص من الباب الثالث لكل جامعة من الجامعات الثلاث طنطا ، المنصورة ، الزقازيق فقد كانت حصانته ضعيفة للغاية ضد عوامل التضخم حيث أن مستوى المخصص من الباب الثالث في عام ١٩٩٤/٩٣ كان ١,٦ مرة ، ٢,٦٩ مرة و ٢,٤٤ مرة على الترتيب وهي أرقام أقل بكثير من الارتفاع الذي طرأ على قيم الرقم القياسي لتكلفة المعيشة المذكورة بعاليه آنفا مما يوضح انخفاض القدرة الشرائية لما خصص لكل جامعة من تلك الجامعات الثلاثة من الباب الثالث نتيجة ضعف القوة الشرائية للباب الثالث لكل منها في هذا الصدد (أنظر الجدولين رقمي (٤) و (١٥)) .

والجدول رقم (١٤) يوضح كيف أن الجامعات الأم الثلاثة القاهرة ،الإسكندرية و عين شمس قد استأثرت خلال الفترة من عام ١٩٨٦/٨٥ إلى عام ١٩٩٥/٩٤ بما يتراوح بين ٣٨٪ إلى ٤٣٪ من إجمالي ما حصلت عليه الجامعات الإحدى عشرة من الباب الثالث حيث حظيت جامعة القاهرة وحدها بما يتراوح بين ٢٧٪ إلى ٢٨٪ من إجمالي ما حصلت عليه الجامعات الإحدى عشرة من الباب ثالث من الميزانية (أنظر الجدول رقم (١٤)) .

وقد حصلت الجامعات الثلاثة المتوطنة بمدينة القاهرة : القاهرة ، عين شمس وحلوان على ما يتراوح بين ٤٣٪ و ٤٤٪ من إجمالي ما حصلت عليه الجامعات الإحدى عشرة خلال السنوات من عام ١٩٩١/٩٠ إلى عام ١٩٩٥/٩٤ (أنظر الجدول رقم (١٤)) .

أما جامعات الدلتا الأربعة : طنطا ، المنصورة ، الزقازيق و المنوفية فقد حصلت معا من الباب الثالث على ما يتراوح بين ٢٦٪ إلى ٣٥٪ من إجمالي ما حصلت عليه الجامعات الإحدى عشرة خلال الأعوام من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٥/٩٤ ، في حين أن جامعتي الصعيد : أسيوط والمنيا فقد حصلت معا من الباب الثالث على ما يتراوح بين ١١٪ الى١٤٪ من إجمالي ما حصلت عليه الإحدى عشرة جامعة من هذا الباب خلال الأعوام من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٥/٩٤ (أنظر الجدول رقم (١٤)) .

جدول رقم (١٦)

بيان بتطور ميزانية الباب الرابع بكل جامعة من الجامعات المصرية

خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤ *

(القيمة بالالف جنيه)

السنوات / الجامعات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	٤٠	١٩٠	١٠٤٠	٣٥٩٩١	٤٣٥٩٩	٤٤٩٤٤
الاسكندرية	٤١	١٣٥٠	١٣٠٠	١٥١٦	١١١٥	١٢٣٥
عين شمس	١٢١	٤١١٠	٢٩٨٥	٢٣٧٤	٢٢٤٠	١٨٣٩
اسيوط	٢٩	٥٨٢	٢١٩٤	١٨٦٥	٤٤٣٥	٣٦٥٤
طنطا	٢٤٤	١٠٠٦	١٥٨٧	٦٤٧	٣٣٥	
المنصورة	٨٥٧	٣٠١٨	١٠٢٢	١٥٤١٣	٢٤٨١١	١٦٣٢٥
الزقازيق	٣٠٨	١٣٠٦	١٦٩٦	١٣٣٤	١٤٧١	٤٦٨
المنيا		١٠١٢	٩٤٥	١٢٣٥	١٠٦٢	٣٩٣
المنوفية	٥٣٣	٥٧	٤٤٥	١٢٩٤	٨٩٣	٧٥٧
قناة السويس	٢٥٧	٢٥٠	٧٩٩	٧٦١	٤٦٨	٤٨
حلوان	١٥	٢٢٠	١١١٢	٧٠٥	٦٥٥	٥٤١
اجمالى الميزانية	٢٤٤٥	١٣١٠١	١٥١٢٥	٦٣١٣٥	٨١٠٨٤	٧٠٢٠٤

المصدر: وزارة التعليم، مركز دراسات و ابحاث التعليم العالى.

* لم تدرج الارقام الخاصة بجامعة الازهر لعدم توافرها.

جدول رقم (١٧)
تطور التوزيع النسبى للباب الرابع من ميزانية كل جامعة
منسوبا الى اجمالى الباب الرابع من ميزانية الجامعات
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤

السنوات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	١,٦٤	١,٤٥	٦,٨٨	٥٧,٠١	٥٣,٧٧	٦٤,٠٢
الاسكندرية	١,٦٨	١٠,٣٠	٨,٦٠	٢,٤٠	١,٣٨	١,٧٦
عين شمس	٤,٩٤	٣١,٣٧	١٩,٧٤	٣,٧٦	٢,٧٦	٢,٦٢
اسيوط	١,٢٠	٤,٤٤	١٤,٥١	٢,٩٥	٥,٤٧	٥,٢٠
طنطا	٩,٩٦	٧,٦٨	١٠,٤٩	١,٠٢	٠,٤١	٠,٠٠
المنصورة	٣٥,٠٥	٢٣,٠٤	٦,٧٦	٢٤,٤١	٣٠,٦٠	٢٣,٢٥
الزقازيق	١٢,٦١	٩,٩٧	١١,٢١	٢,١١	١,٨١	٠,٦٧
المنيا	٠,٠٠	٧,٧٢	٦,٢٥	١,٩٦	١,٣١	٠,٥٦
المنوفية	٢١,٧٩	٠,٤٤	٢,٩٤	٢,٠٥	١,١٠	١,٠٨
قناة السويس	١٠,٥٢	١,٩١	٥,٢٨	١,٢١	٠,٥٨	٠,٠٧
حلوان	٠,٦١	١,٦٨	٧,٣٥	١,١٢	٠,٨١	٠,٧٧
اجمالى الميزانية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (١٦).

التوزيع النسبى للباب الرابع من ميزانية كل جامعة منسوبا الى اجمالى ميزانية الباب الرابع

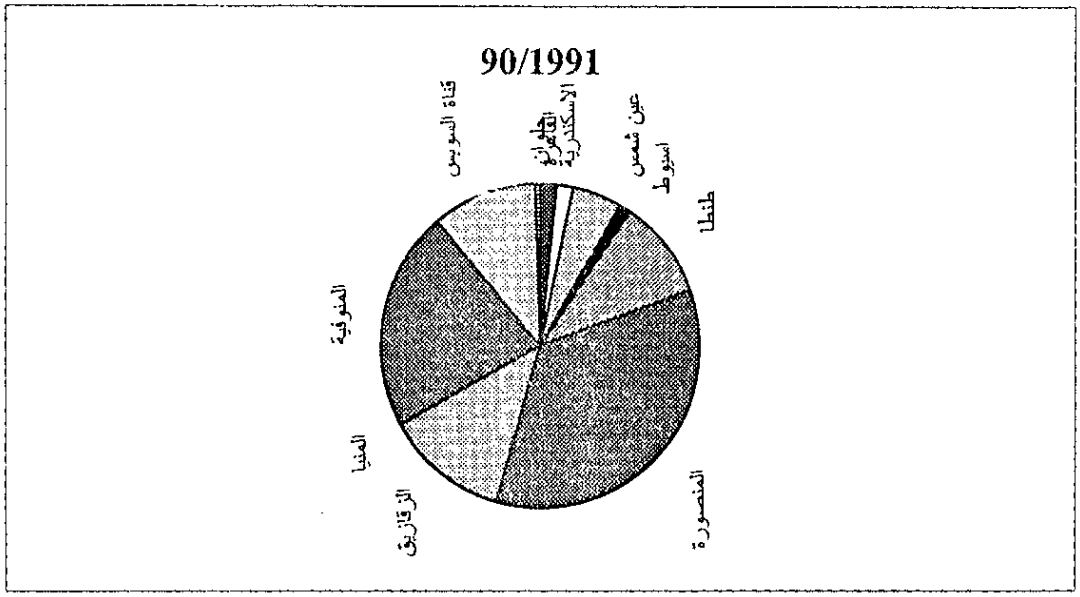

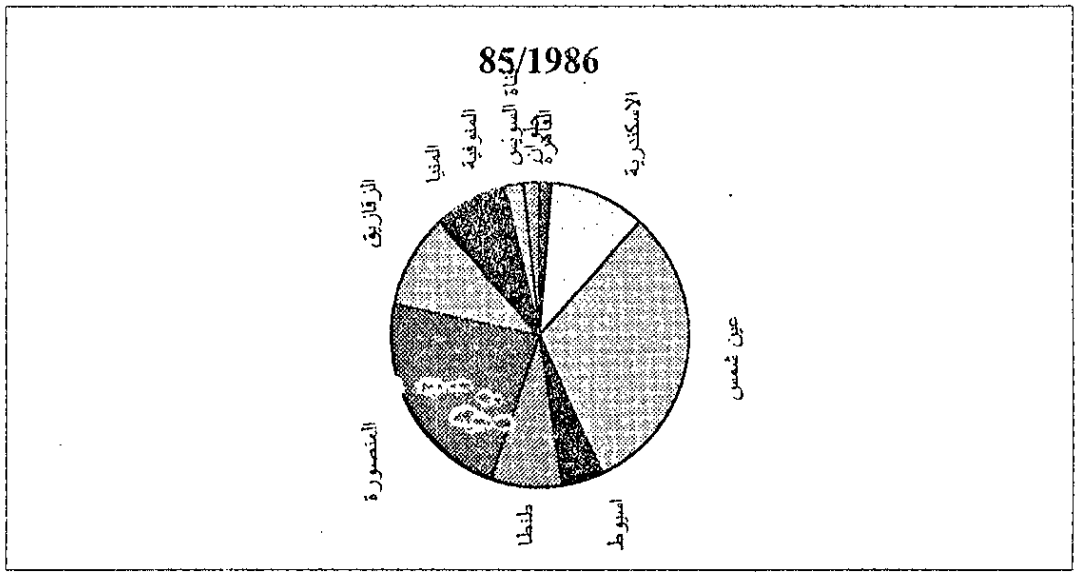

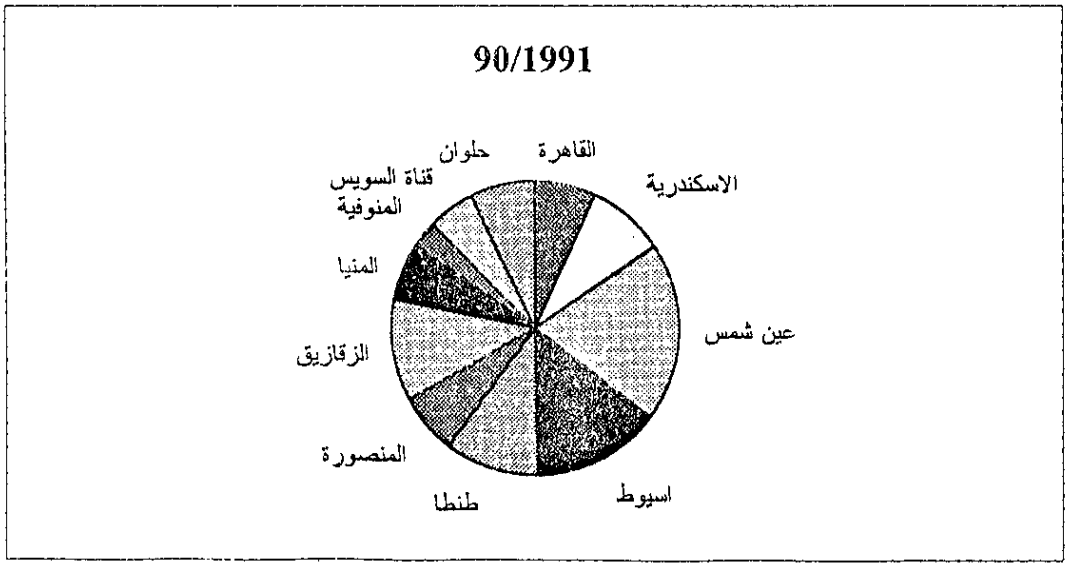

(تابع)التوزيع النسبى للباب الرابع من ميزانية كل جامعة منسوبا الى اجمالى ميزانية الباب الرابع

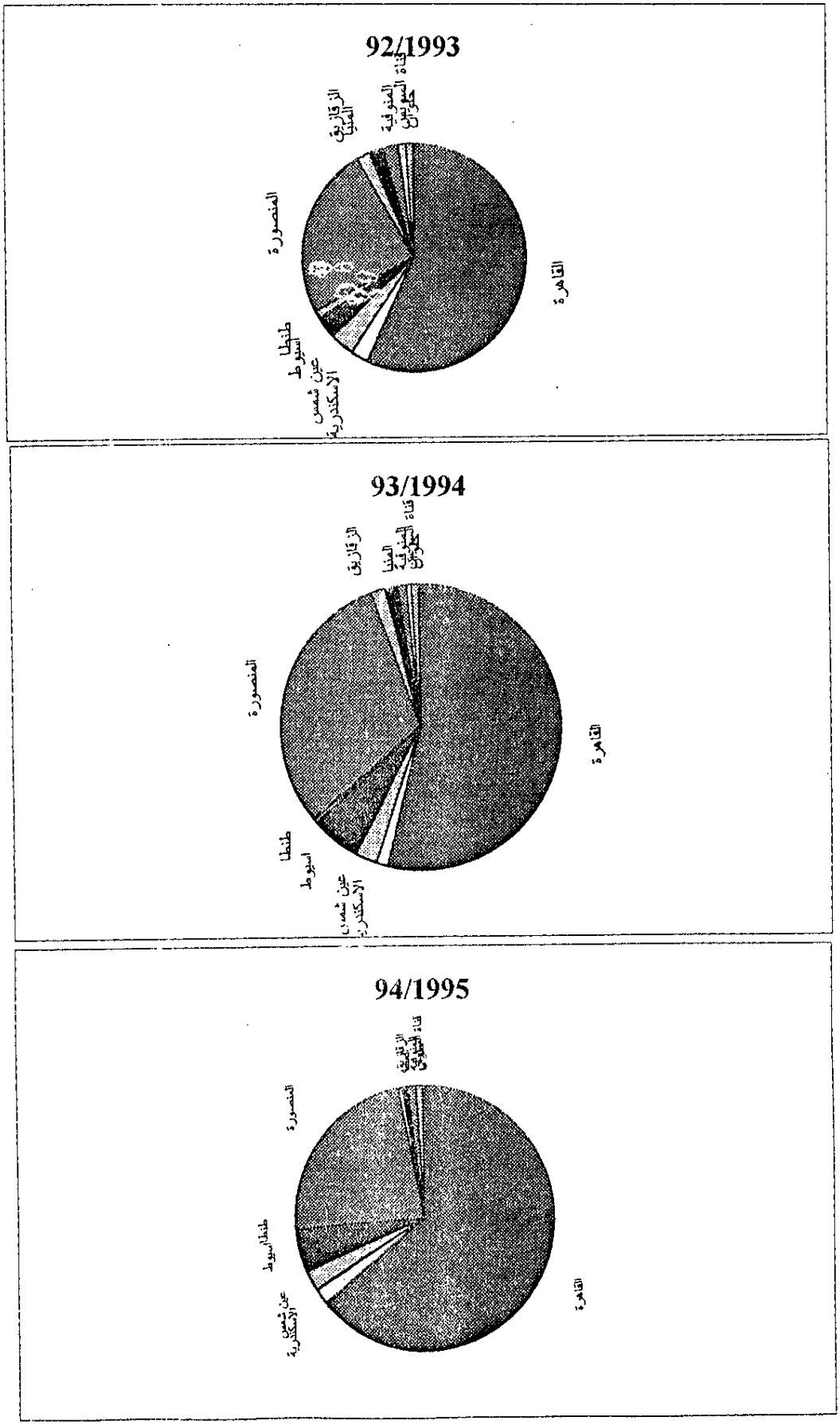

جدول رقم (١٨)
تطور الرقم القياسى للباب الرابع من ميزانية كل جامعة
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤
(باعتبار عام ١٩٨١/٨٠ سنة الاساس =١٠٠)

السنوات / الجامعات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	١٠٠	٤٧٥	٢٦٠٠	٨٩٩٧٨	١٠٨٩٩٨	١١٢٣٦٠
الاسكندرية	١٠٠	٣٢٩٣	٣١٧١	٣٦٩٨	٢٧٢٠	٣٠١٢
عين شمس	١٠٠	٣٤٠٢	٢٤٧١	١٩٦٥	١٨٥٤	١٥٢٢
اسيوط	١٠٠	١٩٧٨	٧٤٥٨	٦٣٣٩	١٥٠٧٥	١٢٤٢٠
طنطا	١٠٠	٤١٣	٦٥٢	٢٦٦	١٣٨	٠
المنصورة	١٠٠	٣٥٢	١١٩	١٧٩٨	٢٨٩٥	١٩٠٥
الزقازيق	١٠٠	٤٢٤	٥٥٠	٤٣٣	٤٧٧	١٥٢
المنيا						
المنوفية	١٠٠	١١	٨٤	٢٤٣	١٦٨	١٤٢
قناة السويس	١٠٠	٩٧	٣١١	٢٩٦	١٨٢	١٩
حلوان	١٠٠	١٤٦٧	٧٤١٣	٤٧٠٠	٤٣٦٧	٣٦٠٧
اجمالى الميزانية	١٠٠	٥٣٦	٦١٩	٢٥٨٢	٣٣١٦	٢٨٧١

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (١٦).

تطور الميزانية بالجامعات المصرية (الباب الرابع)

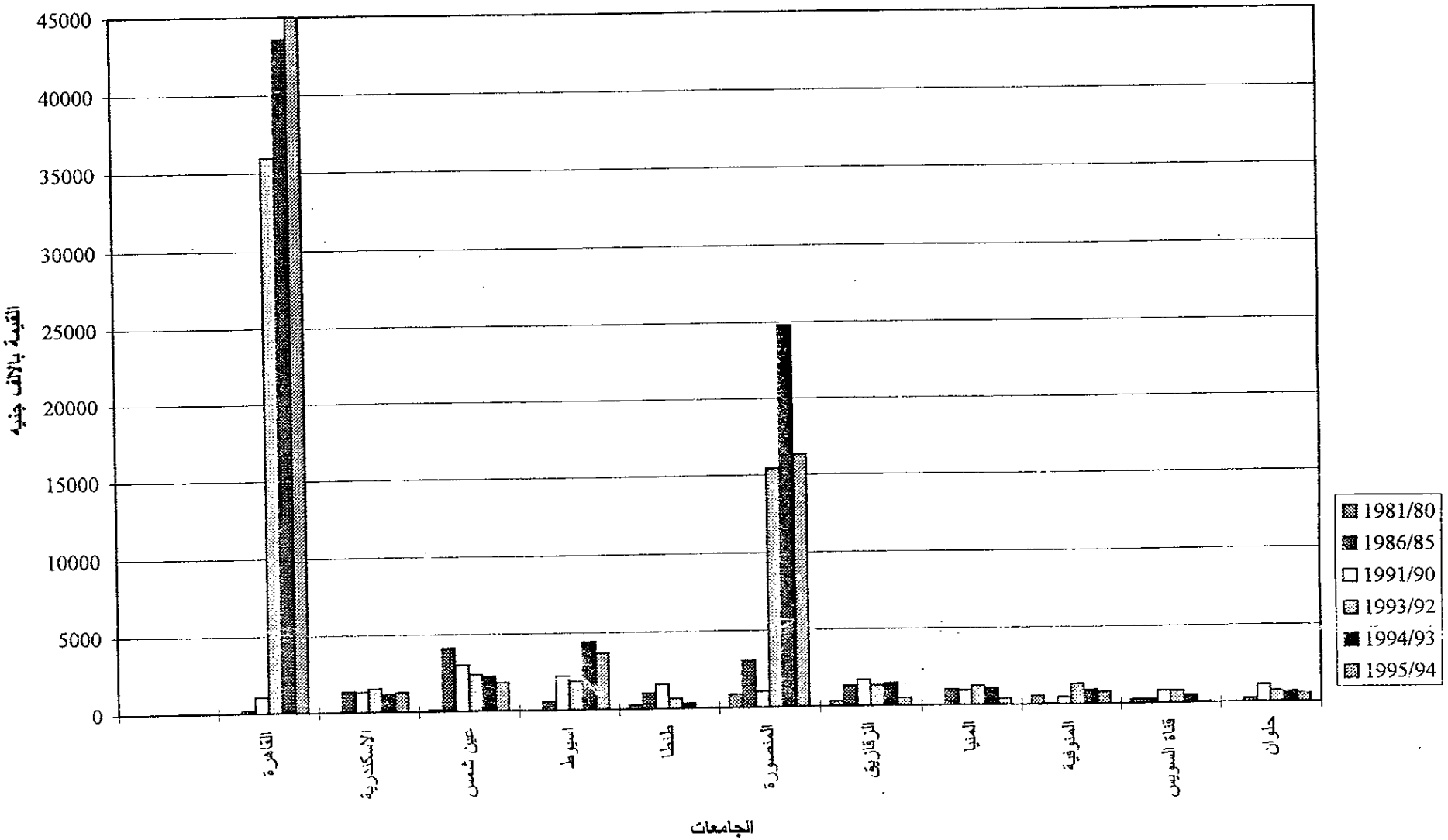

جدول رقم (١٩)
تطور ميزانية الانفاق الجارى للجامعات (باب اول + باب ثانى)
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤
(القيمة بالالف جنيه)

السنوات / الجامعات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	٢٣٩٨٧	٦٥٧٥١	١٦٧٤٠٨	٢٦٢٣٢١	٣١٢٤٢٦	٣٧٦٧٦٧
الاسكندرية	١٦٩٢٨	٥٩٩٢٠	١١٨٧٣٩	١٥٤٦٧٦	١٨٨٣٧٢	٢٢٤٩٨٤
عين شمس	١٤٨٤٠	٦٣٢٧١	١١٧٥٥٧	١٦٣١٦٣	١٨٧٩١٨	٢٢٥١٣٤
اسيوط	١٠٧٣٨	٤٠٨٤١	٧٣٤٦١	١٠٥٩١٥	١٢٩٦٦٧	٩٤٤٥٤
طنطا	٥٨٤٥	٢٦٨٦٤	٥٠٢٧٧	٦٧٨٢٣	٧٩٤٠٦	٦٠٨٩٢
المنصورة	٧٦٦٠	٣٢٠٥٧	٦٥١١٦	١٠١٢٧٩	١٢٦٨٩٧	١٥١٥٨٧
الزقازيق	٩٩٥٩	٤٩٧٦٢	١٠٤٦٤٥	١٣٦٤٤١	١٥٨٩٤٥	١٢٣٥٢٤
المنيا	٣٤٠٨	١٦١١٠	٣١٥١٦	٤١٥٩٥	٤٩٢٨١	٦١٨٥٩
المنوفية	٣١٧٣	١٣٦٨١	٢٧٩٨٦	٤١٥٤٦	٤٧٦٤٦	٥٦٦٩٩
قناة السويس	٢٢٩٩	١١٨١٥	٢٤٧٠١	٣٥٧٤٨	٤٥٧٦٧	٥٩١٠٩
حلوان	٩٠٧٤	٢٦٨٦٩	٤١٧٧٨	٥٣٨٨٠	٦٠١١٦	٧٢٦٢٤
اجمالى الميزانية	١٠٧٩٠٨	٤٠٦٩٤١	٨٢٣١٨٤	١١٦٤٣٨٧	١٣٨٦٤٤١	١٥٠٧٦٣٣

المصدر: الارقام الواردة بكل خلية من خلايا هذا الجدول ناتج جمع كل خلية من خلايا الجدول رقم(٧) مع الخلية المناظرة لها بالجدول رقم (١٠).

جدول رقم (٢٠)
تطور التوزيع النسبى لميزانية الانفاق الجارى للجامعات (باب اول + باب ثانى)
منسوبا الى اجمالى الانفاق الجارى
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٥

السنوات / الجامعات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	٢٢	١٦	٢٠	٢٣	٢٣	٢٥
الاسكندرية	١٦	١٥	١٤	١٣	١٤	١٥
عين شمس	١٤	١٦	١٤	١٤	١٤	١٥
اسيوط	١٠	١٠	٩	٩	٩	٦
طنطا	٥	٧	٦	٦	٦	٤
المنصورة	٧	٨	٨	٩	٩	١٠
الزقازيق	٩	١٢	١٣	١٢	١١	٨
المنيا	٣	٤	٤	٤	٤	٤
المنوفية	٣	٣	٣	٤	٣	٤
قناة السويس	٢	٣	٣	٣	٣	٤
حلوان	٨	٧	٥	٥	٤	٥
اجمالى الميزانية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (١٩).

جدول رقم (٢١)
تطور الرقم القياسى لميزانية الانفاق الجارى للجامعات (باب اول + باب ثانى)
خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ الى ١٩٩٥/٩٤
(باعتبار عام ١٩٨١/٨٠ سنة الاساس =١٠٠)

السنوات / الجامعات	١٩٨١/٨٠	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
القاهرة	١٠٠	٢٧٤	٦٩٨	١٠٩٤	١٣٠٢	١٥٧١
الاسكندرية	١٠٠	٣٥٤	٧٠١	٩١٤	١١١٣	١٣٢٩
عين شمس	١٠٠	٤٢٦	٧٩٢	١٠٩٩	١٢٦٦	١٥١٧
اسيوط	١٠٠	٣٨٠	٦٨٤	٩٨٦	١٢٠٨	٨٨٠
طنطا	١٠٠	٤٦٠	٨٦٠	١١٦٠	١٣٥٩	١٠٤٢
المنصورة	١٠٠	٤١٨	٨٥٠	١٣٢٢	١٦٥٧	١٩٧٩
الزقازيق	١٠٠	٥٠٠	١٠٥١	١٣٧٠	١٥٩٦	١٢٤٠
المنيا	١٠٠	٤٧٣	٩٢٥	١٢٢١	١٤٤٦	١٨١٥
المنوفية	١٠٠	٤٣١	٨٨٢	١٣١٠	١٥٠٢	١٧٨٧
قناة السويس	١٠٠	٥١٤	١٠٧٤	١٥٥٥	١٩٩١	٢٥٧١
حلوان	١٠٠	٢٩٦	٤٦٠	٥٩٤	٦٦٣	٨٠٠
اجمالى الميزانية	١٠٠	٣٧٧	٧٦٣	١٠٧٩	١٢٨٥	١٣٩٧

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (١٩).

القسم الرابع

الإزاحة والإحلال بمنظومة التعليم الجامعي ومتوسط التكلفة السنوية للطالب

(أولا) الإزاحة والإحلال بمنظومة التعليم الجامعي:

١ - تطور الطلاب :

يدور عدد الطلاب الدارسين بالجامعات حول النصف مليون طالب سنويا ما بين ٤٧٪ و٤٩٪ منهم يدرسون بالجامعات الثلاثة الأم : القاهرة ، عين شمس والإسكندرية وحوالي خمسهم تقريبا يدرسون بجامعة القاهرة وحدها في حين أن نسبة من يدرسون بالجامعات الثلاث المتوطنة بمحافظة القاهرة : القاهرة ، عين شمس و حلوان ما تزيد في معظم السنوات بقليل عن ٤١٪ من الدارسين بالإحدى عشرة جامعة معا (انظر الجدولين رقمي (١٩) ، (٢٠)) .

أما من يدرس من الطلاب بجامعات الدلتا الأربعة : طنطا ،المنصورة ، الزقازيق و المنوفية فتبلغ نسبتهم ما بين ٣٢٪ الى ٢٤٪ تقريبا من جملة الطلاب الدارسين بالإحدى عشرة جامعة معا (أنظر الجدولين رقمي (١٩)،(٢٠)) .

وتستوعب جامعتي الصعيد : المنيا وأسيوط ما بين ١١٪ إلى ١٢٪ من جملة من يدرسون بالإحدى عشرة جامعة معا (أنظر الجدولين رقمي (١٩)،(٢٠)) .

وباستخدام عام ١٩٨٦/٨٥ كسنة مرجعية (أي كسنة أساس) لإيضاح اتجاه تطور الدارسين بالجامعات فنلاحظ بصفة عامة تناقصا في إعداد الطلاب الدارسين في أعوام ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ على مستوى إجمالي الطلاب ونجد أن هذا الاتجاه المتناقص قد ساد أعداد الدارسين في عامي ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٣/٩٢ بكافة الجامعات فيما عدا جامعتي المنوفية وقناة السويس الذي شهدت أعداد طلاب كل منها اتجاها متزايدا وذلك مقارنة بأعداد الطلاب في عام ١٩٨٦/٨٥ (أنظر الجدولين رقمي (١٩)،(٢١)).

وقد كان مستوى التناقص في أعداد الطلاب في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ بجامعات : الإسكندرية وعين شمس والزقازيق وحلوان أكبر من مستوى التناقص في أعداد الطلاب بالإحدى عشرة جامعة في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ ، إذ أن أعداد الطلاب في عام ١٩٩٤/٩٣ أقل من أعداد الطلاب في عام ١٩٨٦/٨٥ بمقدار ١٩٪ بكل من جامعتي الإسكندرية وعين شمس واقل بمقدار ١٥٪ بجامعة الزقازيق ، واقل بمقدار ١٦٪ بجامعة حلوان في حين انه كان اقل بمقدار ٥,٥٪ تقريبا على مستوى الإحدى عشرة جامعة معا (أنظر الجدولين رقمي (١٩)،(٢١)).

وقد كان التناقص في أعداد الدارسين بجامعة المنيا مقداره حوالي ٤,٥٪ في عام ٩٣/ ١٩٩٤ بالمقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ وهو اتجاه متكافئ للتناقص في أعداد الطلاب على مستوى الجامعات الإحدى عشرة معا .

إلا أن جامعات : القاهرة وأسيوط وطنطا والمنصورة والمنوفية وقناة السويس قد شهدت في عام ١٩٩٤/٩٣ تزايدا في أعداد طلبة كل منها بالمقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ وذلك بمقدار ٦,٥٪ و١٣,٣٪ و٦,٨٪ و٥,٧٪ و٢٩٪ و٢٩,٦٪ على التوالي إلا أن الزيادة في أعداد الدارسين في عام ١٩٩٤/٩٣ بالمقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ لم تؤدى إلى زيادة معنوية في الوزن النسبي لما استوعبته كل جامعة من الجامعات الستة المذكورة بالمقارنة إلى إجمالي ما استوعبته الجامعات الإحدى عشرة كما أن النقص في أعداد الدارسين في عام ١٩٩٤/٩٣ بالمقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ بجامعات: الإسكندرية وعين شمس و الزقازيق وحلوان لم يؤثر معنويا على الوزن النسبي لما استوعبته كل جامعة من الجامعات الأربعة بالمقارنة إلى إجمالي ما استوعبته الجامعات الإحدى عشرة معا (انظر الجداول أرقام (١٩)،(٢٠) . (٢١)) .

٢- تطوير الخريجين :

تقوم سنويا الجامعات الأم الثلاث : القاهرة والإسكندرية وعين شمس بتخريج ما بين ٤٦٪ و ٥١٪ من جملة خريجي الإحدى عشرة جامعة محل الدراسة ، أما جامعات محافظة القاهرة الثلاثة : القاهرة و عين شمس وحلوان فإنها معا تقوم سنويا بتخريج ما بين ٣٩٪ إلى ٤١٪ سنويا من إجمالي ما تقوم بتخريجه الجامعات الإحدى عشرة معا (انظر الجدولين رقمي (٢٢) و(٢٣)) .

وفيما يتعلق بجامعات الدلتا الأربعة : طنطا و المنصورة و الزقازيق و المنوفية فتقوم سنويا بتخريج ما بين ٣١٪ الى٣٣٪ من جملة خريجي الجامعات الإحدى عشرة معا ، أما جامعتي الصعيد :أسيوط والمنيا فانهما معا يقوما سنويا بتخريج ما بين ١١٪ إلى ١٣٪ من إجمالي ما تقوم بتخريجه الإحدى عشرة جامعة سنويا في حين تتولى جامعة القاهرة سنويا تخريج ما بين ١٧٪ إلى ١٩٪ من جملة ما تتولى تخريجه سنويا الإحدى عشرة جامعة معا (انظر الجدولين رقمي (٢٢) و(٢٣)) .

وفيما عدا جامعة قناة السويس التي شهد عدد خريجيها زيادة سنوية بلغت في عامي ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٣/٩٢ حوالي ١٩٪ و ٢٠٪ على التوالي وفى عام ١٩٩٤/٩٣ زيادة قدرها ١٥٪ سنويا ، فإن كافة الجامعات العشرة الأخرى شهدت تناقصا في إعداد خريجيها لمستويات قلت أو زادت أو تكافأت مع النقص في إعداد الخريجين على مستوى إجمالي الخريجين في الجامعات الإحدى عشرة حيث بلغ هذا النقص المضطرد ذروته في عام ١٩٩٤/٩٣ ليبلغ حوالي ٢١,٥ ٪ من مستوى عدد الخريجين في عام ١٩٨٦/٨٥ (انظر الجدولين رقمي (٢٢) و (٢٤)) .

ولقد كان النقص في أعداد الخريجين في عام ١٩٩٣/٩٢ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ في جامعات عين شمس و الزقازيق والمنيا وحلوان أكبر من مستوى النقص في أعداد الخريجين على مستوى الإحدى عشرة جامعة حيث كان مقدار النقص في عام ١٩٩٤/٩٣ في تلك الجامعات الأربعة على الترتيب ٣١٪ و ٢٧٪ و ٣٠٪ و٢٣٪ (انظر الجدولين رقمي (٢٢) و (٢٤)) .

أما مستوى النقص في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ بجامعات القاهرة وأسيوط و طنطا و المنصورة و المنوفية فيبلغ ١٢٪ و ٥,٦٪ و ١٣٪ و ١٩٪ و ٧٪ على الترتيب وهى مستويات انخفاض أقل من مستوى الانخفاض الذي حدث على مستوى الإحدى عشرة جامعة والذي بلغ ٢٣٪ (انظر الجدولين رقمي (٢٢) و (٢٤)) .

جدول رقم (٢٢)

تطور اعداد الطلاب بالجامعات المصرية

خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣

السنوات / الجامعات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣
القاهرة	٩٦٠٥٨	٩٣٩٩٥	٨٩٣٧٧	١٠٢٣٣٦
الاسكندرية	٧٦٤٣٧	٦١٤٩٠	٥٧٣٩٥	٦٢٠٩٢
عين شمس	٩٧٤٦٨	٧٤٢٤٤	٧٤٤١٣	٧٨٩٤٥
اسيوط	٤٤١٧١	٤٠٧٩٩	٣٦٦٧٢	٥٠٠٣٨
طنطا	٤١٨٥٠	٣٦٠٤٠	٣٧٠٢٥	٤٤٦٩٥
المنصورة	٣٨٨٦٣	٣٠٧٧٩	٣٢٠٥٢	٤١٠٦٢
الزقازيق	٧٨٤٤٩	٦١٥٦٣	٦٢٥٥٦	٦٦٧٤٠
المنيا	١٤٥٤٠	١٣٣٤٨	١٢٩٩٤	١٣٨٨٢
المنوفية	١٧٥٣٢	١٨٧٥٩	١٨٦٨٣	٢٢٦٣٠
قناة السويس	١٠٠٩٢	١٠٤٩٩	١٢٣١٢	١٣٠٧٦
حلوان	٣٢١٢٦	٢٥٣٥٤	٢٤٤٠٥	٢٧٠٧١
اجمالى عدد الطلاب	٥٤٧٥٨٦	٤٦٦٨٧٠	٤٥٧٨٨٤	٥٢٢٥٦٧

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، اصدارات عدة سنوات.

جدول رقم (٢٣)

تطور التوزيع النسبى لطلاب الجامعات المصرية

خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣

السنوات / الجامعات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣
القاهرة	١٧,٥٤	٢٠,١٣	١٩,٥٢	١٩,٥٨
الاسكندرية	١٣,٩٦	١٣,١٧	١٢,٥٣	١١,٨٨
عين شمس	١٧,٨٠	١٥,٩٠	١٦,٢٥	١٥,١١
اسيوط	٨,٠٧	٨,٧٤	٨,٠١	٩,٥٨
طنطا	٧,٦٤	٧,٧٢	٨,٠٩	٨,٥٥
المنصورة	٧,١٠	٦,٥٩	٧,٠٠	٧,٨٦
الزقازيق	١٤,٣٣	١٣,١٩	١٣,٦٦	١٢,٧٧
المنيا	٢,٦٦	٢,٨٦	٢,٨٤	٢,٦٦
المنوفية	٣,٢٠	٤,٠٢	٤,٠٨	٤,٣٣
قناة السويس	١,٨٤	٢,٢٥	٢,٦٩	٢,٥٠
حلوان	٥,٨٧	٥,٤٣	٥,٣٣	٥,١٨
اجمالى عدد الطلاب	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (٢٢).

جدول رقم (٢٤)

تطور الرقم القياسى لاعداد الطلاب بالجامعات المصرية

خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣ (١٩٨٦/٨٥ =١٠٠)

السنوات / الجامعات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣
القاهرة	١٠٠	٩٨	٩٣	١٠٧
الاسكندرية	١٠٠	٨٠	٧٥	٨١
عين شمس	١٠٠	٧٦	٧٦	٨١
اسيوط	١٠٠	٩٢	٨٣	١١٣
طنطا	١٠٠	٨٦	٨٨	١٠٧
المنصورة	١٠٠	٧٩	٨٢	١٠٦
الزقازيق	١٠٠	٧٨	٨٠	٨٥
المنيا	١٠٠	٩٢	٨٩	٩٥
المنوفية	١٠٠	١٠٧	١٠٧	١٢٩
قناة السويس	١٠٠	١٠٤	١٢٠	١٣٠
حلوان	١٠٠	٧٩	٧٦	٨٤
اجمالى عدد الطلاب	١٠٠	٨٥	٨٤	٩٥

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (٢٢).

وإذا كان النقص ظاهرة بين بعض الجامعات الإحدى عشر فيما يتعلق بعدد الطلبة فإن النقص في عدد خريجي الجامعات كان أيضا ظاهرة عامة في معظم الجامعات الإحدى عشرة محل الدراسة (انظر الجداول أرقام (١٩)، (٢٠)، (٢١) ، (٢٢) ، (٢٣) ،(٢٤)) .

بمقارنة الجدولين رقمي (٢١) و (٢٤) يلاحظ أن جامعات الإسكندرية و عين شمس و الزقازيق و المنيا و حلوان قد اعتراها (في عام ١٩٩٣/١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٨٥/١٩٨٦) نقصا في أعداد طلبتها كما اعتراها نقصا في أعداد خريجي كل منها ، أما جامعة قناة السويس فقد شهدت في عام ١٩٩٣/١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٨٥/١٩٨٦ تزايدا في عدد خريجيها (١١٪) ، وفي عام ١٩٩٣/١٩٩٤ بالمقارنة بعام ١٩٨٥/١٩٨٦ فقد شهدت جامعات القاهرة و أسيوط وطنطا و المنصورة و المنوفية تزايدا في أعداد طلبتها في حين اعترى كل منها نقصا في عدد خريجيها ، أما جامعة حلوان فالمقارنة بين السنتين المذكورتين توضح نقصا في عدد طلبتها كما توضح نقصا في عدد خريجيها .

ولا شك أن هذا التشابه بين اتجاه تغير مستوى عدد طلبة مع اتجاه تغير مستوى عدد الخريجين بكل من الجامعات الأم و جامعات محافظة القاهرة و جامعات الدلتا وجامعات الصعيد في عام (١٩٩٣/١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٨٥/١٩٨٦) قد أدى إلى تكافؤ في التركيب النسبي لما تحوزه كل مجموعة منها من طلاب مع التركيب النسبي لما أفرزته كل مجموعة من هذه المجموعات من خريجين (انظر الجدولين رقمي (٢٠) ، (٢٣)) .

٣- فعالية المنظومة الجامعية إزاحة وإحلالا :

وباستخدام النسبة المئوية السنوية لخريجي كل جامعة إلى عدد الطلبة بها كمؤشر تقريبي لمعدل الإزاحة بتلك الجامعة بمعنى نسبة من يتركون منظومة التعليم الجامعي كمخرجا إلى جملة المقيدين بتلك المنظومة نجد أن المتوسط العام لنسبة الإزاحة على مستوى الجامعات قد بلغ ١٩٪ .

أن نسبة الإزاحة كل من جامعات : المنيا (٢١٪) و الإسكندرية (٢٠٪) وطنطا (٢٠٪) تزيد عن تلك الخاصة بالمتوسط العام للجامعات ككل ، في حين أن هذه النسبة بجامعات عين شمس (١٩٪) و أسيوط (١٩٪) و الزقازيق (١٩٪) و قناة السويس (١٩٪) يتساوى في كل منها معدل الإزاحة مع المتوسط العام لهذا المعدل بالجامعات ككل ، أما نسبة الإزاحة بجامعات: القاهرة (١٨٪) و المنصورة (١٧٪) و المنوفية (١٧٪) و حلوان (١٨٪) فإن معدل الإزاحة المذكور قرين كل منها يقل عن متوسط هذا المعدل على مستوى الجامعات ككل (انظر جدول رقم (٢٨)) .

ومن ثم فهناك سنويا حوالي الخمس من الطلبة المقيدين يتركون منظومة التعليم الجامعي تخرجا ليحل محلهم بطبيعة الحال ملتحقون جدد بتلك المنظومة و القادمون إليها من الثانوية العامة عبر مكاتب التنسيق الالتحاق قيدا بمنظومة التعليم الجامعي.

والربط بين البيانات الواردة بالجدول رقم (٢٨) و البيانات الواردة بالجدول رقم (٢٤) ليوضح جليا أن معدل الإزاحة السنوي يقل بعض الشيء عن معدل الإحلال السنوي التحاقا بمنظومة التعليم الجامعي باعتبار أن نسبة المقيدين سنويا بمنظومة التعليم الجامعي إلى إجمالي الطلبة بها يمكن أن يكون مؤشرا استدلاليا في هذا الصدد من حيث إمكانية استخدام النسبة الأخيرة كمؤشر لمعدل الإحلال ولوجا إلى المنظومة المذكورة .

جدول رقم (٢٥)
تطور اعداد خريجى الجامعات المصرية
خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣

السنوات / الجامعات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣
القاهرة	١٧٧٤٨	١٨٤٦١	١٥٩٥١	١٥٥٨٢
الاسكندرية	١٤١٣٦	١٣٧٣٣	١٠٩٤٥	١٠٩٤٨
عين شمس	١٨٤٨٧	١٧٠٥٠	١٣٢١٤	١٢٧٠٢
اسيوط	٧٨٧٧	٧٩٧٣	٨٢٤٨	٧٤٣٣
طنطا	٨٢٩٥	٨٦٧٧	٦٨٨٦	٧٢٢٣
المنصورة	٦٦٢٧	٦١٦٤	٥٩٩٩	٥٣٩٤
الزقازيق	١٧٦٥٣	١١٩١٧	١٢٣٨٦	١١١٩٩
المنيا	٣٤٦٨	٣٠٣٨	٢٩١٢	٢٤٢٠
المنوفية	٣٤٦٣	٣٢٦٦	٣٧١٥	٣٢٣٤
قناة السويس	١٩٣٥	٢٣٠٣	٢٣١٧	٢٢٢٨
حلوان	٥٧٣٠	٤٨٠٢	٤٨١٣	٤٤٢٤
اجمالى عدد الطلاب	١٠٥٤١٩	٩٧٣٨٤	٨٧٣٨٦	٨٢٧٨٧

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، اصدارات عدة سنوات.

جدول رقم (٢٦)
التطور النسبى فى اعداد خريجى الجامعات المصرية
خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣

السنوات / الجامعات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣
القاهرة	١٦,٨٤	١٨,٩٦	١٨,٢٥	١٨,٨٢
الاسكندرية	١٣,٤١	١٤,١٠	١٢,٥٢	١٣,٢٢
عين شمس	١٧,٥٤	١٧,٥١	١٥,١٢	١٥,٣٤
اسيوط	٧,٤٧	٨,١٩	٩,٤٤	٨,٩٨
طنطا	٧,٨٧	٨,٩١	٧,٨٨	٨,٧٢
المنصورة	٦,٢٩	٦,٣٣	٦,٨٦	٦,٥٢
الزقازيق	١٦,٧٥	١٢,٢٤	١٤,١٧	١٣,٥٣
المنيا	٣,٢٩	٣,١٢	٣,٣٣	٢,٩٢
المنوفية	٣,٢٨	٣,٣٥	٤,٢٥	٣,٩١
قناة السويس	١,٨٤	٢,٣٦	٢,٦٥	٢,٦٩
حلوان	٥,٤٤	٤,٩٣	٥,٥١	٥,٣٤
اجمالى عدد الطلاب	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (٢٥).

جدول رقم (٢٧)

تطور الرقم القياسى لاعداد خريجى الجامعات
خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣
(١٠٠=١٩٨٦/٨٥)

السنوات / الجامعات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣
القاهرة	١٠٠	١٠٤	٩٠	٨٨
الاسكندرية	١٠٠	٩٧	٧٧	٧٧
عين شمس	١٠٠	٩٢	٧١	٦٩
اسيوط	١٠٠	١٠١	١٠٥	٩٤
طنطا	١٠٠	١٠٥	٨٣	٨٧
المنصورة	١٠٠	٩٣	٩١	٨١
الزقازيق	١٠٠	٦٨	٧٠	٦٣
المنيا	١٠٠	٨٨	٨٤	٧٠
المنوفية	١٠٠	٩٤	١٠٧	٩٣
قناة السويس	١٠٠	١١٩	١٢٠	١١٥
حلوان	١٠٠	٨٤	٨٤	٧٧
اجمالى عدد الطلاب	١٠٠	٩٢	٨٣	٧٩

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (٢٥).

جدول رقم (٢٨)
تطور النسبة المئوية لخريجى كل جامعة الى عدد الطلبة بها
خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣

السنوات / الجامعات	١٩٨٦/٨٥ (٪)	١٩٩١/٩٠ (٪)	١٩٩٣/٩٢ (٪)	١٩٩٤/٩٣ (٪)	المتوسط ٩٤/٩٣-٩١/٩٠
القاهرة	١٨,٤٨	١٩,٦٤	١٧,٨٥	١٥,٢٣	١٨
الاسكندرية	١٨,٤٩	٢٢,٣٣	١٩,٠٧	١٧,٦٣	٢٠
عين شمس	١٨,٩٧	٢٢,٩٦	١٧,٧٦	١٦,٠٩	١٩
اسيوط	١٧,٨٣	١٩,٥٤	٢٢,٤٩	١٤,٨٥	١٩
طنطا	١٩,٨٢	٢٤,٠٨	١٨,٦٠	١٦,١٦	٢٠
المنصورة	١٧,٠٥	٢٠,٠٣	١٨,٧٢	١٣,١٤	١٧
الزقازيق	٢٢,٥٠	١٩,٣٦	١٩,٨٠	١٦,٧٨	١٩
المنيا	٢٣,٨٥	٢٢,٧٦	٢٢,٤١	١٧,٤٣	٢١
المنوفية	١٩,٧٥	١٧,٤١	١٩,٨٨	١٤,٢٩	١٧
قناة السويس	١٩,١٧	٢١,٩٤	١٨,٨٢	١٧,٠٤	١٩
حلوان	١٧,٨٤	١٨,٩٤	١٩,٧٢	١٦,٣٤	١٨
النسبة المئوية لاجمالى خريجى الجامعات الى اجمالى عدد الطلبة بها	١٩,٢٥	٢٠,٨٦	١٩,٠٨	١٥,٨٤	١٩

المصدر: الارقام الواردة بكل خلية من خلايا هذا الجدول ناتج قسمة كل خلية من خلايا الجدول رقم(٢٥) على الخلية المناظرة لها بالجدول رقم (٢٢).

وعلى ذلك يمكن أن يستشف أن منظومة التعليم الجامعي تتمم سنويا إضفاء القيم المعرفية المضافة جامعيا على خمس ما بها من طلاب وذلك كمخرجات سنوية أي كمنتج سنوي تتلك المنظومة تتولى إفرازه سنويا خروجا إلى سوق العمل المصري باعتبار أن منظومة التعليم الجامعي مولدة لقوى العمل ومن حيث أن قوى العمل تلك تضاف تراكما إلى هيكل الطلب على فرص العمل التي قد تتيحها أسواق العمل الداخلي أو الخارجي من خلال ما تولده منظومة التوظف والتوظيف من فرص عمل متاحة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية .ومن ثم فإن ما تفرزه منظومة التعليم الجامعي سنويا من خريجين إنما يمثلون آنيا قوى طالبة ومطالبة بالعمل وأيضا عرض من العمالة المنتظرة لفرص العمل بسوق العمل .

(ثانيا) متوسط تكلفة الطالب من التمويل الحكومي لمنظومة التعليم الجامعي :

١-متوسط تكلفة الطالب الجامعي من إجمالي الميزانية:

يبلغ المتوسط السنوي العام لتكلفة الطالب الجامعي من إجمالي الميزانية الحكومية حوالي ٣١٠٠ جنيه في حين ان المتوسط السنوي لتكلفة الطالب بجامعات : قناة السويس (٥٥٤٥جنيه) ، والمنيا (٤١٥٢جنيه) ، والمنصورة (٤١٢٥ جنيه) ، والقاهرة (٣٨١٥ جنيه) وحلوان (٣١٦٣ جنيه) أكثر من المتوسط السنوي العام لتكلفة الطالب.

في حين ان المتوسط السنوي لتكلفة الطالب بجامعات : طنطا (٢٠٩٤ جنيه) وعين شمس (٢٣٨١ جنيه) و الزقازيق (٢٤٠٤ جنيه) والاسكندرية (٢٩٧٧ جنيه) و المنوفية (٢٩٩٩ جنيه) واسيوط (٣٠٦٨ جنيه) اقل من المتوسط السنوي العام لتكلفة الطالب (أنظر جدول رقم (٢٩)) .

مما لاشك فيه أن التباين في المتوسط السنوي لتكلفة الطالب الجامعي من جامعة الى اخرى انما يرجع في حقيقة الامر الى التباين بين ما خصص لكل جامعة من موارد مالية والى التباين فيما بينها بالنسبة لاعداد الطلبة بكل منها ، كما ان التباين بين المتوسط السنوي لتكلفة الطالب بكل جامعة لايعكس في واقع الحال تمايزا اقليميا بين الجامعات لدى مقارنة المتوسط العام لتكلفة الطالب بمتوسط تكلفة الطالب الطالب الجامعي سنويا إقليم من الاقاليم الاربعة المستخدمة محورا للتحليل : الجامعات الام الثلاث ، جامعات محافظة القاهرة ، جامعات الصعيد، جامعات الدلتا (أنظر الجدول رقم (٢٩)) .

وبمقارنة الارقام القياسية لمتوسط نصيب الطالب الجامعي من اجمالي ميزانية كل جامعة والواردة بالجدول رقم (٣٠) بارقام المتوسط السنوي لنصيب الطالب الجامعي من اجمالي ميزانية كل جامعة والواردة بالجدول رقم (٢٩) نجد ان اتجاه الارقام الواردة بالجدولين متكافأة بالنسبة لجامعات القاهرة وعين شمس واسيوط وطنطا و المنصورة والزقازيق والمنوفية في حين ان الارقام بهذين الجدولين والخاصة بجامعات الاسكندرية و المنيا و قناة السويس و حلوان قد اخذت اتجاها معاكسا لذلك .

جدول رقم (٢٩)
تطور متوسط النصيب السنوى للطالب الجامعى من ميزانية كل جامعة
خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣
(القيمة بالجنيه)

السنوات / الجامعات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	المتوسط ٩٤/٩٣-٩١/٩٠
القاهرة	٩٢٩	٢٤٧٥	٤٥٦٧	٤٤٠٤	٣٨١٥
الاسكندرية	٨٩٨	٢١٤٥	٣٢٨٥	٣٥٠١	٢٩٧٧
عين شمس	٨٠٢	١٨١٩	٢٥٩٨	٢٧٢٦	٢٣٨١
اسيوط	١١٧٥	٢٢٥٣	٣٧٠٦	٣١٩٤	٣٠٦٨
طنطا	٩٣٣	١٦٦٣	٢٤٣٣	٢١٨٥	٢٠٩٤
المنصورة	١٢٠٠	٣٢٧٠	٤٦٥٥	٤٤٥١	٤١٢٥
الزقازيق	٧٥٣	١٩٤١	٢٥٧٤	٢٦٩٦	٢٤٠٤
المنيا	١٥٠١	٣١٦٥	٤٦٢٤	٤١٦٨	٤١٥٢
المنوفية	١٠٧٤	٢٢٤٨	٣٦٦٦	٣٠٨٤	٢٩٩٩
قناة السويس	١٨٨٩	٤٥٧١	٥٩٨٨	٦٠٧٨	٥٥٤٥
حلوان	٩٩٩	٢٧١٩	٣٥١٨	٣٢٥٢	٣١٦٣
متوسط نصيب الطالب من اجمالى ميزانية الجامعات	٩٥٨	٢٢٩٨	٣٥٣٠	٣٤٥٥	٣٠٩٤

المصدر: الارقام الواردة بكل خلية من خلايا هذا الجدول ناتج قسمة كل خلية من خلايا الجدول رقم(١) على الخلية المناظرة لها بالجدول رقم (٢٢).

وعن مدى حصانة تكلفة الطالب الجامعى من اجمالي الميزانية ضد عوامل التضخم نجد ان متوسط تكلفة الطالب من اجمالي الميزانية قد اصبح مستواه (فى عام ١٩٩٤/٩٣ى مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥) محصنا ضد عوامل التضخم بجامعات : القاهرة (٤,٧مرة) ،الاسكندرية (٣,٩مرة) ، عين شمس (٣,٤مرة) ،المنصورة (٣,٧مرة) ، الزقازيق (٣,٦مرة) ، حيث كانت تلك هى مستويات الزيادة فى تكلفة الطالب الجامعي من اجمالى ميزانية جامعتة من حيث ان الرقم القياسي لتكلفة المعيشة فى عام ١٩٩٤ اصبح ٣,٣ مرة قدر مستواه عام ١٩٨٦ بالحضر و ٣,١مرة قدر مستواه عام ١٩٨٦ بالريف (أنظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٠)) .

الا أن متوسط نصيب الطالب من اجمالى ميزانيةالجامعة لم يتحصن ضد عوامل التضخم بجامعات اسيوط وطنطا و المنوفية حيث ان مستوى تكلفة الطالب الجامعي فى عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ فى تلك الجامعات اصبح على التوالى: ٢,٧ مرة و ٢,٣ مرة و ٢,٩مرة (أنظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٠)) .

اما متوسط تكلفة الطالب بجامعة المنيا (٣,١ مرة) فى عام ١٩٩٣/٩٢ مقارنة بمتوسط تكلفته فى عام ١٩٨٦/٨٥ فقد جاري الارتفاع فى تكلفة المعيشة بالريف وجاري الارتفاع فى متوسط تكلفة الطالب بجامعة حلوان (٣,٣) تكلفة المعيشة بالحضر بجامعة حلوان (٣،٣مرة) اما الارتفاع فى تكلفة الطالب بجامعة قناة السويس فى عام ١٩٩٤/٩٣ بالمقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ (٣,٢مرة) فقد وقع بين مستوى الارتفاع فى تكلفة المعيشة بالريف (٣,١ مرة) و مستوى الارتفاع فى تكلفة المعيشة بالحضر (٣,٣مرة) (أنظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٠)) .

ومن ثم نجد ان تطور متوسط نصيب الطالب من ميزانية جامعته قد تحصن ضد عوامل التضخم أى ضد الارتفاع فى تكلفة المعيشة بل وتزايدت القدرة الشرائية لهذا النصيب بالجامعات الام الثلاث : القاهرة والاسكندرية وعين شمس بينما أن تزايد القدرة الشرائية لنصيب الطالب من ميزانية جامعته لم تتزايد بجامعات الدلتا الا فقط بجامعتى المنصورة والزقازيق فى حين ان القدرة الشرائية لنصيب الطالب من ميزانية جامعته قد تناقصت بجامعتين من جامعات الدلتا : طنطا والمنوفية ، كما فقد هذا النصيب القدرة الشرائية بجامعة اسيوط (أنظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٠)) .

٢- تطور نصيب الطالب الجامعى من تكلفة إتاية عنصر العمل الجامعي :

يوضح الجدول رقم (٣١) أن المتوسط السنوي لنصيب الطالب من تكلفة عنصر العمل الجامعى اكبر بجامعات الاسكندرية واسيوط والمنيا وقناة السويس من المتوسط العام السنوي لنصيب الطالب من تكلفة عنصر العمل على مستوى الاحدى عشرة جامعة ، اما المتوسط السنوي لنصيب الطالب من تكلفة عنصر العمل الجامعي يماثل بجامعات القاهرة وحلوان والزقازيق ذلك المتوسط العام السنوي لنصيب الطالب من تكلفة عنصر العمل على مستوي الاحدى عشرة جامعة ،فى حين أن قيمة هذا النصيب السنوي بجامعات عين شمس و طنطا و المنصورة والمنوفية فإن مستواه أقل من قيمة المتوسط العام السنوي للاحدى عشرة جامعة مجتمعة ، وهذه المقارنة تقود الى استخلص أن جامعتي الصعيد : المنيا واسيوط فإن متوسط نصيب الطالب من تكلفة عنصر العمل الجامعي بكل منها يزيد عن المتوسط العام لهذا النصيب على مستوى إجمالي الاحدى عشرة جامعة مجتمعة فى حين أن نفس المقارنة تقود ايضا الى ملاحظة أن جامعات الدلتا الثلاثة طنطا و المنصورة والمنوفية فإن متوسط نصيب الطالب من تكلفة عنصر العمل الجامعي بكل منها يقل عن المتوسط العام لهذا النصيب على مستوى إجمالي الاحدى عشرة جامعة مجتمعة .

جدول رقم (٣٠)
تطور الرقم القياسى لمتوسط النصيب السنوى للطالب الجامعى من ميزانية كل جامعة
خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣
(١٠٠=١٩٨٦/٨٥)

السنوات / الجامعات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩٠/٩١	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣
القاهرة	١٠٠	٢٦٦	٤٩١	٤٧٤
الاسكندرية	١٠٠	٢٣٩	٣٦٦	٣٩٠
عين شمس	١٠٠	٢٢٧	٣٢٤	٣٤٠
اسيوط	١٠٠	١٩٢	٣٢٠	٢٧٢
طنطا	١٠٠	١٧٨	٢٦١	٢٣٤
المنصورة	١٠٠	٢٧٣	٣٨٨	٣٧١
الزقازيق	١٠٠	٢٥٨	٣٤٢	٣٥٨
المنيا	١٠٠	٢١١	٣٠٨	٣١١
المنوفية	١٠٠	٢٠٩	٣٤١	٢٨٧
قناة السويس	١٠٠	٢٤٢	٣١٧	٣٢٢
حلوان	١٠٠	٢٧٢	٣٥٢	٣٢٦
الرقم القياسى لمتوسط نصيب الطالب من اجمالى ميزانية الجامعات	١٠٠	٢٤٠	٣٦٨	٣٦١

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (٢٩).

جدول رقم (٣١)
تطور متوسط النصيب السنوى للطالب الجامعى من ميزانية الباب الاول لكل جامعة
خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣
(القيمة بالجنيه)

السنوات / الجامعات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	المتوسط ٩٤/٩٣-٩١/٩٠
القاهرة	٦٦٤	١٣٨٠	١٩٠٦	١٨٨٦	١٧٢٤
الاسكندرية	٦١٩	١٦١٥	٢١٧١	٢٢٣٨	٢٠٠٨
عين شمس	٤٦٧	١٢٦٢	١٧٠٧	١٨٠٩	١٥٩٣
اسيوط	٦٦٤	١٣٥٧	٢٢٠٧	١٨٥٨	١٨٠٧
طنطا	٤٥١	١٠٦٢	١٣٦٩	١٢٥٧	١٢٢٩
المنصورة	٥٦١	١٥٠٤	١٨٨١	١٦٥٧	١٦٨٠
الزقازيق	٤٩٧	١٤٤٣	١٨١٥	١٩٣٢	١٧٣٠
المنيا	٨٤٠	١٨٢٥	٢٣٠٨	٢٥٣٨	٢٢٤٧
المنوفية	٥٨٥	١١٤١	١٦٧٠	١٥٠٤	١٤٣٩
قناة السويس	٨٦٧	١٨٢٥	٢٣٠٤	٢٦٣٨	٢٢٥٦
حلوان	٦٦٥	١٣٨٨	١٨٥٧	١٨٦٢	١٧٠٢
متوسط نصيب الطالب من اجمالى ميزانية الباب الاول	٥٨١	١٣٩٦	١٨٨٥	١٨٦٦	١٧١٦

المصدر: الارقام الواردة بكل خلية من خلايا هذا الجدول ناتج قسمة كل خلية من خلايا الجدول رقم(٧) على الخلية المناظرة لها بالجدول رقم (٢٢).

اما جامعات: القاهرة وحلوان والزقازيق فإن متوسط النصيب السنوي للطالب الجامعي بكل منها من ميزانية الباب الاول يماثل المتوسط العام السنوي لنصيب الطالب من إجمالي ميزانية الباب الاول للاحدى عشرة جامعة مجتمعة (أنظر الجدول ارقام (٣١)) .

ويوضح الجدولين ارقام (٤) ، (٣٢) أنه فى الوقت الذى استجاب فيه المتوسط العام السنوي لنصيب الطالب الجامعي من ميزانية الباب الاول لمقتضيات التضخم بالريف فإنه قد عجز عن مواجهة مقتضيات التضخم بالحضر وذلك من حيث ان هذا المتوسط اصبح ٣,٢ مرة فى عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ فى حين ان الرقم القياسي لتكلفة المعيشة اصبح بالريف ٣,١ مرة وبالحضر ٣,٣مرة وذلك فى عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ .

وكذلك يتضح ان نصيب الطالب من ميزانية الباب الاول بجامعات القاهرة وحلوان واسيوط وطنطا والمنصورة والمنيا والمنوفية وقناة السويس لم يبارى فى زيادته ما طرأ من زيادة على الرقم القياسي فى تكلفة المعيشة فى كل من الريف والحضر ومن ثم فإن الزيادة التى طرأت على نصيب الطالب الجامعي من مخصصات الباب الاول بكل جامعة من تلك الجامعات لم تؤدى الى تمتع هذا النصيب بالمناعة التحصينية ضد عوامل التضخم ومن ثم فإن الزيادة النقدية فى هذا النصيب إنما تعبر عن نقص حقيقى فى القدرة الشرائية له (أنظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٢)) .

إلا أن الامر يختلف شأنا فيما طرأ من زيادة على نصيب الطالب الجامعي من مخصصات إثابة عنصر العمل الجامعي بجامعات الاسكندرية و عين شمس والزقازيق حيث اصبح هذا النصيب على التوالى ٣,٦مرة و٣,٩مرة و ٣,٩مرة فى عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ مما يدعو الى التأكيد الى تمتع تلك الزيادات ليس فقط بزيادة فى القيم النقدية الجارية ولكن ايضا بزيادة فى القوى الشرائية الحقيقية لتلك الانصبة كل على حده .

٣- تطور نصيب الطالب الجامعي من تكلفة المستلزمات السلعية والخدمية :

يوضح الجدول رقم (٣٣) انه على مستوى الأحدى عشرة جامعة فان المتوسط السنوي لتكلفة الطالب الجامعي من المستلزمات السلعية والخدمية يبلغ ٦٠٤ جنيه ويزيد أو يقل هذا المتوسط بكل جامعة على حده عن ذلك المتوسط العام ، إذ أن هناك أربع جامعات : القاهرة والمنصورة والمنيا وقناة السويس يزيد فيها متوسط النصيب السنوي للطالب الجامعي من تكلفة المستلزمات السلعية والخدمية عن هذا المتوسط العام (٨٦٦ جنيه ، ١١٠٨ جنيه ، ٧٩٠ جنيه ، ٦٦٣ جنيه على التوالي) بينما أن هذا المتوسط السنوي يقل عن المتوسط العام وذلك بجامعات الإسكندرية وعين شمس وطنطا والزقازيق والمنوفية وحلوان (٥٤٥ جنيه ، ٤٥٩ جنيه ، ٤٣٩ جنيه ، ٣٥٧ جنيه ، ٥٠٢ جنيه و٣٢٣ جنيه على الترتيب) ، وذلك في حين أن ذلك المتوسط بجامعة أسيوط (٦١٩ جنيه) بما يعادل تقريبا المتوسط العام لتكلفة الطالب الجامعي من هذا الباب بالاحدى عشرة جامعة .

ومما يلفت النظر أن متوسط تكلفة المستلزمات السلعية والخدمية للطالب بجامعة المنصورة يبلغ ضعف متوسط تلك التكلفة على مستوى الأحدى عشرة جامعة بينما أن متوسط تكلفة المستلزمات السلعية والخدمية سواء للطالب بجامعة الزقازيق أو للطالب بجامعة حلوان يبلغ نصف متوسط تكلفة الطالب من هذا الباب على مستوى الأحدى عشرة جامعة (انظر الجدول رقم (٣٣)) .

جدول رقم (٣٢)

تطور الرقم القياسى لمتوسط النصيب السنوى للطالب الجامعى من ميزانية الباب الاول لكل جامعة خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣

(١٩٨٦/٨٥=١٠٠)

السنوات / الجامعات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣
القاهرة	١٠٠	٢٠٨	٢٨٧	٢٨٤
الاسكندرية	١٠٠	٢٦١	٣٥١	٣٦١
عين شمس	١٠٠	٢٧٠	٣٦٦	٣٨٨
اسيوط	١٠٠	٢٠٤	٣٣٢	٢٨٠
طنطا	١٠٠	٢٣٥	٣٠٣	٢٧٨
المنصورة	١٠٠	٢٦٨	٣٣٥	٢٩٥
الزقازيق	١٠٠	٢٩٠	٣٦٥	٣٨٩
المنيا	١٠٠	٢١٧	٢٨٣	٣٠٢
المنوفية	١٠٠	١٩٥	٢٨٦	٢٥٧
قناة السويس	١٠٠	٢١١	٢٦٦	٣٠٤
حلوان	١٠٠	٢٠٩	٢٧٩	٢٨٠
الرقم القياسى لمتوسط نصيب الطالب من اجمالى ميزانية الباب الاول	١٠٠	٢٤٠	٣٢٤	٣٢١

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (٣١).

جدول رقم (٣٣)
تطور متوسط النصيب السنوى للطالب الجامعى من ميزانية الباب الثانى لكل جامعة
خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣
(القيمة بالجنيه)

السنوات / الجامعات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	المتوسط ٩٤/٩٣-٩١/٩٠
القاهرة	٢١	٤٠١	١٠٢٩	١١٦٧	٨٦٦
الاسكندرية	١٦٥	٣١٦	٥٢٤	٧٩٦	٥٤٥
عين شمس	١٨٢	٣٢١	٤٨٥	٥٧١	٤٥٩
اسيوط	٢٦١	٤٤٣	٦٨١	٧٣٤	٦١٩
طنطا	١٩١	٣٣٣	٤٦٣	٥٢٠	٤٣٩
المنصورة	٢٦٤	٦١٢	١٢٧٩	١٤٣٤	١١٠٨
الزقازيق	١٣٧	٢٥٦	٣٦٦	٤٤٩	٣٥٧
المنيا	٢٦٨	٥٣٦	٨٢٣	١٠١٢	٧٩٠
المنوفية	١٩٦	٣٥٠	٥٥٤	٦٠١	٥٠٢
قناة السويس	٣٠٤	٥٢٧	٥٩٩	٨٦٢	٦٦٣
حلوان	١٧١	٢٦٠	٣٥١	٣٥٨	٣٢٣
متوسط نصيب الطالب من اجمالى ميزانية الباب الثانى	١٦٢	٣٦٧	٦٥٨	٧٨٧	٦٠٤

المصدر: الارقام الواردة بكل خلية من خلايا هذا الجدول، ناتج قسمة كل خلية من خلايا الجدول رقم(١٠) على كل خلية مناظرة لها بالجدول رقم (٢٢).

ومن ناحية مجاراة تطور ارتفاع المتوسط العام للتكلفة السنوية للطالب الجامعي من هذا الباب للتطور في الرقم القياسي لتكلفة المعيشة حضرا وريفا فان الزيادة فى المتوسط العام لتكلفة الطالب على مستوى الأحدى عشرة جامعة قد اكتسب مناعة في قدراته الشرائية من حيث أن مستواه في عام ١٩٩٤/٩٣ يمثل ٤,٩ مرة قدر مستواه في عام ١٩٨٦/٨٥ في حين أن متوسط تكلفة المعيشة في عام ١٩٩٤/٩٣ قد اصبح ٣,٣ مرة بالحضر و ٣,١ بالريف قدر مستواه في عام ١٩٨٦/٨٥ (أنظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٤)) .

وقد استطاعت الزيادة في نصيب الطالب الجامعي من تكلفة المستلزمات السلعية والخدمية (في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥) بجامعات القاهرة والإسكندرية وأسيوط والمنصورة والمنيا أن تفوق الزيادة في الرقم القياسي لتكلفة المعيشة سواء بالريف أو بالحضر ، حيث اصبح متوسط تكلفة الطالب من هذا الباب في كل جامعة من تلك الجامعات الخمسة على الترتيب ٥,٦ مرة و٤,٨ مرة و ٣,٨ مرة و ٥,٤ مرة و ٣,٨ مرة ، مما يدعو إلى القول أن ما خصص للطالب الجامعي لشراء المستلزمات السلعية والخدمية بكل جامعة من الجامعات الخمسة المذكورة قد اخذ في اعتباره تدعيم القوة الشرائية بل و زيادتها لتحصين هذا المخصص ضد عوامل التضخم الذي يتجسد في الارتفاع المضطرد في الرقم القياسي لتكلفة المعيشة (أنظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٤)) .

أما ما خصص للطالب الجامعي بجامعات طنطا والمنوفية وقناة السويس وحلوان من نصيب لشراء المستلزمات السلعية والخدمية فلم تستطع الزيادة في مخصصاته في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ أن تباري الزيادة في التضخم في الأسعار والمتمثل في تجاوز الزيادة في الرقم القياسي لتكلفة المعيشة حضرا وريفا للزيادة فيما خصص للطالب خلال الفترة المذكورة حيث أن ما خصص في عام ١٩٩٤/٩٣ للطالب من هذا الباب بكل جامعة من تلك الجامعات الأربع قد اصبح على الترتيب : ٢,٧ مرة ، ٣ مرات ، ٢,٨ مرة و مرتان قدر ما خصص للطالب من هذا الباب بكل جامعة من الجامعات الأربعة المذكورة في عام ١٩٨٦/٨٥ (أنظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٤)) .

أما المخصص للطالب من هذا الباب بجامعة الزقازيق فقد استطاعت الزيادة فيه أن تثبت من قدراته الشرائية دون زيادة فيها حيث تكاد تتماثل الزيادة في هذا المخصص خلال عامي المقارنة المذكورين مع الزيادة في تكلفة المعيشة التي حدثت خلال هذين العامين .

أما المخصص للطالب من هذا الباب بجامعة عين شمس فان الزيادة فيه خلال الفترة محل المقارنة لم تستطع أن تحاكي الزيادة في تكلفة المعيشة بالحضر وان كانت تلك الزيادة قد تكافأت وبالكاد مع الزيادة في ارتفاع تكلفة المعيشة بالريف وهو الأمر الذي يدعوننا إلى القول أن زيادة نصيب الطالب بجامعة عين شمس من هذا الباب لم تستطع حتى أن تثبت من القدرة الشرائية لهذا النصيب نظرا لتوطن جامعة عين شمس في منطقة حضرية مثلها في ذلك تماما مثل توطن جامعتي القاهرة وحلوان (أنظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٤)) .

وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة التي لحقت بنصيب الطالب من هذا الباب بجامعتي الصعيد (أسيوط والمنيا) تماثلت تماما من ناحية قيمة الزيادة ومن ناحية تجاوز تلك الزيادة للزيادة التي حدثت في الرقم القياسي لتكلفة المعيشة مما يؤكد أن الزيادة في نصيب الطالب من هذا الباب بكل جامعة من الجامعتين قد استطاعت دعم زيادة القدرة الشرائية لهذا المخصص .

جدول رقم (٣٤)
تطور الرقم القياسى لمتوسط النصيب السنوى للطالب الجامعى من ميزانية الباب الثانى لكل جامعة خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣
(١٠٠=١٩٨٦/٨٥)

السنوات / الجامعات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣
القاهرة	١٠٠	١٩٢٧	٤٩٤٢	٥٦٠٤
الاسكندرية	١٠٠	١٩٢	٣١٨	٤٨٤
عين شمس	١٠٠	١٧٦	٢٦٦	٣١٣
اسيوط	١٠٠	١٧٠	٢٦١	٢٨١
طنطا	١٠٠	١٧٥	٢٤٣	٢٧٣
المنصورة	١٠٠	٢٣٢	٤٨٤	٥٤٣
الزقازيق	١٠٠	١٨٧	٢٦٧	٣٢٨
المنيا	١٠٠	٢٠٠	٣٠٧	٣٧٧
المنوفية	١٠٠	١٧٩	٢٨٣	٣٠٧
قناة السويس	١٠٠	١٧٣	١٩٧	٢٨٤
حلوان	١٠٠	١٥٢	٢٠٥	٢٠٩
الرقم القياسى لمتوسط نصيب الطالب من اجمالى ميزانية الباب الثانى	١٠٠	٢٢٧	٤٠٦	٤٨٦

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (٣٣).

٤- تطور نصيب المخصص للطالب الجامعي من ميزانية الإنفاق الجاري (باب أول + باب ثاني) :

تمثل المخصصات المدرجة بالبابين الأول والثاني معا ما يمكن اعتبارها محاسبيا واقتصاديا مخصصات للإنفاق الجاري على إثابة عنصر العمل الجامعي أساتذة و إداريين وعاملين بالأجهزة الجامعية المساعدة و الداعمة لوظائف إضفاء القيم المعرفية تشغيلا من عمليات ونشاطات وواجبات تؤدى في نطاق تلك الوظائف وصفا وتوصيفا ومضمونا كفعاليات ادائية تؤدي على عناصر الموارد البشرية الممثلة في طلاب الجامعات موضوع ومحل تلك الفعاليات المؤداة معرفيا ، بالإضافة إلى ما يخصص بالباب الثاني (كما سبق توضيحه) من أموال للإنفاق على السلع والخدمات اللازم استهلاكها بواسطة آليات المنظومة الجامعية بمختلف عناصرها الفاعلة داخل تلك المنظومة .

ومن ثم فان اختلفت طبيعة الباب الأول من الموازنة عن طبيعة بابها الثاني من حيث مجال الانفاق اذ أن المدرج بالباب الأول خاص باثابة البشر عن عمل يؤدونه وان المدرج بالباب الثاني لمقابلة الوفاء بالمشتري من سلع وخدمات مادية إلا أن المدرج بالبابين معا لهما سمة محاسبية - اقتصادية مشتركة إلا وهي أن ما ينفق من أي البابين إنما ينفق للحصول على السلع والخدمات من المفترض أنها تشترى وتستخدم وتستهلك أثناء نفس عام الإنفاق ومن هنا كان المسمى الذي اطلق على المدرج بالبابين معا من بنود إنفاق : "بالإنفاق الجاري".

والمبرر الثاني الذي يدعو إلى اخذ البابين معا كعنصر إنفاق متكامل هو مدى التأثير الذي يحدثه مستوى المخصص من أموال بالبابين على كفاية وكفاءة وجودة عمليات الإضفاء المعرفي وهو المبتغى النهائي من أداء كافة عناصر المنظومة الجامعية من سياسات وتوجهات ورؤى واتجاهات وبرامج ونشاطات وواجبات داخل إطار متكامل ومتسق وفعال .

ومن ثم فان مبعث الاهتمام بتناول ما يدرج بهذين البابين معا كبنود متكاملة مكملة من اعتمادات مالية هو موجات الآثار المتتالية التي تلحق بمخرجات المنظومة الجامعية من خريجين والانعكاسات المباشرة وغير المباشرة لتلك الآثار على مستوى الجودة المطلوب في عصر حلت فيه الميزة التنافسية القائمة على اعتبارات ضمان الجودة محل الميزة النسبية القائمة على اعتبارات رخص الأسعار .

والجدول رقم (٣٥) يوضح أن متوسط العام لنصيب الطالب من المجمع من البابين معا قد بلغ ٢٣٢٠ جنيه سنويا وذلك على مستوى الأحدى عشرة جامعة إلا أن هناك ست جامعات : القاهرة ، الإسكندرية ، أسيوط ، المنصورة ، المنيا ، قناة السويس يفوق في كل منها المتوسط السنوي لنصيب الطالب من هذين البابين معا على المتوسط السنوي العام لنصيب الطالب من الإنفاق الجاري على مستوى الأحدى عشرة جامعة (انظر جدول رقم (٣٥)).

جدول رقم (٣٥)

تطور متوسط النصيب السنوى للطالب الجامعى من ميزانية الانفاق الجارى(باب اول-باب ثانى)لكل جامعة خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣

(القيمة بالجنيه)

السنوات / الجامعات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	المتوسط ٩٤/٩٣-٩١/٩٠
القاهرة	٦٨٤	١٧٨١	٢٩٣٥	٣٠٥٣	٢٥٩٠
الاسكندرية	٧٨٤	١٩٣١	٢٦٩٥	٣٠٣٤	٢٥٥٣
عين شمس	٦٤٩	١٥٨٣	٢١٩٣	٢٣٨٠	٢٠٥٢
اسيوط	٩٢٥	١٨٠١	٢٨٨٨	٢٥٩١	٢٤٢٧
طنطا	٦٤٢	١٣٩٥	١٨٣٢	١٧٧٧	١٦٦٨
المنصورة	٨٢٥	٢١١٦	٣١٦٠	٣٠٩٠	٢٧٨٩
الزقازيق	٦٣٤	١٧٠٠	٢١٨١	٢٣٨٢	٢٠٨٧
المنيا	١١٠٨	٢٣٦١	٣٢٠١	٣٥٥٠	٣٠٣٧
المنوفية	٧٨٠	١٤٩٢	٢٢٢٤	٢١٠٥	١٩٤٠
قناة السويس	١١٧١	٢٣٥٣	٠٠٤	٣٥٠٠	٢٩١٩
حلوان	٨٣٦	١٦٤٨	٢٢٠٨	٢٢٢١	٢٠٢٥
متوسط نصيب الطالب من اجمالى ميزانية الانفاق الجارى	٧٤٣	١٧٦٣	٢٥٤٣	٢٦٥٣	٢٣٢٠

المصدر: الارقام الواردة بكل خلية من خلايا هذا الجدول ناتج قسمة كل خلية من خلايا الجدول رقم(١٩) على الخلية المناظرة لها بالجدول رقم (٢٢).

وهناك خمس جامعات يقل في كل منها المتوسط السنوي لنصيب الطالب من المدرج ببابي النفقات الجارية عن المتوسط السنوي العام لنصيب الطالب من هذين العامين على مستوى الأحدى عشرة جامعة وتلك الجامعات تشمل : عين شمس وطنطا والزقازيق والمنوفية وحلوان ، ومن الملاحظ أن المتوسط السنوي لنصيب الطالب من المدرج ببابي النفقات الجارية بجامعة طنطا يقل بمقدار الربع عن ذلك المخصص للطالب على مستوى الأحدى عشرة جامعة، في حين أن المتوسط السنوي لنصيب الطالب من هذين البابين بكل جامعة من جامعتي الصعيد (المنيا و الأسيوط) يزيد عن المتوسط السنوي لنصيب الطالب من هذين البابين على مستوى الأحدى عشرة جامعة (انظر الجدول رقم (٣٥)) .

ولقد اكتسبت الزيادة في النصيب السنوي للطالب من هذين البابين حصانة ضد عوامل التضخم وذلك سواء بالنسبة للمتوسط العام لنصيب الطالب بالأحدى عشرة جامعة وعلى مستوى الجامعات الخمسة : القاهرة ، الإسكندرية ، عين شمس ، المنصورة ،الزقازيق حيث اصبح هذا المتوسط على الترتيب في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ حوالي : ٣,٦ مرة ، ٤,٥ مرة ، ٣,٩ مرة ، ٣,٧ ، ٣،٨ مرة و ٣،٨ مرة ، الأمر الذي يتضح منه جليا أن الزيادة في نصيب الطالب من المدرج بهذين البابين معا لم يؤدي فقط الى ثبات القوة الشرائية للقيم المدرجة بل أن تلك الزيادة النقدية ترتب عليها زيادة في القدرة الشرائية لها (أنظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٦)) .

وعلى العكس من ذلك فان الزيادة النقدية في متوسط نصيب الطالب من المدرج بهذين البابين بجامعات : أسيوط وطنطا والمنوفية وقناة السويس وحلوان (والتي كانت قيمها في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ على الترتيب : ٢,٨ مرة ، ٢,٨ مرة ، ٢,٧ مرة ، ٣ مرات ، ٢,٧ مرة لم يؤدي إلى تثبيت للقوة الشرائية لمتوسط نصيب الطالب من هذين البابين بالجامعات الخمسة المذكورة نظرا لتجاوز القوى التضخمية الناتجة عن ارتفاع الأسعار للقوى الشرائية لهذا النصيب (أنظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٦)) .

أما الزيادة النقدية في نصيب الطالب من هذين البابين بجامعة المنيا فقد أوقعت القوة الشرائية لهذا النصيب في تأرجح بين الثبات الشرائي وعدمه من حيث أن الزيادة النقدية في نصيب الطالب من هذين البابين بتلك الجامعة في عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنة ١٩٨٦/٨٥ (٣,٢) مرة قد وقعت بين الزيادة التي حدثت في الرقم القياسي للأسعار بالحضر ٣,٣ مرة والزيادة التي حدثت في الرقم القياسي لتكلفة المعيشة بالريف ٣,١ مرة (أنظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٦)) .

ومن الملاحظ أن الزيادة النقدية في المتوسط السنوي لنصيب الطالب من هذين البابين بكل جامعة من الجامعات الأم الثلاثة : القاهرة ، الإسكندرية ، عين شمس ، قد استطاعت ليس فقط تثبيت القوة الشرائية لهذا النصيب وإنما أدت إلى زيادتها وبشكل ملموس (أنظر الجداول ارقام (٤) ، (٣٦)) .

جدول رقم (٣٦)
تطور الرقم القياسى لمتوسط النصيب السنوى للطالب الجامعى من ميزانية الانفاق الجارى (باب اول + باب ثانى) لكل جامعة
خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ الى ١٩٩٤/٩٣
(١٠٠=١٩٨٦/٨٥)

السنوات / الجامعات	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣
القاهرة	١٠٠	٢٦٠	٤٢٩	٤٤٦
الاسكندرية	١٠٠	٢٤٦	٣٤٤	٣٨٧
عين شمس	١٠٠	٢٤٤	٣٣٨	٣٦٧
اسيوط	١٠٠	١٩٥	٣١٢	٢٨٠
طنطا	١٠٠	٢١٧	٢٨٥	٢٧٧
المنصورة	١٠٠	٢٥٦	٣٨٣	٣٧٥
الزقازيق	١٠٠	٢٦٨	٣٤٤	٣٧٥
المنيا	١٠٠	٢١٣	٢٨٩	٣٢٠
المنوفية	١٠٠	١٩١	٢٨٥	٢٧٠
قناة السويس	١٠٠	٢٠١	٢٤٨	٢٩٩
حلوان	١٠٠	١٩٧	٢٦٤	٢٦٦
الرقم القياسى لمتوسط نصيب الطالب من اجمالى ميزانية الانفاق الجارى	١٠٠	٢٣٧	٣٤٢	٣٥٧

المصدر: الارقام الواردة بهذا الجدول تم تقديرها من واقع الارقام الواردة بالجدول رقم (٣٥).

الخلاصة والتوصيات :

إذا كان اعتبار تطوير قطاع التعليم فى مصر تنمية ونموا هو المشروع القومي لها يبتغى أولا وأساسا ضمان جودة الاداء فى العمليات التشغيلية التعليمية فى إضفائها للقيم المعرفية المضافة على محور ومحل تلك العمليات ألا وهم طلبة الجامعات فإن الهدف النهائي من هذا الاعتبار إنتاج موارد بشرية ممثلة فى خريجى المنظومة الجامعية تتوفر فيها مقتضيات الجودة لتتوفر فيها الميزة التنافسية سواء بسوق العمل الداخلي أو بسوق العمل الخارجي ولاسيما وأن إتفاقية الجات فى منتهاها تجعل من أسواق الانتاج والتوزيع والاستهلاك والعمل بمختلف دول العالم سوقا واحدة تبحث عن : إشباع حاجاتها من سلع وخدمات وعمالة موحدة فيما تتصف به منتجات تلك الدول سلعا كانت ام خدمات ام موارد بشرية من مواصفات .

إلا أن توفير إعتبار جودة الاداء للعمليات التشغيلية بالمنظومة الجامعية يتطلب ابجديا توفير التمويل اللازم سواء للإنفاق على إثابة عنصر العمل الجامعي أو لتدبير السلع والخدمات اللازمة لدوران اليات المنظومة الجامعية اداءا أو لتوفير الاصول الرأسمالية للمنظومة الجامعية من الات ومعدات وتجهيزات ومباني حيث يتطلب توفير ذلك الاخير إعتماد الاموال الإستثمارية الازمة .

وقد أنطلق الجهد التحليلي التقويمي المبذول بهذا البحث من فرض إساسى ألا وهو: "أن تبني قطاع التعليم كمشروع قومي لمصر قد أقتضى أساسا توفير التمويل الحكومي اللازم الكافي والكفء لتلبية متطلبات هذا التبني" .

وأولي الابجديات المحاسبية والاقتصادية الواجب إعتبارها لدى تقرير إعتمادات التمويل الحكومي والتي يفرضها هذا التبني هو ليس فقط زيادة إعتمادات بنود ابواب موازنة المنظومة الجامعية فى صورتها النقدية فقط وإنما لابد من ربطها اولا بمحور ومحل العملية التعليمية وهم الطلبة وربطها ثانيا وفى نفس الوقت بمقتضيات تحصين قدرتها الشرائية ضد عوامل التضخم ليس فقط بتثبيت القوة الشرائية لما يتم توفيره من اعتمادات بل وتعمل على زيادة تلك القوة الشرائية .
الا ان الجهد التحليلي المبذول بهذا البحث قد قاد يقينا الى استخلاص عدد من النتائج الاساسية فى هذا الشأن والذى تلخصه المصفوفة التالية للتقويم الموقفي لمدي متانة وصلابة المخصص من اموال للمنظومة الجامعية فى مواجهة عوامل التضخم التي تنهش عادة فى القدرة والقوة الشرائية للمخصص من اموال .

وأهم مضامين تلك المصفوفة كنتائج بحثية لاتؤكد فى واقع الامر صحة ما إنطلقنا منه من فرض اساس لتلك الدراسة الا وهو: "ان الزيادة النقدية فى بنود وأبواب ميزانية المنظومة الجامعية قد صاحبها ثبات وأيضا زيادة حقيقية فى القدرة والقوة الشرائية للمخصص من كل باب ولكل جامعة على حدة " .

وتأكيد عدم توافر هذا الفرض يستدل عليه مما استخلص من نتائج على مستوى الجامعات من كون ان هناك جامعات خمسة إنتاب ما خصص لها من موازنة نقص فى القوة الشرائية لها نتيجة عدم لحاق ما طرأ على مزاياتها من زيادة نقدية بما طرأ على تكلفة المعيشة من زيادة فى ارقامها القياسية كما ان هناك أربعة جامعات تراوحت بين الزيادة والنقص فى القوة الشرائية لما خصص لابوابها من زيادة نقدية فى حين ان جامعتين فقط زادت القوة الشرائية لما اعتري أبوابها من زيادة نقدية .

كما أن تأكيد عدم توافرالغرض الذى إنطلق منه الجهد البحثي يمكن يستدل عليه أيضا من النتائج المستخلصة على مستوى ما نال الطالب من نصيب من اجمالي ميزانية كل جامعة وما ناله الطالب من نصيب من كل باب من ابواب ميزانية منظومة التعليم الجامعي .

فبالنسبة لاجمالي ميزانية كل جامعة اتضح أن هناك خمسة جامعات لم تدرك الزيادة النقدية فى نصيب الطالب منها الزيادة فى تكلفة المعيشة (ممثلة فى الزيادة المضطردة فى الرقم القياسي للاسعار) بينما ان هناك جامعتين إنتابت الزيادة النقدية فى نصيب الطالب من ميزانية كل منها نوع من الثبات فى قدرتها الشرائية نتيجة أن الزيادة النقدية فى نصيب الطالب من ميزانية جامعته قد استطاعت بالكاد اللحاق بالزيادة فى تكلفة المعيشة ، وفى أربعة جامعات انتابت الزيادة النقدية لنصيب الطالب من اجمالي ميزانية جامعته زيادة حقيقية فى قدرتها وقوتها الشرائية نتيجة تجاوز الزيادة النقدية هذه للزيادة فى الرقم القياسي للاسعار.

وبالنسبة للزيادة النقدية لنصيب الطالب من الباب الاول للميزانية فإن هناك ثماني جامعات من الاحدى عشرة جامعة لم تجاري تلك الزيادة النقدية ما حدث من زيادة فى الرقم القياسي للاسعار مما يعني إصابة القدرة والقوة الشرائية لنصيب الطالب من الباب الاول بتلك الجامعات الثمانية بالضعف والوهن ، فى حين أن هناك ثلاثة جامعات أدت الزيادة النقدية فى نصيب الطالب من الباب الاول لميزانيتها الى زيادة فى القدرة والقوة الشرائية لهذا النصيب .

أما على مستوي الباب الثاني لموازنة المنظومة الجامعية فإن الزيادة النقدية فى نصيب الطالب من هذا الباب لم تدرك الزيادة فى تكلفة المعيشة فى خمسة جامعات بينما ان الزيادة النقدية فى هذا النصيب أدت الى ثبات القوة الشرائية له بجامعة واحدة إلا أن تلك الزيادة النقدية فى هذا النصيب قد أدت الى تدارك بل وتجاوز الارتفاع فى تكلفة المعيشة بأربعة جامعات مما يعني حدوث زيادة حقيقية للقوة والقدرة الشرائية لنصيب الطالب من الباب الثاني بتلك الجامعات كل على حدة .

أما على مستوى النفقات الجارية(أى مجموع البابين الاول والثاني) فإن الزيادة النقدية فى نصيب الطالب منها قد قادت الى زيادة فى القوة الشرائية لها بخمسة جامعات نتيجة لتجاوز الزيادة النقدية فى نصيب الطالب منها للزيادة فى تكلفة المعيشة ، بينما أن ستة جامعات اصيبت الزيادة النقدية فى نصيب الطالب من مجموع هذين البابين بضعف فى قوتها الشرائية نتيجة عدم ملاحقة الزيادة النقدية هذه للزيادة فى تكلفة المعيشة .

وإذا كان الجهد البحثي المبذول قد ادي الى النتائج السابق تبيانها عن مدى قدرة التمويل الحكومي لميزانية المنظومة الجامعية للإستجابة الى مقتضيات تحصينها ضد عوامل التضخم و إذا ظل للدولة دورها المهم فى تمويل التعليم بإعتبارها أحد المستفيدين من التعليم إلا ان البحث عن مصادر تمويلية أخرى للتعليم العالي أمر لابد من النظر فيه امعانا كتوصية أساسية لجهدنا البحثي الحالي وكفاتحة لمجالات بحثية قادمة .

مصفوفة
مقارنة التطور فى القيم النقدية لبنود أبواب ميزانية المنظومة الجامعية
بالتطور فى الرقم القياسى لتكلفة المعيشة
(الرقم القياسى لتكلفة المعيشة فى عام ١٩٩٤/٩٣ مقارنا به فى عام ١٩٨٦/٨٥ = ٣,٣ بالحضر، ٣,١ بالريف)

مقارنة الوضع فى عام ١٩٩٤/٩٣ بالوضع فى عام ١٩٨٦/٨٥	التطور المقارن فى القيم النقدية المطلقة لكل باب من أبواب الميزانية				التطور المقارن فى قيم متوسط النصيب السنوى للطالب الجامعى				
الجامعات	اجمالى ميزانية الجامعة	الباب الاول	الباب الثانى	الباب الثالث	اجمالى ميزانية الجامعة	الباب الاول	الباب الثانى	الباب الاول+ الباب الثانى	تقويم موقفى عام على مستوى كل جامعة
القاهرة	زيادة عالية ٥,٠٥	نقص ٣,٠٣	--- ---	زيادة عالية ٤,٠٥	زيادة عالية ٤,٧	نقص ٢,٨	--- ---	زيادة عالية ٤,٥	بين الزيادة و النقص
الاسكندرية	ثبات ٣,٢	نقص ٢,٩٤	زيادة ٣,٩٢	زيادة ٣,٧٨	زيادة ٣,٩	زيادة ٣,٦	زيادة عالية ٤,٨	زيادة ٣,٩	زيادة عامة
عين شمس	نقص ٢,٨	نقص ٣,١٤	نقص ٢,٥٤	نقص ٢,٣٣	ثبات ٣,٤	زيادة ٣,٩	نقص ٣,١	زيادة ٣,٧	بين الزيادة والنقص
أسيوط	نقص ٣,١	نقص ٣,١٧	نقص ٣,١٨	نقص ٢,٤٦	نقص ٢,٧	نقص ٢,٨	زيادة ٣,٨	نقص ٢,٨	نقص عام
طنطا	نقص شديد ٢,٥	نقص ٢,٩٨	نقص ٢,٩١	نقص شديد جدا ١,٦	نقص شديد ٢,٣	نقص ٢,٨	نقص ٢,٧	نقص ٢,٨	نقص عام
المنصورة	زيادة ٣,٩	نقص ٣,١٢	زيادة عالية ٥,٧٣	نقص ٢,٦٩	زيادة ٣,٧	نقص ٣	زيادة عالية ٥,٤	زيادة ٣,٨	بين الزيادة و النقص
الزقازيق	نقص ٣,٠٤	ثبات ٣,٣	نقص ٢,٧٩	نقص ٢,٤٤	زيادة ٣,٦	زيادة ٣,٩	ثبات ٣,٣	زيادة ٣,٨	زيادة عامة
المنيا	نقص ٢,٩٧	نقص ٢,٨٨	زيادة محدودة ٣,٦١	--- ---	نقص ٣,١	نقص ٣	زيادة ٣,٨	نقص ٣,٢	بين الزيادة و النقص
المنوفية	زيادة ٣,٧	ثبات ٣,٣٢	زيادة ٣,٩٧	زيادة عالية ٤,١٧	نقص ٢,٩	نقص ٢,٦	نقص ٣	نقص ٢,٧	نقص عام

انظر خلفه

(تابع)

مقارنة الوضع فى عام ٩٣/١٩٩٤ بالوضع فى عام ٨٥/١٩٨٦	التطور المقارن فى القيم النقدية المطلقة لكل باب من أبواب الميزانية				التطور المقارن فى قيم متوسط النصيب السنوى للطالب الجامعى				
الجامعات	اجمالى ميزانية الجامعة	الباب الاول	الباب الثانى	الباب الثالث	اجمالى ميزانية الجامعة	الباب الاول	الباب الثانى	الباب الاول+ الباب الثانى	تقويم موقفى عام على مستوى كل جامعة
قناة السويس	زيادة ٤,٢	زيادة ٣,٩٤	زيادة محدودة ٣,٦٨	زيادة عالية ٤,٧٥	نقص ٣,٢	نقص ٣	نقص ٢,٨	نقص ٣	نقص عام
حلوان	نقص ٢,٧٥	نقص شديد ٢,٣٦	نقص شديد ١,٧٦	زيادة عالية جدا ٥,٤٥	ثبات ٣,٣	نقص ٢,٨	نقص شديد ٢	نقص ٢,٧	نقص عام
اجمالى ميزانية الجامعات	ثبات ٣,٤	نقص ٣,٠٧	زيادة عالية ٤,٦٤	نقص بسيط ٣,٢٤	زيادة طفيفة ٣,٦	نقص بسيط ٣,٢	زيادة عالية ٤,٩	زيادة ٣,٦	بين الزيادة و النقص
تقويم موقفى عام على مستوى كل باب من أبواب موازنة المنظومة الجامعية					٤جامعات زيادة جامعتين ثبات ٥جامعات نقص	٣جامعات زيادة ٨جامعات نقص	٥جامعات زيادة ٥جامعات نقص ١جامعة ثبات ١جامعة غير معلوم موقفها	٥جامعات زيادة ٦جامعات نقص	جامعتين زيادة عامة ٥ جامعات نقص عام ٤ جامعات بين النقص و الزيادة

تعـــــــــريـــــف : (أولا) استخدمت الألفاظ: زيادة، وثبات، ونقص للوفاء بالمعانى التالية والمبينة قرين كل منها:

١- زيادة: المقصود بهذه اللفظة أنه حدث زيادة فى القيم النقدية ترتب عليها زيادة فى القوة الشرائية.

٢- ثبات: المقصود بهذه اللفظة أن الزيادة التى حدثت فى القيم النقدية أدت فقط الى ثبات فى القوة الشرائية.

٣- نقص: المقصود بهذه اللفظة أن الزيادة التى حدثت فى القيم النقدية للميزانية لم تواكب الزيادة فى تكلفة المعيشة وما يترتب على ذلك من نقص فى القوة الشرائية للقيم النقدية.

(ثانيا) لم يتم إجراء تقويم موقفى للقيم النقدية المطلقة سواء على مستوى الجامعات أومستوى الأبواب من حيث أن العبرة فى تقويم القيم النقدية هو ربط القيم النقدية بمحور انفاقها وهو الطالب الذى يمثل وحدة التكلفة الأساسية بمنظومة التعليم، إذ أن استخدام التطور فى القيم النقدية المطلقة قد يؤدى الى نتائج مضللة فى هذا الشأن سعينا حثيثا الى تلافيه.

قائمة المراجع باللغة العربية

(١) الأمم المتحدة، "الدراسة الدولية لبرامج الإنماء الاجتماعي"، ١٩٥٩، ص ٥٠٤.

(٢) البنك الدولى، تقرير التنمية فى العالم، أعداد مختلفة.

(٣) صليب روفائيل، "ترشيد الانفاق على التعليم"، التربية الجديدة، العدد ١٤ إبريل ١٩٧٨.

(٤) صليب روفائيل، "اقتصاديات برامج إصلاح المناهج التعليمية"، التربية الجديدة، العدد ١٦ ديسمبر ١٩٧٨.

(٥) غانم سعيدى السبيدة - حنان عيسى، "التقويم والقياس فى التربية والتعليم"، مطبعة شفيق، ١٩٧٠، ص ٤٠٠ .

(٦) محمد محروس إسماعيل، "اقتصاديات التعليم - مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٩٠.

(٧) المرسى السيد حجازى، "الاستثمار فى التعليم العالى وعلاقته بالتنمية الاقتصادية - مع دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير فى الاقتصاد، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، ١٩٧٦ .

(٨) المرسى السيد حجازى، "مذكرات فى اقتصاديات الخدمات العامة"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٨٧.

(٩) معهد التخطيط القومى، تمويل التعليم وتكلفته فى المراحل المختلفة، مذكرة خارجية، رقم ١٢٢، ١٩٦١ .

(١٠) اليونسكو، الكتاب الاحصائى السنوى، أعداد مختلفة.

(١١) لطف الله امام صالح، "تقويم الاستثمار فى التعليم بجمهورية كوريا الجنوبية(كفايته، كفاءته، فعاليته، عوائده)"، مركز دراسات وابحاث التعليم العالى، وزارة التعليم العالى، جمهورية مصر العربية، القاهرة، فبراير ١٩٩٤.

(١٢) لطف الله امام صالح، "الانفاق على مرحلة التعليم الاعدادى باقليم القاهرة الكبرى (القاهرة- الجيزة- القليوبية)"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر (عدد رقم ٩٠)، معهد التخطيط القومى، جمهورية مصر العربية، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٤، ص ص١٣٦-١٥٨.

(١٣) لطف الله امام صالح، "تقويم عناصر مدخلات ومخرجات مرحلة التعليم الثانوى العام"، مركز التخطيط الاجتماعى والثقافى، معهد التخطيط القومى، القاهرة، مايو ١٩٩٥.

(١٤) سامية حسن ابراهيم، "الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور"، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥.

(١٥) سعيد إسماعيل على، محنة التعليم فى مصر، كتاب الأهالي، "٤"، القاهرة، ١٩٨٤.

(١٦) سعيد إسماعيل على، "الدراسات العليا التربوية الأزمة والأمن"، بحث مقدم الى مؤتمر تطوير التعليم، القاهرة، ١٩٨٧.

(١٧) سعد مجاهد الراجحى، "علاقة الدراسات العليا بالتعليم الجامعى والمجتمع"، بحوث مؤتمر تطوير التعليم، القاهرة، ١٩٨٧.

(١٨) حامد عمار، "فى اقتصاديات التعليم"، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٤.

(١٩) محمد منير مرسى، "تخطيط التعليم واقتصادياته"، دار النهضة، القاهرة، ١٩٧٧.

(٢٠) شكرى عباس، "حول اقتصاديات التعليم الجامعى فى مصر"، مؤتمر تطوير التعليم، القاهرة، يوليو ١٩٨٧.

(٢١) صلاح الدين مرسى، "إعداد الكوادر العلمية واقتصاديات الدراسات العليا"، مؤتمر تطوير التعليم، القاهرة، يوليو ١٩٨٧.

(٢٢) يسرية مغازى شعير، "اقتصاديات التعليم ومحاولة لقياس العائد الاقتصادى من التعليم الجامعى"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٢.

(٢٣) أمانى قنديل، السياسة التعليمية، قراءة تحليلية للدراسات السابقة برؤية سياسية لمجالات وقضايا جديدة، تحليل السياسات العامة فى مصر، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ١٥٠-١٨١.

(٢٤) محمود محى الدين، "أفكار حول تمويل التعليم العالى"، جريدة الأهرام القاهرية اليومية، عددها المؤرخ ١٠ يونيو ١٩٩٦، ص ٢٤.

(٢٥) محمود محى الدين، "ترشيد التعليم العالى ورفع كفاءته"، جريدة الأهرام القاهرية اليومية، عددها المؤرخ ٢٧ مايو ١٩٩٦، ص ١٩

(٢٦) وزارة التعليم، مركز دراسات وابحاث التعليم العالى، "ميزانية الجامعات ١٩٨٠/١٩٨١ - ١٩٩٤/١٩٩٥".

(٢٧) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، عدة إصدارات.

قائمة المراجع
باللغة الانجليزية

(1) Andrew Noss, "Education and Adjustment A, Review of the Literature", The World Bank 4/835, June 1991.

(2) Antoine Schwartz and Gail Stevenson, "Public Expenditure Review for Education, The Bank's Experience", The World Bank 4/675, October 1990.

(3) Eliakim Katz and Adrian Ziderman "Shared Investment In General Training, The Role of Information", The World Bank 4/704, November 1990.

(4) Estelle James, "Why is there Proportionately More Enrollment in Private Schools in Some Countries?" The World Bank, January 1993.

(5) George Psacharopoulos & Ying chu Ng, "Earning and Education in Latin America, Assessing Priorities for schooling Investments" The World Bank 4/1222, December 1992.

(6) Kalanidhi Subbarao & Laura Raney, "Social Gains From Female Education Across-National Study" The World Bank 4/185, November 1992.

(7) Marlaine E. Lockheed and Alastair G. Rodd, "World Bank Lending for Education Research" 1982-1989, The World Bank 4/740, January 1991.

(8) Martin Carnay & Carlos Torres, "Educational Change and Structural Adjustment: A Case Study of Costa Ricea," Torres, Paris, The Unesco, 1179, 1992, 80 Pages.

(9) Martin Weale, "Education Externalities, Fertility and Economic Growth, The World Bank-411175, November, 1992.

(10) Philip H. Coomb, Sand Jacques Hallak, "Cost Analysis In Education, A Tool For Policy And Planning, EDI Series in Economic Development, Published For the World Bank. The Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, 1987, P.20.

(11) Rosemary Bellew and Elizabeth M. King. "Promoting Girls and Women's Education Lessons from the Past", The World Bank 4/888, July 1991, Cups 715.

(12) Shoshana Neuman & Adrian Ziderman, "Does A Woman's Education Affect Her Husband's Earnings?", The World Bank 4/426, August 1990.

(13) UNESCO, "Statistical Yearbook, For Several Years, Paris.

(14) The World Bank, "World Development Report" For Several Years, Washington,

الفصل الرابع

تطور التعليم الجامعى والعالى

دراسة عن المعاهد الخاصة

إعداد

د. شفودة سمعان شفودة

١. البداية : حقائق وبعض بوادر التطوير

ا. التعليم الجامعى

ب. فى مجال التعليم العالى

ج. البعثات والإشراف المشترك والإتفاقيات الثقافية

٢. المعاهد الخاصة على خريطة التعليم الجامعى والعالى

١. الكليات الجامعية

٢. المعاهد العالية الحكومية

٣. المعاهد المتوسة الحكومية

٣. لمحة عن المعاهد الخاصة والطلاب المستجدين المقبولين والمقيدين

١. المعاهد الخاصة العالية

٢. المعاهد الخاصة المتوسطة

٤. عوامل وأسباب التوسع غير المعهود فى إنشاء المعاهد الخاصة

٥. بعض الإنتقادات الموجهة للمعاهد الخاصة

٦. خاتمة وتوصيات

تطوير التعليم الجامعى والعالى

دراسة عن المعاهد النامية

(١) البداية : حقائق وبعض بوادر التطوير :

هناك اعتراف صريح من وزارة التعليم بعدة حقائق مستمدة من دراسات كثيرة تم اعدادها فى أربعة وزارات مصرية (هى التعليم ، والتنمية الادارية ، والعمل ، والحكم المحلى) ، وكذا فى المجلس القومى للتعليم ، فضلا عن منظمة اليونسكو . ومن هذه الحقائق نذكر الآتى [١]:

١ - أرقام ونسبة التعليم الجامعى (والعالى) منخفضة فى مصر [٢] . هذا فى الوقت الذى هى فيه مرتفعة فى بلاد أخرى . وقد تم إتخاذ « القرارات السياسية » اللازمة فى تلك البلدان الاخرى لزيادة ذلك الى ٣٠ ٪ (بعد أن كانت ٢٢ ٪) بحلول عام ٢٠٠٠ ومن هذه البلاد ، النمور الأسيوية ، وكذا انجلترا .

٢ - التعليم الجامعى (والعالى) هو الوسيلة الوحيدة والمشروعة « لأبناء الفئات الفقيرة للارتقاء اجتماعياً [٣] ، واقتصاديا ، ومعيشيا . ويعتبر ذلك بمثابة « أمل الأسرة المصرية فى مستقبل أفضل » .

٣ - « التعليم الجامعى ليس مسئولا عن البطالة فى مصر » [٤] فنسبة البطالة بين خريجى الجامعات تقترب من ١٣ ٪ بينما مثيلتها بين خريجى التعليم المتوسط والفنى وصلت الى ٨٠ ٪.

٤ - التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الأصعدة العالمية والاقليمية والمحلية تتطلب « عقول » تستخدم لغات العصر ، وكذا لغات المستقبل وعلومه ، أى أنها تتطلب اتقان أمور ثلاث : الحاسبات ، والرياضيات ، وكذا اللغات الاجنبية (وعلى رأسها

---

(١) انظر مصر ، وزارة التربية والتعليم : انجازات التعليم فى ٤ أعوام ، أكتوبر ١٩٩٥ ، الفصل العاشر ، ص ١٨٩ .

(٢) ويرجع المصدر السابق فى ذلك الى كتاب مبارك والتعليم: نظرة الى المستقبل ، ص ص ٧٥ ، ٧٦ (راجع انجازات التعليم ... الخ : ص ١٨٩ بند ١ ، بداية الصفحة .

(٣) نفس المصدر ، ونفس الصفحة .

(٤) نفس المصدر ، ونفس الصفحة .

(٥) وهذه الحقيقة هى احدى ثمار بحوث ٣ وزارات هى العمل ، والتنمية الادارية ، والحكم المحلى . (نفس المصدر ونفس الصفحة).

الانجليزية والفرنسية،.. بل وإن أمكن لغات أخرى حتى ولو كان من بينها اليابانية) .

ومثل هذه « القدرات » لايمكن توافرها الا فى خريجى « الجامعات والمعاهد العليا » الذين يتصفون بالتميز (١) .

وهناك من يضيف حقيقة أخرى ، تتلخص فى أن نوعية خريجى الجامعات المصرية - بما فى ذلك الحاصلين على الدكتوراه - نوعية متدنية ، يتخلف بعضها عن مثيلاتها فى الجامعات بالبلاد المتقدمة بنحو ربع قرن أو يزيد .. فيما عدا عدد محدود من التخصصات فى المجال النظرى(ومنها الجزء الرياضى فى كليات الهندسة على سبيل المثال) (٢) .

وعن بوادر التطوير ، فإن الباحث الحالى يتذكر « هبة » أو « انتفاضة » حدثت فى النصف الأول من الستينات إبان كان د. على السيد وزيرا للتعليم (العالى) ، اذ صدرت التعليمات بفتح الكليات من الصباح الى المساء ، وتم تعيين عدد كبير من المعيدين عن طريق التكليف.. فضلا عن تزايد عدد البعثات .. وما الى ذلك .

ومنذ ذلك الحين ، وعلى امتداد أكثر من ثلاثة عقود ، ومع تزايد عدد التلاميذ والطلاب ، عاما بعد عام ، ونحن فى انتظار مثل هذه « الهبّة » أو « الانتفاضة » . فلقد ساءت العملية التعليمية لأسباب عديدة ، وتدنت أحوال اعضاء الهيئة العلمية سواء بالتعليم الجامعى والعالى أم بالتعليم قبل الجامعى، .... الخ . غير أن هذا لا يمنع من وجود وميض التطوير هكذا تقول التقارير الحكومية - في المجالات الآتية(٣):

أ - التعليم الجامعى:

١ - حدث توسع أفقى فى التعليم، إذ تمت إضافة كليات جديدة. كما حدث توسع رأسي (خاصة مع قبول طلاب الدفعة المزدوجة الحاصلين على الثانوية العامة دور يونيو ١٩٩٥).

(والتساؤل الذى يثيره الباحث الحالي هو: هل هذا التوسع بجناحيه الأفقى والرأسى كان كافيا ؟

---

(١) نفس المصدر ، ونفس الصفحة .

(٢) انظر جزئيا فى ذلك د. أسامة زكى : التعليم العالى الخاص ، مايو ١٩٩٦ ، ص ٥ .

(٣) انظر « انجازات ... الخ) ، ص ص ١٩٢ - ٢١١ .

٢ - العودة الى نظام الفصلين الدارسيين ٠

٣ - اتباع نظام التعليم المفتوح ، وكذا نظام الانتساب الموجه ٠

٤ - اتاحة الدراسة ببعض الكليات النظرية (التجارة والحقوق) باللغتين الانجليزية والفرنسية٠

٥ - انشاء كليات ومعاهد جديدة وفق حاجة بعض المحافظات ٠

٦ - الاهتمام بعلوم المستقبل فى عدد من الكليات ٠

٧ - الاهتمام بالتعليم لرياض الأطفال ، وكذا التعليم العالى الصناعى ٠

٨ - دراسة سياسة القبول بالجامعات ٠

ب - فى مجال التعليم العالى :

سنفرد عدة صفحات بالدراسة الحالية للمعاهد الخاصة ٠

جـ - البعثات والاشراف المشترك ، والاتفاقيات الثقافية :

وهناك اشارة فى بعض التقارير الى حدوث انجازات فى تلك المجالات [١] ٠

(٣) المعاهد الخاصة على خريطة التعليم الجامعى والعالى :

نود ، بادىء ذى بدء ، التفرقة بين :

١ - **الكليات الجامعية** : وهى حكومية ، وتتبع السلم التعليمى ، والقبول بها عن طريق مكتب التنسيق ٠

٢ - **المعاهد العالية الحكومية** : وهى حكومية ايضا ، وتتبع السلم التعليمى ، كما وأن القبول بها عن طريق مكتب التنسيق ٠

٣ - **المعاهد المتوسطة الحكومية** : وهى تشبه فى خواصها البند السابق رقم ٢ ٠

---

(١) لتفصيل اكثر ، نفس المصدر ، ص ص ٢١٥ ومابعدها ٠

٤ - المعاهد الخاصة (عالية ومتوسطة) : وهذه غير حكومية بالتعريف ، وهى تتبع السلم التعليمى ، حيث تصدر قرارات وزارية بشأن انشائها .

٥ - مراكز خاصة (وليست معاهد) للتدريب : وهذه لاتتبع السلم التعليمى ، وليست لها أية صلة بمكتب التنسيق ، وكانت مثل هذه المراكز « خدعة » للعديد من أولياء الأمور والطلاب الحاصلين على الثانوية العامة والدبلومات وكذا راسبي الثانوية العامة والدبلومات ، لقد تفجرت قضية هذه المراكز مؤخرا .

وسنقصر دراستنا الحالية على المعاهد الخاصة (وهى غير حكومية كما أشرنا من قبل) ، وتصدر قرارات وزارية بإنشائها .

واذا أردنا أن نلقى بعض الاضواء على كل من التعليم الجامعى وكذا العالى (بالمعاهد) ، فنلحظ أن هناك اقبال متزايد عليهما (وبخاصة التعليم بالكليات الجامعية) من قبل الطلبة الحاصلين على الثانوية العامة ، عاما بعد عام . واذا أخذنا عام ١٩٩٤/١٩٩٥ كمثال ، فنجد أن عدد الطلاب المستجدين ، أى المقبولين ، بالجامعات حوالى ١٤٨ الف طالب ، كما هو موضح بالجدول رقم (١) وهم موزعون بين الكليات العملية ، وكذا الكليات النظرية (انتظام وانتساب) ، على النحو الموضح بالجدول رقم (٢) .

وواضح من الجدول رقم (٢) أن عدد الطلاب المستجدين ، المقبولين بالكليات العملية ، عدد متدنى (٤٠ الف طالب فقط) ، وتبلغ نسبة هؤلاء أقل قليلا من ٢٧ ٪ من جملة عدد الطلاب المقبولين بالجامعات فى ذلك العام . وهذا يعنى - بعبارة أخرى - أن ربع الطلاب المستجدين قد قبلوا بالكليات العملية (اقل من ٢٧ ٪) ، أما حوالى الثلاثة أرباع (٧٣ ٪) فقد قبلوا بالتعليم النظرى (راجع جدول رقم ٢).

واذا أردنا الوقوف على نسبة الطلاب المقبولين بالكليات العملية الى جملة الطلاب المقبولين بكل من الجامعات وكذا المعاهد العالية (الحكومية والخاصة) فسنجدها - كما هو موضح بالجدول رقم (٣) - نسبة منخفضة (أقل من ١٨ ٪).

جدول رقم (١)

عدد كل من الطلبة المقبولين وكذا المقيدين

في كل من التعليم الجامعى والمعاهد العليا

بيان	المقبولين بالآلاف		المقيدون بالآلاف	
أولا : بالجامعات				
١/١ بالكليات العملية	٢٧,٦	٣٩,٨	١٦٥,٥	٢٠٦,٥
٢/١ بالكليات النظرية انتظام	٧٦,٤	٧٣,٧	٣٥٤,٥	٣٩٥,٥
٣/١ بالكليات النظرية انتساب موجه	٢٧,٠	٣٥,٠		
الجملة بالجامعات	١٣١,٠	١٤٩,٠	٥٢٠,٠	٦٠٢,٠
ثانيا : بالمعاهد العليا (الرسمية والخاصة)				
٢ / ١ تعليم نوعى	٨,٢	٨,٥	٣٧,٧	٣٢,٧
٢/٢ معاهد فنية رسمية (تجارية وصناعية وصحية وخدمة اجتماعية	٣٧,٧	٣٣,٨	٨٦,٧	٧٨,٦
٣/٢ معاهد فنية خاصة				
أ - عالية خاصة	٢٥,٠	٢٥,٠	١٢٧,٢	٨٦,٤
ب - متوسطة خاصة	٩,٢	١٢,٥	١٩,٣	٢٦,٦
الجملة بالمعاهد العليا (الرسمية والخاصة)	٨٠,٠	٨٠,٠	٢٦٩,٠	٢٢٦,٠
الجملة بالتعليم والمعاهد الفنية الرسمية وبالمعاهد الخاصة (عالية ومتوسطة)	٢١١,٠	٢٢٨,٠	٧٨٨,٠	٨٢٨,٠

المصدر : الجدول من إعداد الباحث الحالى ، أما البيانات فهى مستقاه من مصر ، ووزارة : التقرير المبدئى عن متابعة الأداء الاقتصادى والاجتماعى خلال السنة الثالثة ١٩٩٥/١٩٩٤ من الخطة الخمسية (١٩٩٢/١٩٩٣ - ١٩٩٦/١٩٩٧) ، جدول رقم ١٠٥ .

جدول رقم (٢)

عدد المقبولين بالجامعات (لأقرب الف)

وتوزيعاتهم على الكليات العملية والنظرية

بالعام الدراسة ١٩٩٤/١٩٩٥

بيان	عدد المقبولين (لأقرب ألف)	٪
١ - بالكليات العملية	٤٠ ألفا	٢٧٪
٢ - بالكليات النظرية		
١/٢ انتظام	٧٤ ألفا	٤٩,٥٪
٢/٢ انتساب	٣٥ ،،	٢٣,٥٪
المجموع بالكليات النظرية	١٠٩ ألف	٧٣٪
المجموع الكلى	١٤٩ ،،	١٠٠٪

المصدر : الجدول من اعداد الباحث الحالى ، والأرقام من الجدول السابق

جدول رقم (٣)

عدد المقبولين بالكليات العملية (لأقرب ألف)

ونسبتهم الى جملة المقيدين بالجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة

(الرسمية والخاصة لأقرب ألف عام ١٩٩٤ /١٩٩٥

بيان	عدد المقبولين (لأقرب ألف)	٪
١ - بالكليات العملية	٤٠ ألفا	٪١٧,٦
٢ - بالكليات والمعاهد الفنية (الرسمية والخاصة)	١٨٨ ،،	٪٨٢,٤
المجموع الكلى	٢٢٨ ألف	٪١٠٠

المصدر : الجدول من اعداد الباحث ، والبيانات من الجداول الموضحة بعاليه

ولاشك أن الأرقام المطلقة ، وكذا النسب المئوية ، الموضحة بالجدولين رقم (٢) و (٣) تثير علامات استفهام عديدة عن هيكل كل من التعليم الجامعى والعالى وتوجهاته فى مصر .

واذا ما انتقلنا الى الاحصاءات عن عدد الطلاب المستجدين المقبولين بالمعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة) ، ونسبتهم الى المجموع الكلى لجميع الطلاب المقبولين بالتعليم (جامعى ، ومعاهد حكومية وخاصة « عالية ومتوسطة ») ، والمبينة بالجدول رقم (٤) ، فإننا نلاحظ الآتى :

أ - نسبة المقبولين بالمعاهد الخاصة العالية بلغت ١١ ٪ (أى أكثر من العشر).

ب - نسبة المقبولين بالمعاهد الخاصة العالية والمتوسطة معاً بلغت ١٦.٥ ٪ ، أى حوالى السدس . وهذه مسألة لايستهان بها .

(٣) لمحة عن المعاهد الخاصة والطلاب المستجدين المقبولين والمقيدين :

ان المتتبع للمعاهد الحكومية العالية ، بجدول رقم (٥) ، يجد أنها تتمثل فى ٢٣ معهدا (وعدد من الكليات النوعية) ، التحق بها فى العام الدراسى ١٩٩٤ /١٩٩٥ أكثر قليلا من ٨ الاف طالب ، بينما كان عدد المقيدين بها أكثر قليلا من ٣٥ الفا .

أما عن المعاهد الحكومية المتوسطة ، فقد بلغ عددها ٤٧ معهدا ، فى نفس العام ٩٤/ ١٩٩٥ . وقد التحق بها - فى نفس العام ١٩٩٥/٩٤ - عددا من الطلاب اكثر قليلا من ٣٥ الفا ، بينما كان عدد الطلاب المقيدين بها أكثر قليلا من ٧٦ الفا (بنفس الجدول رقم ٥) .

وهكذا يكون مجموع المعاهد الحكومية (العالية والمتوسطة) ٧٠ معهدا ، التحق بها فى عام ١٩٩٤/١٩٩٥ أكثر من ٤٣.٥ الفا ، بينما كان عدد المقيدين بتلك المعاهد الحكومية ١١١.٥ الفا (جدول رقم ٦).

وفيما يتعلق بالمعاهد الخاصة فى عام ١٩٩٤ /١٩٩٥ ، فنجد الآتى : (جدول رقم ٦) .

١ - **المعاهد الخاصة العالية** : بلغ عددها ٣١ معهدا ، والتحق بها ٢٥ الفا . هذا بينما كان عدد المقيدين بها أكثر قليلا من ٨٦ الفا .

جدول رقم (٤)

عدد المقبولين بالمعاهد الفنية الخاصة

(العالية والمتوسطة) لأقرب ألف

ونسبتهم الى كل من المقبولين بالمعاهد العالية (الرسمية والخاصة)

وكذا الى جملة المقبولين بالجامعات والتعليم العالى (الرسمى والفنى)

بيان	بالاعداد المطلقة	٪
١ - المقبولين بالمعاهدالفنية الخاصة		
١/١ عالية خاصة	٢٥ ألفا	٪١١
٢/١ متوسطة خاصة	،، ١٢,٥	٪٥,٥
جملة بالمعاهد الفنية الخاصة (عالية ومتوسطة)	،، ٣٧,٦	٪١٦,٥
٢ - بقية جملة المقبولين بكل من التعليم الجامعى العالى	،، ١٩٠,٥	٪٨٣,٥
	٢٢٨,٠	٪١٠٠

المصدر : الجدول من اعداد الباحث الحالى ، والبيانات من الجداول الموضحة بعاليه

جدول رقم (٥)

الطلاب المستجدون والمقيدون

بالكليات والمعاهد التابعة والخاضعة لاشراف وزارة التعليم عام ١٩٩٤/١٩٩٥

بيان	عدد المعاهد	الطلاب المستجدون	الطلاب المقيدون
أولا : كليات ومعاهد عالية حكومية	٢٣	٨,١١٤	٣٥,٢١٤
ثانيا : معاهد عالية خاصة			
١/٢ خدمة اجتماعية	٩	١٤,٧٣٨	٥١,٤٨٠
٢/٢ تكنولوجية	٥	٥١٤	٢,١٦٣
٣/٢ سياحة وفنادق	٥	١,٨٦٩	٤,٨٤٦
٤/٢ تعاون زراعى وادارى	٣	٦,٧٩٥	٢١,٤٧٥
٥/٢ لغات	٣	٧٢٤	٣٢٤
٦/٢ ادارة واقتصاد واعلام وحاسبات	٦	٧٨١	٦,٠٧٧
جملة المعاهد العالية الخاصة	٣١	٢٥ ٠٢١	٨٦ ٣٦٥
ثالثا :جملة المعاهد المتوسطة الحكومية	٤٧	٤٥٠ ٣٥	٧٦ ٢٨٧
رابعا : المعاهد المتوسطة الخاصة			
١/٤ خدمة اجتماعية	٥	٢٢٦٣	٧٧٨ ٤
٢/٤ ادارة سكرتارية وحاسبات	٦	١١٦٤١	٢١ ٨٥٦
جملة المعاهد المتوسطة الخاصة	١١	٨٠٤ ١٣	٢٦ ٦٢٤
المجموع الكلى	١١٢	٨٢ ٤٨٩	٥٠٠ ٢٢٤

المصدر : الجدول من اعداد الباحث الحالى ، والبيانات من مصر ، وزارة التربية والتعليم ،انجازات التعليم فى ٤ أعوام ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٥ جدول رقم ٤٦ ص ٢١٤

٢ - **المعاهد الخاصة المتوسطة** : بلغ عددها ١١ معهدا ، والتحق بها ١٣,٩ الفا . وقد بلغ عدد المقيدين بها ٢٦,٦ الفا .

ويمكننا القول بأن عدد المعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة) قد بلغ ٤٢ معهدا فى عام ١٩٩٤/١٩٩٥ . وقد التحق بها فى ذلك العام أكثر قليلا من ٣٨,٩ الفا ، وكان عددا الطلاب المقيدون بها ١١٣ الفا (جدول رقم ٦).

وعن المجموع الكلى لكل من المقيدين بالمعاهد الحكومية (العالية والمتوسطة) وكذا بالمعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة كذلك) نجد أن عددهم وصل الى ٢٢٤,٥ الفا ، نصفهم مقيدون بالمعاهد الخاصة (عالية ومتوسطة) ، وهم حوالى ١١٣ الفا ، بنسبة ٥٠,٣ ٪ ، بينما المقيدون بالمعاهد الحكومية ١١١,٥ الفا(بنسبة ٤٩,٧ ٪)، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم(٧).

وفى الإمكان مقارنة اعداد ونسب الطلاب المقبولين بالجامعات المصرية فى عام ١٩٩٤/ ١٩٩٥ (وهى موضحة تفصيلا بالجدول رقم ٨) ، بنظائراهم المقبولين بالمعاهد الحكومية (العالية والمتوسطة) وكذا بالمعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة كذلك) . وهذا كله موضح بالجدول رقم (٩) ، حيث نجد أن جملة الطلاب المقبولين بالمؤسسات العلمية الثلاثة : جامعات ، ومعاهد حكومية (عالية ومتوسطة) ، ومعاهد خاصة (عالية ومتوسطة) قد بلغ عددهم حوالى ٢٣١ الفا . هذا وكان نصيب الجامعات من هذه الثلاثية ١٤٨,٤ الفا (بنسبة ٦٤,٢٪) . أما نصيب المعاهد الحكومية فكان ٤٣,٦ الفا [١] ، (بنسبة ١٨,٩ ٪) . غير أن نصيب المعاهد الخاصة فكان ٣٨,٩ الفا [٢] ، (بنسبة ١٦,٨ ٪).

وهكذا لايمكن انكار نصيب المعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة) ، والتى استحوزت على سدس جملة المقبولين فى ذلك العام (١٦,٨ ٪) . وكان نصيب المعاهد الخاصة العالية أكثر قليلا من العشر (١٠,٨٪) ، كما سبق أن أشرنا الى ذلك من قبل .

---

(١) منها ٨,١ الف كان من نصيب المعاهد الحكومية العالية (بنسبة ٥,٣٪).
وكذا ٣٥,٥ الفا كان من نصيب المعاهد الحكومية المتوسطة (بنسبة ١٥,٤٪).

(٢) منها ٢٥,٠ الفا كان من نصيب المعاهد الخاصة العالية (بنسبة ١٠,٨ ٪).
وكذا ١٣,٩ الفاً كان من نصيب المعاهد الخاصة المتوسطة (بنسبة ٦ ٪).

جدول رقم (٦)

الطلاب المستجدون والمقيدون

بالكليات التابعة والخاضعة لاشراف الوزارة

عام ١٩٩٤ /١٩٩٥

بيان	عدد المعاهد	الطلاب المستجدون	الطلاب المقيدون
أولا : الكليات والمعاهد الحكومية			
١/١ الكليات والمعاهد العالية	٢٣	٨,١١٤	٣٥,٢١٤
٢/١ المعاهد المتوسطة	٤٧	٣٥,٤٥٠	٧٦,٢٨٧
مجموع المعاهد الحكومية (عالية ومتوسطة)	٧٠	٤٣,٥٦٤	١١١,٥٠١
ثانيا : المعاهد الخاصة			
١/٢ المعاهد العالية	٣١	٢٥,٠٢١	٨٦,٣٦٥
٢/٢ المعاهد المتوسطة	١١	١٣,٩٠٤	٢٦,٦٣٤
مجموع المعاهد الخاصة (عالية ومتوسطة)	٤٢	٣٨,٩٢٥	١١٢,٩٩٩
المجموع الكلى للمعاهد الحكومية والخاصة (عالية ومتوسطة)	١١٢	٨٢,٤٨٩	٢٢٤,٥٠٠

المصدر : الجدول من اعداد الباحث الحالى ، والبيانات من الجدول السابق

جدول رقم (٧)

نسبة الطلاب المستجدين والمقيدين

بالكليات والمعاهد التابعة والخاضعة

عام ١٩٩٤/١٩٩٥

بيان	نسبة المعاهد	نسبة الطلاب المستجدين	نسبة الطلاب المستفيدين
أولا : الحكومية			
١/١ الكليات والمعاهد العالية	٢٠,٥٪	٩,٨٪	١٥,٧٪
٢/١ ،، ،، المتوسطة	٤٢,٠٪	٤٣,٠٪	٣٤,٠٪
النسبة لكل من المعاهد الحكومية (العالية والمتوسطة)	٦٢,٥٪	٥٢,٨٪	٤٩,٧٪
ثانيا : الخاصة			
١/٢ النسبة لكل من المعاهد العالية	٢٧,٧٪	٣٠,٣٪	٣٧,٥٪
٢/٢ النسبة لكل من المعاهد المتوسطة	٩,٨٪	١٦,٩٪	١١,٨٪
النسبة بالمعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة)	٣٧,٥٪	٤٧,٢٪	٥٠,٣٪
النسبة الكلية	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر : الجدول من اعداد الباحث الحالى ، والبيانات من الجدول السابق .

جدول رقم (٨)

اعداد المقبولين بالجامعات المصرية (بالآلاف)

(لأقرب ألف) فى عام ١٩٩٤/١٩٩٥

الجامعات	العدد	٪
١ - القاهرة	٢١,٥ ألفا	٪١٤,٥
٢ - الاسكندرية	١٧,٦ ،،	٪١١,٩
٣ - عين شمس	١٧,٩ ،،	٪١٢,٠
٤ - أسيوط	١٧,٢ ،،	٪١١,٦
٥ - طنطا	١٢,٦ ،،	٪٨,٥
٦ - المنصورة	١٥,٠ ،،	٪١٠,٠
٧ الزقازيق	١٨,٣ ،،	٪١٢,٣
٨ - حلوان	٩,٨ ،،	٪٦,٦
٩ - المنيا	٤,٩ ،،	٪٣,٣
١٠ - المنوفية	٨,٣ ،،	٪٥,٦
١١ - قناة السويس	٥,٢ ،،	٪٣,٥
المجموع	١٤٨,٤ ألفا	٪١٠٠

المصدر : الجدول من اعداد الباحث الحالى ، والبيانات من "انجازات التعليم فى ٤ أعوام (مرجع ورد ذكره) ، جدول رقم (٤٠) ص ١٩٧ ٠ وقد قام الباحث الحالى بحساب العمود الأخير الذى يوضح النسب المئوية ٠

جدول رقم (٩)

أعداد ونسب الطلاب المقبولين عام ٩٥/٩٤

لكل من الجامعات المصرية والمعاهد الحكومية (عالية ومتوسطة)

والمعاهد الخاصة (عالية ومتوسطة)

بيان	لأقرب الف	٪
أولا : المقبولين بالجامعات المصرية	١٤٨,٤ الفا	٦٤,٣٪
ثانيا : المقبولين بالمعاهد الحكومية		
١/٢ المقبولين بالمعاهد الحكومية العالية (والكليات السنوية)	٨,١ الفا	٣,٥٪
٢/٢ المقبولين بالمعاهد الحكومية المتوسطة	٣٥,٥ ،،	١٥,٤٪
مجموع المقبولين بالمعاهد الحكومية (عالية ومتوسطة)	٤٣,٦ ،،	١٨,٩٪
ثالثا : المقبولون بالمعاهد الخاصة		
١/٣ بالمعاهد الخاصة العالية	٢٥,٠ ،،	١٠,٨٪
٢/٣ بالمعاهد الخاصة المتوسطة	١٢,٩ ،،	٦,٠٪
مجموع المقبولين بالمعاهد الخاصة (عالية ومتوسطة)	٣٨,٩ ،،	١٦,٨٪
المجموع الكلى	٢٣٠,٩ ،،	١٠٠,٠٪

المصدر : الجدول من اعداد الباحث الحالى ، والبيانات من جداول سابقة • وقد قام الباحث بحساب النسب المئوية •

(٤) عوامل وأسباب التوسع غير المعهود فى انشاء المعاهد الخاصة :

اقتصر التعليم العالى الخاص على مدى العقدين الأخيرين فى عدد محدود من المعاهد الخاصة فى مجالات محدودة وهى[١] :

١ - الخدمة الاجتماعية (معاهد خاصة عالية ومتوسطة).

٢ - الدراسات التعاونية (ادارية وزراعية) ، وهى معاهد عالية .

٣ - سكرتارية (معاهد متوسطة).

غير أن هناك العديد من العوامل والأسباب التى دفعت الى التوسع الكبير فى انشاء المعاهد الخاصة . ويمكن تلخيص بعضها فى الآتى :

١ - تزايد عدد الحاصلين على شهادة الثانوية العامة وكذا الدبلومات الثانوية الفنية بمختلف أنواعها (تجارية ، وزراعية ، وصناعية)، عاما بعد عام ، ورغبة أعداد كبيرة من هؤلاء فى الالتحاق بالتعليم الجامعى والعالى . وقد صاحب ذلك قصور من جانب الجامعات الحالية (الأصلية والاقليمية) وكذا المعاهد الخاصة القائمة عن استيعاب كل ذلك .

هذا وكانت تلوح فى الافق مشكلة اقتراب الدفعة المزدوجة من طلاب الثانوية العامة وذلك فى يونيو ١٩٩٥ .

٢ - تطلعات العديد من العائلات وعلى مختلف مستوياتها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية - الى الحاق انجالهم بالتعليم الجامعى ، أيا كانت المشقة والتكلفة ، ومن هؤلاء الاثرياء ، والفقراء الجدد ، والطفيليون .. واثرياء الانفتاح .

٣ - اصرار عدد من الطلاب (وتشجيع أولياء أمورهم) على الدراسة فى مجالات معينة (كالهندسة ، والسياحة الفنادق ، والكومبيوتر ... الخ) ، ومنهم من أنهى دراسته قبل الجامعية بمدارس خاصة لغات ، ويريدون الاستمرار فى الدراسة الجامعية والعالية .

٤ - اقبال عدد كبير من راسبى الثانوية العامة وكذا راسبى الدبلومات الفنية على الالتحاق بالمعاهد الخاصة المتوسطة (ومنهم من يأمل - فى حالة حصوله على تقدير مرتفع فى الدبلوم المتوسط - الدراسة للحصول على البكالوريوس من تلك المعاهد الخاصة).

٥ - ارتفاع تكلفة الدراسة الجامعية والعالية بالخارج [١] (فضلا عن التغرب وخلافه) والتى قد تمتد الى ٥ سنوات (أو أكثر ، بسبب دراسة اللغات الاجنبية) . وهذا يحفز أولياء الأمور على الحاق ابنائهم بالتعليم بالمعاهد الخاصة (بل وحتى بالجامعة الاهلية إن وجدت بمصر) .

٦ - المشاكل التى اثيرت بصدد دراسة الطلبة المصريين بكليات جامعة بيروت العربية ، وكذا بالخرطوم (جامعة القاهرة فرع الخرطوم) ، سواء بسبب الحرب الأهلية التى استمرت لعدة سنوات فى لبنان ، أو لتغير أحوال العلاقات السياسية مع السودان . ومثل هذه المشاكل تحد من عدد الطلاب الدارسين بمثل هذه الكليات .

٧ - وقفة الوزارة بحزم ازاء دخول بعض الطلاب الى كليات القمة من الابواب الخلفية ، خاصة أولئك الحاصلون على الثانوية العامة بدرجات منخفضة ثم يقومون بالتسجيل والدراسة لمدة عام واحد بالخارج [٢] ويعودون للكليات المناظرة فى مصر .

٨ - عدم تنفيذ فكرة انشاء الجامعة الأهلية فى مصر حتى الآن .

٩ - تشجيع وزارة التعليم انشاء المعاهد الخاصة ، خاصة منذ بداية التسعينات .

١٠ - استفادة القطاع الخاص من انشاء المدارس الخاصة (خاصة اللغات) ، ومن هنا أراد ولوج باب المعاهد الخاصة .

١١ - توافر فرص حقيقية أمام القطاع الخاص بصدد انشاء المعاهد الخاصة ، نظرا للاعفاء من الضرائب فى الفترة الأولى من انشاء تلك المعاهد ، وتوافر أراضى البناء بأسعار معقولة (خاصة فى المدن الجديدة مثل ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان والمناطق الخاصة بالخدمات بالمحافظات الأخرى) ، وسهولة ندب اساتذة الجامعات للتدريس بتلك المعاهد ، فضلا عن تشجيع الوزارة للقطاع الخاص لانشاء مثل هذه المعاهد ، كما أوردنا بعاليه .

---

(١) خاصة بجامعات غرب أوربا وجامعات الولايات المتحدة .

(٢) ببعض بلدان اوروبا الشرقية .

١٢ - استشعار وزارة التعليم وطأة زيادة اعداد الحاصلين على الثانوية العامة ، وكذا تفجر هذه القضية بشكل واضح بالنسبة للدفعة المزدوجة . ومن هنا تم تشكيل لجنة رفيعة المستوى لإرساء الضوابط اللازم توافرها بصدد انشاء معاهد خاصة (عالية ومتوسطة) ، تخضع لاشرافها . وقد درست هذه اللجنة قانون سبق صدوره [١] من قبل ، ودراسة ما احتواه من قواعد وأسس تختص بانشاء مثل هذه المعاهد الخاصة ، وكذا دراسة اللائحة التنفيذية لذلك القانون . وقد انتهت جهود هذه اللجنة الى صدور قرار وزارى [٢] يتضمن الشروط التى يلزم توافرها بصدد انشاء معاهد خاصة أخرى تخضع لاشراف الوزارة [٣] وكان من جراء ذلك انشاء بعض المعاهد الخاصة العالية لتبدأ الدراسة فيها من العام الاكاديمى ١٩٩٤/١٩٩٥ ، بقرارات وزارية ، بعضها صدر فى يوم واحد من ذلك :

أولا : معاهد خاصة عالية [٤] ، فى ١٨ أكتوبر ١٩٩٤ .

ثانيا : معهدان عاليان [٥] ، فى ٢٢ مارس ١٩٩٥ .

ثالثا : معهد صدر قراره فى آخر أغسطس ١٩٩٤ ، (وهو المعهد العالى للسياحة والفنادق بالاسكندرية).

---

(١) وهو القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ . راجع : انجازات ... الخ ، ص ٢١ ومابعدها .

(٢) وهو القرار الوزارى رقم ١٠٧ فى فبراير ١٩٩٥ .

(٣) وقد أورد قانون عام ١٩٩٥ عدة أمور منها : أ - الشروط الواجب توافرها فى مبنى المعهد وأثاثاته وتجهيزاته ، وفى ادارة المعهد ، وفى اعضاء هيئة التدريس ، وبمايتم وضعه من خطط دراسية - ب - مراجعة التقارير العلمية التى تعدها هذه المعاهد عن كل عام دراسى جـ قيام لجان معينة مشكلة من اساتذة الجامعة بالوقوف على مدى جدية انشطة تلك المعاهد ، والنظر فى مناهجها الدراسية ، ومدى كفاية الاجهزة اللازمة للانشطة التعليمية ، وأشراف بعض الاساتذة على امتحانات تلك المعاهد ، ورقابة الوزارة اداريا على تلك المعاهد نفس المصدر . صفحات متفرقة .

(٤) وهى :

١ - الاقتصاد والبيئة بمدينة ٦ أكتوبر
٢ - الخدمة الاجتماعية بمدينة ٦ أكتوبر
٣ - اللغات بمدينة ٦ أكتوبر
٤ - الهندسة الصناعية بمدينة ٦ أكتوبر
٥ - الاعلام .
٦ - علوم الحاسب ٦ أكتوبر .
٧ - العلوم الادارية ٦ أكتوبر .
٨ - الفنون التطبيقية ٦ أكتوبر .
٩ - اللغات بالزيتون .

راجع انجازات ... الخ ، ص ص ٢١٢ - ٢١٣ .

(٥) وهما المعهد العالى للدراسات النوعية بالجيزة ، والمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالمنصورة (نفس المصدر ونفس الصفحات).

وقد شهدت الساحة بعد ذلك انشاء معاهد خاصة عالية أخرى ، لتطول قائمة المعاهد الخاصة عاما بعد الآخر . وهى تضم الآن (فى اغسطس ١٩٩٦) عدد ٤٧ معهدا خاصا (منها ٣٥ معهد عالى ، ومدة الدراسة بها أربع سنوات أو أكثر) ، وعدد ١٢ معهد متوسط ، (ومدة الدراسة بها سنتان) ، وذلك كما هو موضح بالقائمتين التاليتين رقم (١) ، ورقم (٢) .

هذا وقد ولجت تلك المعاهد مجالات متعددة . فلم تعد تقتصر على الخدمة الاجتماعية ، ومعاهد التعاون ، والسكرتارية فقط ، وانما دخلت الى :

١ - السياحة والفنادق .

٢ - الحاسبات الآلية ونظم المعلومات .

٣ - الاقتصاد وادارة الأعمال .

٤ - اعلام .

٥ - اللغات .

٦ - التكنولوجيا وبعض القطاعات الهندسية .

(٥) بعض الانتقادات الموجهة للمعاهد الخاصة :

ويمكن تلخيصها فى الآتى :

١ - قبولها طلاب حصلوا على درجات منخفضة فى شهادة الثانوية العامة ، وبذلك فان مستوى تحصيلهم العلمى يكون متدنيا .

٢ - بعض هذه المعاهد يقبل طلابا لديه للدراسة بالانجليزية لجميع المواد ، بينما ان عددا كبيراً من هؤلاء الطلاب ذوو مجاميع منخفضة ، بما فى ذلك اللغات ، وعلى رأسها درجات اللغتين الانجليزية والفرنسية .

٣ - بعض هذه المعاهد تطلب مصروفات مرتفعة جدا قد تصل احيانا الى ٥ الاف جنيه سنويا (بخلاف الكتب والمواصلات .. وما الى ذلك).

٤ - ان كان عدد من هذه المعاهد الخاصة لديها تجهيزات كافية وجيدة ، فإن عددا اخرا منها يعانى من قصور واضح فى مثل هذه التجهيزات .

٥ - مشكلة عدم الاعتراف بشهادات هذه المعاهد .

٦ - عدم تعيين أعضاء الهيئة العلمية (خاصة الاساتذة والاساتذة المساعدون) ، والاكتفاء بالانتدابات من الجامعات والمعاهد الأخرى .

ولاشك أن مسألة اعضاء هيئة التدريس لها وزنها . والجدول التالى رقم (١٠) يوضح عدد أعضاء هيئة التدريس بجامعات مصر ومعاونيهم فى العام الدراسى ١٩٩٤/١٩٩٥ . والسؤال الذى يفرض نفسه على الذهن : كم عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالمعاهد الخاصة ، وللأسف لاتوجد بيانات عن ذلك .

وتجدر الاشارة الى اندساس بعض المراكز التدريبية الى هذا المجال الخاص . وقد تفجرت قضية بعض هذه المراكز التى ادعت أنها مماثلة لتلك المعاهد العالية وقامت بخداع عدد كبير من الطلاب ، مستغلة فى ذلك حصولها على تصريح من الوزارة [1] لأن تقوم هذه المراكز باعطاء كورسات محددة الزمن (بالساعات أو الشهور) . كما ادعت أنها تؤجل التجنيد للطلاب الملتحقين بها . وقد حصلت على مصاريف دراسية عالية . وهكذا خرجت علينا التحقيقات الصحفية فى مارس ١٩٩٦ توضح أن هذه المراكز إنما هى « مراكز للنصب » ... « تتاجر بمستقبل الابناء » . وكان لكل طرف من الاطراف رؤيته المحددة ونظرته نحو هذه المراكز ، ابتداء من الطلاب وأولياء الأمور ، الى المديرة العامة للمعاهد العالية الخاصة ، ووكيل أول الوزارة ، ووزير التعليم . هذا وقد اعتبرت كل الاطراف أن الأمر سلوك غير سوى ، ويعتبر بمثابة جريمة يعاقب عليها القانون . وقد قامت وزارة التعليم من جانبها باحالة الأمر الى الجهات الأمنية المختصة ، الا وهى وزارة الداخلية .

---

(١) فضلا عن أن بعضها يحمل اسماء افرنجية .

جدول رقم (١٠)

عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم

(مدرسون ، ومعيدون) بجامعات مصر

(لأقرب ألف) عام ١٩٩٤/١٩٩٥

الجامعات	عدد أعضاء هيئة التدريس بالآلاف	٪	عدد المعاونين بالآلاف	٪	المجموع بالآلاف	٪
١ - القاهرة	٥,٦ الف	٪٢٢,٧	٤,٠ ألفا	٪٢٥	٩,٦ ألفا	٪٢٣,٦
٢ - اسكندرية	٣,٦ ،،	٪١٤,٦	١,٦ ،،	٪١٠	٥,٢ ،،	٪١٢,٨
٣ - عين شمس	٣,٦ ،،	٪١٤,٦	٢,٣ ،،	٪١٤,٤	٥,٩ ،،	٪١٤,٥
٤- أسيوط	١,٨ ،،	٪٧,٣	١,٢ ،،	٪٧,٥	٣,٠ ،،	٪٧,٤
٥ - طنطا	١,٥ ،،	٪٦,٠	١,٢ ،،	٪٧,٥	٢,٦ ،،	٪٦,٤
٦ - المنصورة	١,٦ ،،	٪٦,٥	٠,٨ ،،	٪٥,٠	٢,٥ ،،	٪٦,١
٧ - الزقازيق	٢,٠ ،،	٪١٢,١	٢,٠ ،،	٪١٢,٥	٥,٠ ،،	٪١٢,٣
٨ - حلوان	١,٢ ،،	٪٥,٣	٢,١ ،،	٪٧,٥	٢,٥ ،،	٪٦,١
٩ - المنيا	٠,٩ ،،	٪٣,٦	٠,٦ ،،	٪٣,٧	١,٥ ،،	٪٣,٧
١٠- المنوفية	٠,٩ ،،	٪٣,٦	٠,٦ ،،	٪٣,٧	١,٦ ،،	٪٣,٩
١١ - قناة السويس	٠,٨ ،،	٪٣,٢	٠,٦ ،،	٪٣,٧	١,٣ ،،	٪٢,٥
المجموع الكلى	٢٤,٧ ،،	٪١٠٠	١٦,٠ ،،	٪١٠٠	٤٠,٧ ،،	٪١٠٠

المصدر : الجدول من اعداد الباحث الحالى ، والبيانات من مصر ، وزارة التعليم (انجازات ٠٠٠الخ) جدول رقم ٤٤ ، ص ص ٢٠٠ - ٢٠١ ٠ وقد قام الباحث الحالى بحساب العواميد الثلاثة التى تحوى النسب المئوية ٠

(٦) خاتمة وتوصيات :

بعد أن وقفنا على بعض جوانب المعاهد الخاصة ، والانتقادات الموجهة الى بعض هذه المعاهد ، فيعن لنا اقتراح بعض التوصيات التى تضمن تجنب بعض السلبيات التى تحول دون تأدية تلك المعاهد الخاصة لرسالتها المكملة للجامعات ، والتى تضمن تطوير بعض هذه المعاهد . ويمكن تلخيص بعض هذه التوصيات فى الآتى :

١ - ضرورة اشراف وزارة التعليم على المعاهد الخاصة اشرافا فعليا (وليس مجرد اشراف على الورق) ... هذا مع ضرورة الفصل بين الملكية والادارة فصلا تاما .. وأن تدار تلك المعاهد بالطريقة التى تدار بها الكليات الجامعية .

٢ - أن يراعى المسئولون عن هذه المعاهد الخاصة إتاحة الامكانيات اللازمة لدفع العملية التعليمية وتقدمها وتطويرها . وهذا يتأتى عن طريق :

أ - تعيين الجهاز العلمى (المتمثل فى الاساتذة وبقية الهيئة العلمية والمعاونين) لمثل هذه المعاهد وذلك وفق قانون تنظيم الجامعات ، وعدم الاكتفاء بالانتداب .

ب - تكملة مايلزم من مبانى وتجهيزات ووسائل تعليمية ... وما الى ذلك .

٣ - أن تعمل هذه المعاهد على عدم المبالغة فى المصروفات الدراسية . وتبحث هذه المعاهد فى منح قروض لعدد من الطلبة غير القادرين مقابل العمل فى العطلات الصيفية أو أن يتم السداد بعد التخرج .

٤ - ولكسر احتكار المعاهد الخاصة فى هذا المجال ، على الدولة ان تقوم بانشاء كليات متوسطة Community Colleges خاصة لخدمة المناطق الريفية ، فى جميع المحافظات وفق احتياجات كل محافظة ، ويتم الحاق الفتيات بها خاصة فى مجال الرعاية الصحية والاجتماعية والتدريس وتكون الدراسة لمدة عامين بعد الثانوية العامة . ويمكن للممتازين من الخريجين والخريجات الحاقهم بالجامعات الاقليمية . ونتصح بأن تتغلغل هذه النوعية من الكليات المتوسطة فى الوجهين البحرى والقبلى .

ومن جانبنا نرى أنه يلزم على الجامعات القائمة (التقليدية القديمة ، والجامعات الاقليمية) الاستفادة الى أقصى حد من امكانياتها القائمة الكامنة ، والمتمثلة فى هذا العدد الكبير من الهيئة العلمية لديها ، ومن الابنية المتوافرة ، وأية ابنية أخرى متاحة فى كل محافظة ، لاستيعاب أكبر عدد من الحاصلين على الثانوية العامة ،

الفصل الخامس

مستقبل التعليم العالى وسوق العمل

إعداد

د. محمد نصر فريد

مقدمة

أهداف سياسية التعليم العالى فى مصر

دلالات تطور أعداد الخريجين خلال السنوات الأولى من الخطة (٩٢/١٩ - ١٩٩٧/٩٦)

الأوضاع المتغيرة لسوق العمل فى مصر

مستقبل التعليم العالى وسوق العمل

مقدمه

يعتبر التعليم العالى بمثابة القوة الدافعه وراء تقدم المجتمعات فى السباق نحو التقدم والتطور الحضارى ، ومصر تحتل بشكل نسبى مركزا متقدما بين دول المنطقة العربية من حيث تطوير المؤسسات العلمية والتعليمية. إلا أن واقع التعليم العالى فى مصر يحتاج الى مزيد من الدراسة والتحليل للوقوف على الهدف منه ، فالتعليم العالى يأتى فى نهاية مراحل التعليم المعروفة فى مصر ، ويفترض أن يؤدى الى تراكم معرفى لدى المتعلم من ناحيه ، كما ينبغى أن تتاح له اساليب متعددة لتنظيم المعرفة والخبرات واسلوب تراكمها ، بهدف تنمية المهارات والانشطة الابداعية لدى المتعلم ، حتى يمكن للمجتمع المصرى ان يعظم الطاقات البشرية والقدرات الانسانية نحو التقدم والرخاء ، "والابداع يمثل مستوى فذا من مستويات الانتاجية فى جانبها الكيفى ويتجسد فى خلق أمر جديد فى صناعة الاشياء والافكار والنظم أو السياسات أو العلاقات أو المعاملات (١)". أن إعادة صياغة قدرات الطالب فى مرحلة التعليم العالى نحو التجديد والابتكار والابداع سوف يكون بمثابة الأولويات اللازمة نحو تحريك عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعيه فى مصر.

* **اهداف سياسة التعليم العالى فى مصر :**

إستندت الخطة الخمسية (٩١/٩٢ - ١٩٩٦/٩٧) لتطوير التعليم بمكوناته المختلفه على ثلاثة ركائز اساسية ، من بينها - التوسع فى التعليم المهنى والفنى بما يتمشى مع احتياجات سوق العمل - أى أن الخطة قد افترضت بناء على دراسات مسبقة ان هناك حاجات متزايد للعماله الفنيه فى سوق العمل . وعلى ضوء هذا التصور استهدفت الخطة خفض نسبة المقبولين بالتعليم الثانوى العام والتوسع فى القبول بالتعليم الثانوى الفنى ، اذ من المتوقع ان تبلغ نسبة المقيدين بالثانوى العام حوالى ٢٩٪

---

(١) حامد عمار (دكتور) . تقديم لمحور القيم الاجتماعيه والثقافية : الانتاجية والابداع فى الوطن العربى ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، أغسطس ١٩٩٥. ص٣-٥ .

من إجمالى المقيدين فى المرحلة الثانوية وذلك فى عام ١٩٩٧/٩٦ وهو العام القادم والاخير من الخطة الخمسية ٠

وبالتبعية فقد استهدفت الخطة تقليص نسبة الاعداد التى تلتحق بالتعليم الجامعى بين من يلتحقون بالتعليم الجامعى والمعاهد العليا ، بحيث يصل عدد المقبولين فى عام ١٩٩٧/٩٦ الى حوالى ٢٠٠ الف منهم ٨١ الف فقط بالجامعات ، أى بنسبة تبلغ نحو ٤٠٪ من إجمالى عدد المستهدف قبولهم ، ومن الجدير بالذكر ان الخطة قيدت عدد المستهدف التحاقهم بالكليات العملية بما لا يتجاوز ٣٨٪ من المقبولين بالجامعات اى الا يزيد عددهم عن ٣٠ الف طالب وطالبه ، أى ان نسبتهم لا تتعدى ١٥٪ فقط من اجمالى المتوقع التحاقهم بالجامعات والمعاهد العليا فى العام القادم ١٩٩٧/٩٦ ٠

وبصرف النظر عن الصعوبات التى ستواجه وزارة التعليم فى تنفيذ هذا الهدف بسبب ما عرف بالدفعات المزدوجه من طلاب الثانوية العامه نظام حديث ، ونظام قديم حيث بلغ اجمالى المتقدمين لامتحانات الثانوية العامه نظامين نحو ٣٤٠ الف . تتوقع الوزارة نجاح حوالى ٢٤٠ الف طالب منهم ٠ بصرف النظر عن تلك المشكلة المعقدة ، إلا انه من اللافت للنظر ان هدف الخطة السابق الاشاره اليه هو اتجاه نحو تخفيض نسبة من سيلحقون بالكليات العمليه وهو على عكس ما يجب ان تستهدفه عملية تطوير التعليم وتهيئة المجتمع للبحث العلمى وتنمية القدرات الابتكارية والمعرفيه ٠ كما أن هذا الهدف لا يتفق مع الحقائق الموجوده فى سوق العمل فى مصر ، وفى مقدمتها ارتفاع نسبة البطالة بين حملة شهادات الثانوى الفنى ٠ فلقد اشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الى نسبة البطالة حسب المستوى التعليمى فى عام ١٩٨٦ فبلغت نحو ٢٨٪ للثانوى ، ونحو ٢٧٪ للجامعى ، ونحو ٣٪ لمن هم دون الثانوى ٠

* دلالات تطور اعداد الخريجين خلال السنوات الاولى من الخطة (٩٢/٩١ - ١٩٩٧/٩٦)

إذا أفترضنا ان نمو القدره على الابتكار والتطوير والتجديد وتنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا تكون مرتبطة بتخصصات الخريجين من التعليم العالى ، حيث تعتبر من القوى العامله العاليه الكفاءات والمواهب ، باعتبارها المصدر الذى يتوقع المرء ان يتولد فيه التجديد والتطوير الى ما هو افضل ومرغوب فيه ٠ فإنه بالنظر الى الجدول رقم ١ اعداد الخريجين من الكليات المختلفه ونسبهم الى إجمالى

إعداد الخريجين فى السنوات ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٣/٩٢ ، ١٩٩٤/٩٣ ، نجد أنه ليس من السهل الخروج من هذا الجدول بخلاصات واضحه ، ذلك أن ارقام اعداد الخريجين والنسب يكاد ان يظهر منها بصعوبه اربعة اتجاهات هامه نعتقد انها خطوط عريضه لسياسات الحكومة بالنسبة للتعليم العالى وهى:

١ - هناك تقلص فى العدد الاجمالى للخريجين من نحو ٩٤ الف فى عام ١٩٩١/٩٠ ، الى حوالى ٩١ الف فى عام ١٩٩٣/٩٢ ، الى ٨١ الف فى عام ١٩٩٤/٩٣ ٠ وهو اتجاه يتمشى مع اهداف الخطة الخمسية ١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٧/٩٦ فيما يتعلق بتطوير التعليم والتى سبق الاشارة اليها٠

٢ - هناك ثبات الى حد ما فى نسبة خريجين كل كلية الى اجمالى الخريجين فى كل سنه ، وهو امر يعكس تخفيض عدد الخريجين بنسب ثابته تقريبا مع تخفيض العدد الاجمالى للخريجين وذلك لا ينطوى على سياسة واضحه المعالم نحو الاتجاه الى مهارات أو خبرات او تخصصات معينه يحتاجها سوق العمل ، فيما عدا زيادة إعداد الخريجين من بعض الكليات بالرغم من تخفيض الاجمالى . فقد ارتفع عدد الخريجين من كليات العلوم من ٣,٤ الف فى عام ١٩٩١/٩٠ الى حوالى ٤ الاف فى عام ١٩٤/٩٣ ، بنسبة بلغت ١٨٪ ، كما ارتفع خريجى كليات الطب من نحو ٣,٥ الف فى عام ١٩١/٩٠ الى نحو ٣,٥ الف عام ١٩٩٤/٩٣ بنسبة زيادة قدرها ٢٠٪ ٠ وبذلك زاد اعداد خريجى كليات التربية من نحو ١٢,٧ الف فى عام ١٩٩١/٩٠ الى حوالى ١٦ الف فى عام ١٩٩٤/٩٣ بزيادة نسبتها ١٧٪٠ كما ارتفع خريجى الخدمة الاجتماعيه من ٦٦٦ الى ٩١١ لنفس الفترة بنسبة قدرها ٣٧٪ ، وكذا التربية الرياضية للبنين والبنات من ٨٣٧ الى ١٣٠١ بنسبة زيادة قدرها ٥٥٪ ، ومن ١٧٪ خريجه الى ٦٣٣ خريجة بزيادة نسبتها ٢٢٪ ، على الترتيب لنفس السنوات المشار اليها٠ ونفس الشئ بالنسبة لخريجى التمريض حيث ارتفع العدد من ٦٠٧ خريج فى عام ١٩٩١/٩٠ الى ٨١٨ خريج فى عام ١٩٩٤/٩٣ بنسبة ٣٥٪٠ وليست هناك أدله مباشره على حاجة سوق العمل المتزايد لتلك التخصصات ، لكنه هناك شواهد غير مباشر ومؤشرات الى ان خريجى الكليات المشار اليها لا يجدون صعوبات كبيره فى الحصول على عمل وهى كليات العلوم والطب والتربية والخدمة الاجتماعيه والتربية الرياضية والتمريض ، وفى حين ارتفعت اعداد ونسب الخريجين من هذه الكليات ، نلاحظ انخفاض الخريجين من بعض

الكليات الاخرى مثل الآداب والحقوق والتجاره والزراعه والهندسه والتخطيط العمرانى ، بنسب متفاوته تراوحت بين ٢٥٪ الى ٥٥٪ . ففى كليات الآداب انخفض عدد الخريجين من ١٤ الف فى عام ١٩٩١/٩٠ الى نحو عشرة آلاف فقط فى عام ١٩٩٤/٩٣ أى بنسبة قدرها ٣٠٪ ، وبالنسبه لكلية الحقوق انخفض العدد من ١٤,٥ الف الى حوالى ٩,٨ الف فقط فيما بين العامين ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٤/٩٣ أى بنسبة بلغت ٣٢٪ ، وكان الانخفاض فى اعداد الخريجين ملحوظا بالنسبه لخريجى كلية التجاره ، اذ كان العدد فى عام ١٩١/٩٠ نحو ٢١,٣ الف خريج انخفض الى نحو ١٥,٧ الفا فى عام ١٩٩٤/٩٣ بنسبة قدرها ٢٦٪ ، اما خريجى كليات الزراعة فقد تراوح العدد بين ٥,٧ الف فى عام ١٩١/٩٠ الى نحو ٢,٦ الف فقط فى عام ١٩٩٤/٩٣ ، أى بنسبة قدرها ٥٥٪ .

كما انخفض عدد الخريجين من كليات الهندسة والتخطيط العمرانى من نحو ٧ الاف الى حوالى ٥,٣ الف ، اى بنسبة بلغت ٢٥٪ . ويتبين من الجدول ان هناك خفض فى اعداد الخريجين من معظم الكليات الاخرى ولكن بنسب قليله . ان مؤشرات البطالة بين الخريجين بين ارتفاع نسبتها من معظم التخصصات التى انخفضت على النحو المشار اليه . لكن المشكلة تبقى فى البحث عن اجابة للسؤال هل يعتبر نظام التعليم اداه من ادوات التطوير وطاقة محركة له فى اى مجتمع ؟ والى اى مدى يعكس نظام التعليم فى مصر هذا التوجه ؟ ان الربط بين نوعية التعليم وسوق العمل فى مصر خاصة مخرجات التعليم الثانوى والعالى تعتبر احد منهما ، وهو ما يتفق واهداف الخطه الخمسية لتطوير التعليم .

٣ - نلاحظ ان التناقص الذى حدث فى العدد الكلى للخريجين فيما بين عامى ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٤/٩٣ قد صاحبه ايضا تناقص فى نسبة خريجى الكليات العمليه مجتمعه من نحو ٢٣,٤٪ فى عام ١٩٩١/٩٠ الى حوالى ٢١,٧٪ فى عام ١٩٤/٩٣ كما هو مبين بالجدول رقم (٢) . وإذا افترضنا ان اهداف التطوير الفنى والتكنولوجى مرتبط بتخصصات الخريجين من الكليات العملية مثل العلوم ، والطب والزراعه والهندسة والتخطيط العمرانى ، والصيدله ، والاسنان ، والطب البيطرى والعلاج الطبيعى ، فإن التخفيض فى هذه التخصصات النوعيه يعتبر على عكس اهداف خطة تطوير التعليم (١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٧/٩٦) ، أى

جدول رقم (١) :

تطور أعداد الخريجين من كليات الجامعات
من عام ١٩٩١/٩٠ الى عام ١٩٩٤/٩٣

الكليات	١٩٩١/٩٠		١٩٩٣/٩٢		١٩٩٤/٩٣	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الآداب	١٣٥١٠	١٤,٤	١١٥١٠	١٢,٧	١٠١٨٧	١٢,٦
الحقوق	١٤,٤٨٩	١٥,٤	٩,٩٨٩	١١,٠٣	٩٧٨١	١٢,١
التجارة	٢١,٣٠٨	٢٢,٦	١٩,٣٨٩	٢١,٤	١٥٦٧٧	١٩,٣
الاقتصاد	٢٢٧	٠,٣	٣٧٥	٠,٤	٢٨٣	٠,٤
العلوم	٣,٤٧٣	٣,٧	٣١٣٩	٣,٥	٣,٩٥٣	٤,٩
الطب	٣,٤٤٩	٣,٧	٣,٣٤٢	٣,٦	٣,٥٣٢	٤,٤
الزراعة	٥٦٦٣	-ر٦	٣٢٢٣	٣,٦	٢٥٨٠	٣,٢
الهندسة والتخطيط العمراني	٦,٩٥١	٧,٤	٥,٦١٩	٦,٢	٥,٢٩٤	٦,٥
الاعلام	٢٧٧	٠,٣	٢٨٩	٣٢و٠	٢٧٣	٠,٣٤
الصيدلة	١٠٦٣	١,١٣	٩٦١	١,١	٩١٣	١,١٢
الأسنان	٣٩٤	٠,٤	٣٨٧	٠,٤	٤٤٧	٠,٥٥
التربية	١٢٦٩٧	١٤,٦	١٨١٨٧	٢٠,١	١٥٩٥٧	١٩,٧
الطب البيطري	٧٩٣	٠,٨٤	٨٩٤	٠,٩٩	٧٢٦	٠,٠٩
الاثار	٢٧٥	٠,٣	٢٩٠	٠,٣٢	٣٠١	٠,٤
الألسن	٤٨٧	٠,٥٢	٤٩٥	٥٥و٠	٥١٩	٠,٦٤
دار العلوم	١٨٠٧	١,٩٢	٢٣٠٢	٢,٥	١٧٤٥	٢,٢
الخدمة الاجتماعية	٦٦٦	٠,٧١	٩٦٩	١,١	٩١١	١,١٢
الفنون التطبيقية	٤٢٢	٠,٤٥	٣٣٧	٠,٤	٣٨٠	٠,٥
الفنون الجميلة	٥٦٩	٠,٦	٦٥٢	٠,٧	٦٦٥	٠,٨٢
التربية الفنية	٢٣٢	٠,٢٥	٢١٢	٠,٢٣	١٩٥	٠,٢٤
التربية الموسيقية	١٥١	٠,٢	١٣٠	٠,١٤	١١٥	٠,١٤
تربية رياضية	٨٣٧	٠,٨٩	١٣٢٧	١,٥	١٣٠١	١,٦
سياحة وفنادق	٢٦٨	٠,٣	٥٣٢	٠,٦	٤٥٧	٠,٦
الاقتصاد المنزلي	٣٣٩	٤٠و	٤٨٢	٠,٥	٥٥٤	٠,٧
البنات	١١٢٣	١,٢	١٦٠٦	١,٨	١٦٣٠	٢,٠١
الدراسات العربية	٣٧١	٠,٤	٨١٢	٠,٩	٣١١	٠,٤
تربية رياضية	٥١٧	٠,٥٥	٦٣٦	٠,٧	٦٣٣	٠,٨
العلاج الطبيعي	١٦٦	٠,٢	١٢٦	٠,٢	٩٨	٠,١٢
التمريض	٦٠٧	٠,٦٤	٧٧٥	٠,٨	٨١٨	١,٠١
معهد الكفاية الانتاجيه	-		١٥٩١	١,٨	١٦٧٣	٢,١
اجمالي	٩٤١٤١	١٠٠	٩٠٥٣٦	١٠٠	٨١١٩٨	١٠١,٣

جدول رقم (٢)

تطور الأهمية النسبية للكليات العملية فيما بين

عامى ٩٠/١٩٩١ و٩٣/١٩٩٤

الكليات	٩١/٩٠	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣
العلوم	٣,٧	٣,٥	٤,٩
الطب	٢,٧	٣,٧	٤,٤
الزراعة	٦ر-	٣,٦	٣,٢
الهندسة	٧,٤	٦,٢	٦,٥
الصيدلة	١,١٣	١,١	١,١٢
الأسنان	٠,٤	٠,٤	٠,٥٥
الطب البيطرى	٠,٨٤	٠,٩٩	٠,٩
العلاج الطبيعى	٠,٢	٠,٢	٠,١٢
اجمالى	٢٣,٣٧	١٩,٦٩	٢١,٦٩

المصدر : محسوب من الجدول رقم (١) ٠

ان هناك تناقص بين اهداف السياسة التعليمية فى هذا المجال وبين ما يتم تنفيذه منها • ومن ثم يصبح هناك حاجة لأهمية الاتصال فيما بين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعيه لغرض تنسيق خطط وسياسات التعليم مع احتياجات سوق العمل الفعليه ، وكذلك ايجاد وسيلةمناسبة لتلخيص نتائج ومعطيات البحوث الاقتصادية والسكانيه وبحوث التخطيط التعليمى وتوصيلها الى متخذى القرار التعليمى •

٤ - ان التغيرات فى إعداد الخريجين الكلية أو النوعيه

انما جاءت لتتفق وتقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا (١)حول ربط التعليم باحتياجات سوق العمل ، حيث أوضحت وجود فائض كبير بين المتخرجين من كليات الآداب والتجارة والحقوق والزراعه ، وقدر عدد الخريجين لتلك بنحو مائه الف سنويا تعادل ٦٠٪ من جمله الخريجين - كما أوضح التقرير ان هناك عجز بين تخصصات مثل السياحه والفندقه واقسام اللغات الاجنبيه ، والاقتصاد السياسى ، والتدبير المنزلى ، وخريجى كليات التربية والتربية النوعيه والفنون التطبيقية والفنون الجميله • ويمتد هذا العجز ليشمل تخصصات التمريض ، والفنيين المساعدين فى المجالات الطبيه ، وفى نوعيات معينه من العمالة الزراعيه ، وفى الخدمات الاجتماعيه ، وفى مدرسات رياض الاطفال •

والباحث يرى ان التقرير المشار اليه انما توصل الى مظاهر الخلل بين التعليم العالى واحتياجات سوق العمل بناء على ارقام البطاله السافره والمقنعه بين التخصصات المختلفه •

* الاوضاع المتغيره لسوق العمل فى مصر

اهتم عدد من الدراسات بالتغيرات الهيكليه التى طرأت على سوق العمل فى مصر خلال عقدى السبعينات والثمانينات وأوائل التسعينات ، ومعظمها يتفق بدرجة

---

(١) الدوره الثامنه عشر ١٩٩٠ - ١٩٩١ •

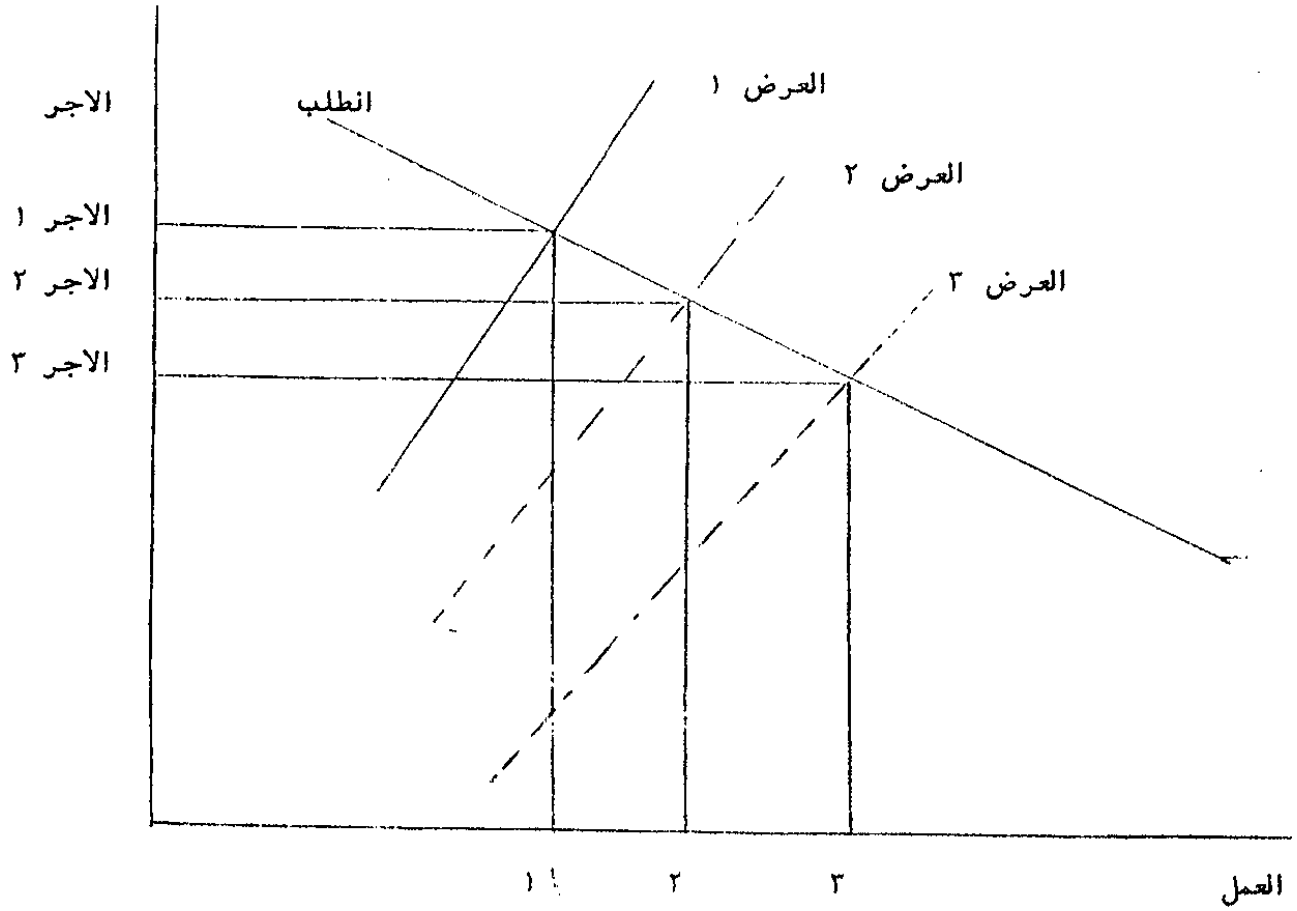

شكـــــــل (١)

اثر الزيادة في عرض العمل على مستوى الاجـــور

كبيرة على ان الاقتصاد المصرى يستمر فى الابتعاد عن حالة العماله الكامله بصفة عامه ، بعد ان طورت تركيبه قوة العمل خلال وبعد فتره الانتاج الاقتصادى ، وخلال فترة العودة الى التخطيط مع بدأ الخطة الاولى واستمرارا حتى الخطة الخمسية الحالية ١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٧/٩٦ والتى واكبها عمليات الاصلاح الاقتصادى واعادة الهيكله ، ومن ثم انخفضت المكاسب الحقيقيه للعماله كما ارتفعت معدلات الفقر ، وان ظروف سوق العمل قد استمرت فى التدهور فى مصر على مدى نحو ثلاثة عقود سابقة أو أكثر ، وهناك عدد من المؤشرات التى يمكن استخدامها للحكم على مدى التغيرات فى سوق العمل المصرى منها - معدل البطاله ، وتركيب هيكل العماله ، ومتوسط الاجور الحقيقيه ، وتفاوت الاجور فيما بين تخصصات العمل المختلفه ، ومقاييس الفقر أو الحرمان البشرى ، وغيرها • ونظرا للزيادة المستمره فى عرض العمل من مختلف التخصصات فانه يمكن تمثيل الاثر الناتج عن تلك الزيادات المتتاليه للعماله على مستوى الاجور على النحو المبين بالشكل (١) حيث ينخفض مستوى الاجور مع افتراض ثبات الطلب على قوة العمل خلال فترة زمنية معينه •

وتتوقع بعض الدراسات (١) ان معدل انخفاض اعداد المقبولين بالجامعات سوف يستمر فى السنوات القادمه ، وان ذلك يرجع فى بعض اسبابه الى انخفاض متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى مصر عن ما يصاحب من ارتفاع متوسط التكلفه التعليمية بالإضافة الى تقلص فرص العمل فى سوق العمل وفقا للتخصصات العلميه المختلفه • وخاصة فيما يتعلق بطالبى الفرصه التعليمية من الفئات الاجتماعيه ذات الدخول الدنيا والمتوسطة • أى أن سوق العمل فى غضون سنوات سوف يغلب عليه العاملين ممن لا يتجاوز مستوى تعليمهم التعليم الاساسى وذلك فى حالة إذا امكنه الحصول على فرصة عمل ، كما ان نسبة خريجى الجامعات الى إجمالى قوة العمل سوف لا تتعدى ١٢٪ وهم كما اسلفنا فى مقدمة هذا الجزء الفئة التى يعول عليها للإبداع والتطور للمجتمع المصرى •

---

(١) محمد نعمان نوفل (دكتور) ، بعض الاثار المتوقعه لسياسة التكيف الهيكلى على التعليم ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، يونيو ١٩٩٥ •

المراجع

(١) حامد عمار (دكتور) ، تقديم لمحور القيم الاجتماعيه والثقافيه - الانتاجية والابداع فى الوطن العربى ، الجمعيه العربية للبحوث الاقتصادية ، اغسطس ١٩٩٥ ص ٣ - ٥ ٠

(٢) مصر - تقرير التنمية البشريه ١٩٩٤ ٠

(٣) ابراهيم عصمت مطاوع (دكتور) ، السياسه التعليميه فى إطار الإصلاح الإقتصادى ، ندوة الابعاد الاجتماعيه لسياسات الاصلاح الاقتصادى ، معهد التخطيط القومى ، اكتوبر ١٩٩٤ ٠

(٤) محمد نعمان نوفل (دكتور) ، بعض الاثار المتوقعه لسياسات التكيف الهيكلى على التعليم ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومى ، يونيو ١٩٩٥ ٠

(٥) المجالس القومية المتخصصه ، تقريرى المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا الدوره الثامنه عشر ٩٠/١٩٩١ ، والدوره العشرون ٩٢/٩٣ ٠

(٦) Bent Honsen, Samir Radwan; employment opportunities and equity in Egypt; International robour office, Geneva, 1982 .

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى
مركز التخطيط الإجتماعى والثقافى

"تطوير التعليم العالى فى مصر من أجل التنمية ومواجهة مشكلة البطالة"

تقع هذه الدراسة فى خمسة فصول ، الأول يحمل عنوان "إتجاهات تطوير التعليم العالى " يشير فيه كاتبه إلى أن إعداد القوى البشرية من الوظائف الأساسية للجامعة والمعاهد العليا ،وأن عليها تقع المسؤولية الرئيسية فى تدريب العاملين المهنين فى الدولة ، وبوجه عام فإن التعليم الجامعى فى مصر قد ساعد فى رفع المستوى الإجتماعى والإقتصادى والثقافى والحضارى للبلاد بصفة خاصة، وللدول العربية بشكل عام. ومع ذلك فإن الجامعة قد فشلت فى الإرتفاع بالمجتمع المصرى للمستوى المنشود من التطور، والتحديث ، والوصول به لعصر الإنفجار المعرفى ، والمساهمة فى الثورة التكنولوجية التى وصل لها العالم الغربى المتقدم. ومما يؤكد فشل الجامعة فى تحقيق العديد من أهدافها ظهور مشكلة البطالة بشكل حاد فيما بين خرجيها، ويذكر تقرير البنك الدولى أن نسبة البطالة فى مصر فيما بين خريجى الجامعات والمعاهد العليا قد إرتفع من ٩,٦ ٪ عام ١٩٧٦ إلى١٦٪ عام ١٩٨٦ بالرغم من الممارسات الحكومية فى إمتصاص جميع الخريجين فى القطاع الحكومى والواقع "أن عدم المزاوجة الكفئة فيما بين المقررات التعليمية المقدمة للطلاب الملتحقين ومتطلبات سوق العمل ، يعكس النوعية الرديئة للخريجين، ويزيد من الأمر سوءاً أن التحول لإقتصاديات السوق سيؤدى لتخفيضات كبيرة فى عدد الوظائف فى المشاريع المملوكة للدولة وزيادة سريعة فى البطالة، ويزيد من حدة المشكلة دعم الحكومة للدراسات الجامعية ، مما ساعد على جعل التعليم العالى جذاباً من الناحية الإقتادية حتى عندما لا تكون الوظائف متوفرة فى الإقتصاد الأوسع عقب التخرج. ويصاحب كل ذلك زيادة الإقبال على التعليم الجامعى بسبب:

١. الزيادة المستمرة فى عدد السكان.

٢. زيادة إقبال المرأة على التعليم.

٣. إرتفاع مستوى المعيشة

٤. تطلع الشباب للتعليم العالى باعتباره الطريق لتحقيق مستويات أفضل ، إقتصادياً وإجتماعياً

ومن أهم المشكلات التى تواجهها الجامعة والتعليم العالي ما يأتى:

١ . يعتبر ضعف التمويل المخصص للبحوث ، والإعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومى من الأسباب الرئيسية فى فشل جامعاتنا فى تحقيق أهدافها، ولقد أدى ضعف التمويل أيضا لعدم قدرة الجامعة على دفع مرتبات مجزية لأعضاء هيئة التدريس مما أدى لتدهور نوعية التدريس بشدة فى مؤسسات هذه المرحلة ، كما أن مديرى مؤسسات التعليم العالى يركزون بصورة متزايدة على مواجهة حاجات التشغيل ، كما ضاعف من نقص الموارد الإستخدام غير الكفء للعديد من الخدمات، فالكثير من مكتبات الجامعة على سبيل المثل تغلق أبوابها عند الظهيرة أو فى المساء والعطلات الأسبوعية، كما أن إرتفاع معدلات التسرب والإعادة ، وإنخفاض معدلات التخرج ترفع من تكلفة الخريج ، كما أن جزءاً كبيراً من ميزانية التعليم العالى مخصصة لإنفاق لا تعليمى مثال ذلك دعم المنح الطلابية والخدمات المدعومة للطلاب كالكتاب الجامعى وتقديم المعونات المالية، وإمداد الطلبة بالأطعمة والملابس .....الخ

كذلك أدى ضعف التمويل لعدم تفرغ الطلبة للدراسات العليا ، وغياب البرامج المقننة للإتصال بمراكز البحوث العلمية وعقد الإتفاقات وتبادل الأساتذة

٢. كذلك يعتبر سوء حالة المكتبات من الأسباب الهامةفي تدهور الأداء الجامعى ، إذ أن عدم تحديث المكتبة بما يواكب التطورات الحديثة من ثورة المعلومات يعتبر عقبة تعيق الجامعة عن تأدية وظيفتها .

٣. كما أنه لا يوجد إرتباط فيما بين الشركات الصناعية والجامعة، وبالتالى فإن البحث العلمى لا يوجه لخدمة الإقتصاد القومى

٤. إستراتيجيات التدريس : بالرغم من الزيادة الرهيبة فى أعداد الطلاب الذين إلتحقوا بالجامعة ، فإن الجامعة ظلت على إستراتيجيتها فى التدريس، فإستخدمت الطرق المناسبة للتدريس للأعداد الصغيرة، فى الوقت الذى يتطلب فيه العمل على التدريس للأعداد الكبيرة، وقد يرجع ذلك لضعف إمكانياتها.

٥ . مازالت الجامعة بعيدة عن إستخدام الإدارة العلمية فى شئونها

وبناء على ما سبق وجب أن تستدخم الجامعة إستراتيجيات لإصلاح نفسها ، وهذا هو ما قدمه الفصل الأول حيثوضع اربع إستراتيجيات يمكن الأخذ بها وهى :

١. التمايز : وههو يهدف لزيادة التمايز فيما بين مؤسسات التعليم العالى.
٢. التمويل : وتوضح هذه الإستراتيجية الأساليب المختلفة لتنويع مصادر التمويل
٣. الحكومة: وفى هذا المجال يقدم البحث تعريفا جديداً لدور الحكومة فى مساندة ودعم التعليم العالى، دون أن يكون مسئولاً بشكل كلى عن تمويله.
٤. السيا سات: والهدف منها تصميم سيا سات من أجل إعطاء الأولوية للعدالة والأهداف النوعية.

وتناول الفصل الثانى والخاص بواقع التعليم أهمية التعرف على الواقع الكمى والكيفى للتعليم الجامعى فى ضوء الوضع القائم فى التعليم ما قبل الجامعى نظراً للعلاقة بينهما والتى تجعل من الواقع الكيفي بصفة خاصة للتعليم الجامعى ثماراً لمثيله فى التعليم ما قبل الجامعى

أستعرض هذا الجزء من البحث وضع الجامعات فى جمهورية مصر العربية، والبالغ عدده ١٢ جامعة إلى جانب جامعة الأزهر وتطور أعداد الطلاب بها فيما بين عامى ١٩٨٩/٨٨

، ٩٤/ ١٩٩٥ ، كما اشار إلى توزيع أعداد الطلاب على الجامعات المختلفة الذى تطور من ٥٠٠٢٨٣ إلى ٥٩٧٨٠٧ .

واستعرضت الدراسة أيضا تطور المعاهد الخاصة، وتطور أعداد الطلاب بها مما يظهر دور المجتمع المدنى فى تحمل أعباء التعليم وهو ما يتفق مع الخصخصة.

وبعد إستعراض كليات ومعاهد كل جامعة ، خلصت الدراسة إلى وجود ١١٠ كلية تقبل الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة علمى فقط مقابل ١٨٩ كلية تقبل الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة علمى وأدبى.

وبالربط بين هذه الكليات وعدد الطلاب بها وجد أن هناك تزايداً كبيراً فى أعداد الطلاب بالكليات النظرية مقابل الطلاب بالكليات العملية، ففى الوقت الذى تزايد فيه أعداد طلاب الكليات النظرية فى الفترة من ١٩٨٩/٨٨ إلى ٩٤/ ١٩٩٥ بحوالى ٨٪، حدث إنخفاض فى أعداد طلاب الكليات العملية فى نفس الفترة بحوالى ٨٪، وهو ما يتعارض مع التعليم للمستقبل والذى يركز على دراسة العلوم والرياضيات بصفة خاصة.

كما خلصت الدراسة عند إستعراض تطور أعداد الخريجين إلى وجود تزايد فى أعداد خريجى بعض الكليات فى الوقت الذى أوضح فيه حصر القوى العاملة لبطالة الخريجين أن نفس هذه الكليات يعانى خريجوها من البطالة مما يتطلب الحد من أعداد الطلاب بها وليس زيادتها، وعلى التعليم الخاص يقع عبء فك هذا الإشتباك إذا إستطاع المساهمة بكليات ومعاهد تجتذب الأعداد الكبيرة عن الكليات النظرية.

أما فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، فلقد وصلت الدراسة إلى وجود ٣٨٣٧٤ عضو هيئة تدريس عام ١٩٩٤/٩٣ ثم زاد هذا العدد إلى ٤٠٦١٥ عام ١٩٩٥/٩٤ أى بزيادة قدرها ٦ ٪ .

تناقش الجزئية المتعلقة بالمعاهد الخاصة خمسة نقاط كالآتى :

(١) الحقائق وبعض بوادر التطوير ٠

(٢) المعاهد الخاصة على خريطة التعليم الجامعى والعالى ٠

(٣) لمحة عن المعاهد الخاصة والطلاب المستجدين المقبولين والمقيدين بها ٠

(٤) عوامل وأسباب التوسع غير المعهود فى انشاء المعاهد الخاصة ٠

(٥) بعض الإنتقادات الموجهة للمعاهد الخاصة ٠

وفى النهاية الخاتمة وعرض لبعض التوصيات ، فضلا عن نبذة والتعريف بالمعاهد الخاصة القائمة ٠

وفى البداية اشار الى بعض الحقائق عن التعليم الجامعى والعالى ، منها أن ارقام ونسبة هذا النوع من التعليم فى مصر منخفضة بمقارنتها بما هى عليه فى بلدان أخرى ، وأن هذا النوع من التعليم هو الأمل الذى تعول عليه الأسرة المصرية فى مستقبل أبنائها ، وأنه ليس المسئول عن البطالة فى مصر ٠ هذا فضلا عن أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الأصعدة العالمية والاقليمية والمحلية تتطلب خريجى جامعات متميزين فى علوم العصر والمستقبل (وليس مجرد خريجى مدارس اعدادية أو ثانوية) ٠

ويشير الباحث الى ماتنشره التقارير الرسمية من وجود بوادر فى تطوير التعليم من فتح كليات جديدة ، والعودةالى نظام الفصلين الدراسيين ، واتباع لنظام التعليم المفتوح ، والاهتمام بعلوم المستقبل فى عدد من الكليات ٠٠٠ وما الى ذلك ٠

وبالنسبة للمعاهد الخاصة على خريطة التعليم الجامعى العالى ونصيبها من الطلاب المستجدين والمقيدين بها ، فقد قام الباحث فى البداية بالتفرقة بين الكليات الجامعية ، والمعاهد الحكومية (العالية والمتوسطة) ، وكذا المعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة) ٠ كما أشار الى "مراكز التدريب " ، وهى تختلف عن المجموعات الثلاث

الأولى (١) ٠

وقد أدمأ الباحث الى أن الدراسة الحالية انما تقتصر على المعاهد الخاصة فقط (العالية والمتوسطة) ٠

وفيما يتعلق بهذه المعاهد الخاصة ، فقد بلغ عددها ٤٢ معهدا ، قابلت فى العام الدراسى ١٩٩٥/٩٤ عدد ٣٩ ألف طالب ، كما بلغ عدد الطلاب المقيدين بها ١١٢ ألف طالب ٠ وتبلغ نسبة المعاهد الخاصة ٣٧,٥٪ من جملة عدد المعاهد (الحكومية والخاصة) ، كما تبلغ نسبة الطلاب المستجدين بها فى العام الدراسى ١٩٩٥/٩٤ أكثر قليلا من ٤٧٪ من جملة الطلاب المستجدين فى جميع المعاهد فى ذلك العام ٠ أما عن نسبة الطلاب المقيدين بتلك المعاهد الى جملة المقيدين بجميع المعاهد ، فقد بلغت أكثر قليلا من ٥٠٪ ٠

وعن نسبة المستجدين المقبولين بالمعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة) الى جملة عدد المستجدين المقبولين بالجامعات والمعاهد الحكومية الخاصة فقد بلغت ١٦,٨٪ (أى السدس) بينما بلغ نصيب المعاهد الحكومية ١٨,٩٪ ، والجامعات ٦٤,٣٪ ، وذلك فى العام الدراسى ١٩٩٥/٩٤ ٠

وعن عوامل وأسباب التوسع غير المعهود فى انشاء المعاهد الخاصة فهى مختلفة وعديدة وقد لخصها الباحث فى ١٢ سببا على رأسها زيادة الحاصلين على شهادة الثانوية عاما بعد عام ، واقبال العائلات المصرية على التعليم الجامعى والعالى وتطلع بعض الطلاب الى دراسة علوم معينة منها السياحة والفنادق ، والكومبيوتر ٠٠ الخ (ولها معاهدها العالية المتخصصة) ، واقبال عدد كبير من رسابى الثانوية العامة وراسبى الدبلومات الفنية الثانوية على الدراسة بالمعاهد الخاصة المتوسطة (بأمل استكمال الدراسة حتى البكالوريوس بالمعاهد العالية الخاصة) ، وارتفاع تكلفة الدراسة الجامعية والعالية بالخارج ، والمشاكل التى أثيرت بصدد دراسة المصريين بكليات جامعة بيروت وكليات جامعة القاهرة فرع الخرطوم ، وعدم انشاء الجامعة الأهلية فى مصر

---

(١) قد أثارت بعض "مراكز التدريب" هذه مشكلة ، اذ كانت بمثابة خدعة للعديد من الطلاب وأولياء الأمور عندما أعلنت هذه المراكز عن نفسها أنها تمنح شهادات معتمدة ، وتؤجل التجنيد ٠ وقد اتخذت وزارة التعليم عنها موقفا حاسما حاليا ٠

وشعور القطاع الخاص بأربحية أنشطته فى التعليم بالمعاهد الخاصة ، وتوافر فرص حقيقية للقطاع الخاص لانشاء مثل هذه المعاهد (كالاعفاء من الضرائب لفترة معينة فى البداية ، ورخص اراضى البناء فى المدن الجديدة ، وسهولة الاستعانة بأساتذة الجامعات فى التدريس بالانتداب ، وتشجيع وزارة التعليم على انشاء معاهد خاصة جديدة لأسباب عديدة منها قصور الجامعات عن استيعاب الأعداد المتزايدة من خريجى التعليم الثانوى عاما بعد عام ، وكارثة "الدفعة المزدوجة" ٠ وهكذا صدرت قرارات وزارية عديدة خلال عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ بانشاء معاهد خاصة جديدة ٠

وعن الانتقادات الموجهة للمعاهد الخاصة ، فقد لخص الباحث الحالى بعضها فى نقاط محددة ، منها قبول هذه المعاهد لطلاب حاصلين على درجات منخفضة فى الثانوية العامة ، وأن عددا من هذه المعاهد يقوم بتدريس المواد العلمية باللغة الانجليزية وغالبية طلاب تلك المعاهد ضعاف فى تلك اللغة ، وارتفاع المصاريف الدراسية فى عدد من هذه المعاهد ، ومشكلة الاعتراف بشهادات التخرج منها ، واقتصار تلك المعاهد على انتداب بعض أساتذة الجامعات للتدريس وعدم تعيين طاقم علمى متكامل بهذه المعاهد ٠

وفى الخاتمة يقترح الباحث بعض التوصيات لتجنب الانتقادات الموجهة لتلك المعاهد الخاصة وتطوير العمل بها ٠ ومن هذه التوصيات ضرورة اشراف وزارة التعليم على تلك المعاهد اشرافا فعليا (وليس مجرد اشراف على الورق) ، وضرورة قيام المسئولين عن هذه المعاهد بتعيين "طاقم" متكامل من الهيئة العلمية (أساتذة ، وأساتذة مساعدون ٠٠٠الخ) واستكمال مايلزم هذه المعاهد من مبانى مختلفة وتجهيزات ووسائل تعليمية ، والحد من غلواء المصروفات الدراسية ٠

وللحد من غلواء هذه المعاهد الخاصة ، اقترح الباحث ضرورة قيام الدولة بانشاء عدد كبير من الكليات المتوسطة لخدمة المجتمع Comminity colleges خاصة فى المناطق الريفية والصحراوية النائية ، فى جميع المحافظات وفق احتياجات كل محافظة ، والاهتمام بالحاق العديدين بها خاصة الفتيات فى تخصصات تحتاجها بتلك المجتمعات (صحة عامة ، ومحو أمية ، مشروعات انتاجية صغيرة ٠٠٠ ومالى ذلك) وعلى صعيد آخر ، يقترح الباحث على الجامعات الأم وكذا الجامعات الاقليمية الاستفادة باقصى مايمكن من الامكانيات المتاحة بها (من مبانى وأساتذة وأجهزة

...الخ) طوال اليوم (فترة صباحية ومسائية)، لزيادة استيعاب خريجى الثانوية العامة ، وذلك وفق اقتراحه المعلق فى بريد الأهرام فى الرابع من سبتمبر عام ١٩٩٥ .

سلسلة من القضايا صدر منها:

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية. (ديسمبر ١٩٧٧)

(2) Adverse Economic Effects Resulting From Israeli A ggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories, April 1978.

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (يوليو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنية لافاق صناعة الاسمدة و التنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥. (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربية. (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ، مشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهتة (٦٩/١٩٧٠-١٩٧٥). (اكتوبر ١٩٧٨)

(8) Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر(١٩٧٠-١٩٧٦) (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين. (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير اساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة

الرياضية فى جمهورية مصر العربية. (مـــارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨) (مـــارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها (يوليـــو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها(ثلاثة اجزاء) (يوليـــو ١٩٨٠)

(15) A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980.

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠-١٩٧٩ (ابريـــل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية. (يونيـــو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية.
(التطبيق على صناعة الغزل والنسج فى مصر). (يوليـــو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية (ديسمـــبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى.(ثلاثة اجزاء) (ابريـــل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين) (سبتمبـــر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها. (اكتوبـــر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية. (نوفمبـــر ١٩٨٣)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية واثارها على
السياسات الزراعية فى مصر. (مـــارس ١٩٨٥)

(٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى (اكتوبـــــر ١٩٨٥)

(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا (اكتوبـــــر ١٩٨٥)

(٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمـــــبر ١٩٨٥)

(٢٨) الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسج فى مصر. (نوفمبـــــر ١٩٨٥)

(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف افاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان. (نوفمبـــــر ١٩٨٥)

(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى. (ديسمبـــــر ١٩٨٥)

(٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين). (ديسمبـــــر ١٩٨٥)

(٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى. (يوليـــــو ١٩٨٦)

(٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية. (يوليـــــو ١٩٨٦)

(٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح. (يوليـــــو ١٩٨٦)

(35) Intergrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986.

(٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة

والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها. (نوفمبـــــر ١٩٨٦)

(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مـــارس ١٩٨٨)

(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية (مـــارس ١٩٨٨)

(٣٩) تقدير الايجار الاقتصاد ى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠. (مارس ١٩٨٨)

(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونيـــــة ١٩٨٨)

(٤١) بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميتة (اكتوبـــــر ١٩٨٨)

(٤٢) نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والألغاء (اكتوبـــــر ١٩٨٨)

(٤٣) دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى. (اكتوبـــــر ١٩٨٨)

(٤٤) دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة. (اكتوبـــــر ١٩٨٨)

(٤٥) الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (فبرايـــــر ١٩٨٩)

(٤٦) امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الايرادات العامة للدولة فى مصر. (فبرايـــــر ١٩٨٩)

(٤٧) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر. (سبتمبـــــر ١٩٨٩)

(٤٨) دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعى. (فبرايـــــر ١٩٩٠)

(٤٩) الانتاجية والاجور والاسعار – الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع اشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر. (مـــــارس ١٩٩٠)

(٥٠) المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية. (مـــــارس ١٩٩٠)

(٥١) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى (مايـــــو ١٩٩٠)

(٥٢) بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الراسمالية فى مصر. (سبتمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٣) بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى (سبتمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٤) التخطيط الاجتماعى والانتاجية. (اكتوبـــــر ١٩٩٠)

(٥٥) مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأرض والمياه والطاقة. (أكتوبـــر ١٩٩٠)

(٥٦) دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى. (نوفمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٧) بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى. (نوفمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٨) بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى. (نوفمبر ١٩٩٠)

(٥٩) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية) (نوفمبر ١٩٩٠)

(٦٠) بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية. (ديسمبر ١٩٩٠)

(٦١) الامكانيات والافاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع. (يناير ١٩٩١)

(٦٢) امكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى. (يناير ١٩٩١)

(٦٣) دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى. (ابريل ١٩٩١)

(٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزئين)
الجزء الاول : القطاعات الانتاجية. (اكتوبر ١٩٩١)

(٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزئين) (أكتوبر ١٩٩١)
الجزء الثانى: القطاعات الخدمية والبيئية الاساسية.

(٦٥) مستقبل انتاج الزيوت فى مصر (اكتوبر ١٩٩١)

(٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها-
مع التركيزعلى قطاع الصناعة (الجزء الاول) الاسس
والدراسات النظرية. (اكتوبر ١٩٩١)

(٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها-
مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات
التطبيقية. (اكتوبر ١٩٩١)

(٦٧) خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق اوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى. (ديسمبـــــر ١٩٩١)

(٦٨) ميكنة الانشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر. (ديسمبـــــر ١٩٩١)

(٦٩) ادارة الطاقة فى مصرفى ضوء ازمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا. (ديسمبـــــر ١٩٩١)

(٧٠) واقع وافاق التنمية فى محافظة الوادى الجديد. (ينايـــــر ١٩٩٢)

(٧١) انعكاسات ازمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى. (ينايـــــر ١٩٩٢)

(٧٢) الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى. (مايـــــو ١٩٩٢)

(٧٣) خبرات التنمية فى الدول الاسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر . (يوليـــــو ١٩٩٢)

(٧٤) بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية. (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٥) تطور مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة. (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٦) السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانيات المرحلة الاولى ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصاد المصرى. (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٧) التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٨) احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى - المرحلة الأولى. (يناير ١٩٩٣)

(٧٩) بعض قضايا التصنيع فى مصر من منظور تنموى تكنولوجى (فبراير ١٩٩٣)

(٨٠) تقويم التعليم الاساسى فى مصر (مايو ١٩٩٣)

(٨١) الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى (مايو ١٩٩٣)

(82) The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in develping countries, Nov. 1993.

(٨٣) الآثار البيئية للتنمية الزراعية. (نوفمبر ١٩٩٣)

(٨٤) تقييم البرامج للنهوض بالانتاجية الزراعية. (ديسمبر ١٩٩٣)

(٨٥) اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة العربية. (يناير ١٩٩٤)

(٨٦) مشروع انشاءقاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى "المرحلة الاولى" (يونيو ١٩٩٤)

(٨٧) الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال اكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام). (سبتمبر ١٩٩٤)

(٨٨) تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية. (سبتمبر ١٩٩٤)

(٨٩) استشراف بعض الاثار المتوقعة لسياسات الاصلاح الاقتصادى بمصر(مجلدان) (سبتمبـــــر ١٩٩٤)

(٩٠) واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره (نوفمبـــــر ١٩٩٤)

(٩١) تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافاق تطويرها. (ديسمبـــــر ١٩٩٤)

(٩٢) دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى (ديسمبـــــر ١٩٩٤)

(٩٣) الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الأصلاح الأقتصادى. (ينايـــــر ١٩٩٥)

(٩٤) مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحتية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية) (فبرايـــــر١٩٩٥)

(٩٥) السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى (ابريـــــل ١٩٩٥)

(٩٦) الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الاصلاح الاقتصادى (يونيـــــة ١٩٩٥)

(٩٧) الستجدات العالمية (الجات واوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الاموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر). (اغسطـس ١٩٩٥)

(٩٨) تقييم البدائل الأجرائية لتوسيع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام (ينايـــــر ١٩٩٦)

(٩٩) أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعة (ينايـــــر ١٩٩٦)

(١٠٠) مشروع أنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة) (مايـــــو ١٩٩٦)

(١٠١) دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الأنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود. (مايو ١٩٩٦)

(١٠٢) التعليم الثانوى العام فى مصر: واقعة ومشاكله وأتجاهات تطويره.

(١٠٣) التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات (سبتمبر ١٩٩٦)

(١٠٤) دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات. (أكتوبر ١٩٩٦)

(١٠٥) تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى) (نوفمبر ١٩٩٦)

(١٠٦) المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات) (ديسمبر ١٩٩٦)

(١٠٧) الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة فى مصر (ديسمبر ١٩٩٦)